بيار جورج

جغرافية السكّان

ترجمة
الدكتور سموحي فوق العادة



طبعة خاصة بالسوشبرس

منشورات عويدات
بيروت - باريس

جُغرافيَة السُكّان

الطبعة الثالثة ١٩٨٥

مقدّمة

٢٥٠ مليون نسمة على وجه البسيطة في العهد القديم الكلاسيكي ، ونصف مليار نسمة في منتصف القرن السابع عشر ، ومليار نسمة عام ١٨٥٠ ، وملياران عام ١٩٤٠ ، وسيصبحون أكثر من أربعة مليارات قبل عام ١٩٨٠ ، وثمانية مليارات بلا ريب قبل نهاية هذا القرن . إن سكان العالم قد تضاعفوا أولاً في ألفي عام ، ثم بين العهد القديم والعهد الحديث ، ثم خلال قرنين ، أي بين عام ١٦٥٠ و١٨٥٠ ، وفي أقل من نصف قرن أي من عام ١٨٥٠ حتى ١٩٤٠ ، وأخيراً خلال جيل واحد . ولسنا نبالغ إذا تكلمنا عن الدُّوَار الديموغرافي .

ورغم ان عبارة « سكان العالم » حقيقة حسابية ، دائمة التغيير ، فهي أيضاً فكرة مجردة جغرافية واقتصادية واجتماعية . إن الولادة تأخذ معنىً خاصاً تبعاً لأوضاع كل بلد وشروط الحياة فيه ، وهي تتيح إمكانات حياة متفاوتة الأمد ، وتندمج في إطار إنساني يختلف متوسط السن فيه بين المستوى العادي وضعفه ، بحيث يتراوح الأمل في الحياة بين ثلاثين عاماً في اميركا الوسطى أو في سورينام [1] وبين سبعين عاماً في السويد او هولندا . وباستطاعة الطفل أن يحصل عند بلوغه سن الرشد على نسبة فردية ونظرية لمعدل المعيشة تتراوح بين ٢٥٠ فرنكاً في الهند ، و٨٠٠ فرنك في البرازيل ، و١٤ ألف فرنك في الولايات

---

١ اسم غويانا الهولندية في اميركا الجنوبية . (المترجم)

المتحدة . إن مكان الولادة هو اليوم من مصادر عـدم المساواة بين البشر الذي لا يمكن تفاديه. وإلى جانب الفروق الطبيعية التي تفرض على الاسكيمو الصغير عالماً مختلفاً عن عالم الاندوسي الصغير، فإن الفروق بين توزيع الثروات وتوزيع البشر ، والتعارض الصارخ بين البلاد التي يزداد فيها الدخل والبلاد التي تزداد فيها الحاجة ، تجعل من جغرافية السكان أحد الجوانب المثيرة من الحقيقـة الانسانية في عصرنا الحاضر .

القسم الأول

توزيع السكان

١

اختلاف احتــــلال العالم وعدم المساواة فيه

١ ــ الاستثناءات الكبرى

إن خريطة عامة لتوزيع سكان العالم تبرز تفاوتاً كبيراً في إشغـال سطح القارات ، إذ ان بعض أجزائها ترزأ تحت وطأة تجمعات شديدة ، في حين أن غيرها يكاد يكون فـارغاً ، في حين تتميز مسافات شاسعة بوجود سكان منتشرين هنا وهناك . إن أربعة أخماس سكان الكرة الأرضية يحتلون أقل من خمس مساحة القارات .

يمكن الاستناد الى فئتين من العوامل لتعليل هذا التباين الشديد في السكان بين مختلف أجزاء القارات ، منها عوامل طبيعية ، ومنها عوامل تاريخية .

وقد استعمل ماكس سور عبارة « عالم » للدلالة على الوسط المناسب لحيـاة الجماعات البشرية الدائمة ، والمتعارض مع البقاع غير القابلة للسكن . إن تعريف الحدود المطلقة أخذ يزداد صعوبة من حيث الامكانية الفنية لإحداث نوع المناخ يجعل إقامة الجماعات أمراً محتملاً في أوساط طبيعية مناوئة لا يربطها بها سوى الحد الأدنى من الاتصالات المباشرة . ولكن الأوساط غير الصالحة للحيـاة

البشرية ، لا تتلقى ، في هذه الظروف ، سوى عـدد ضئيل من السكان ، ولا تُعدُّ أمكنة صالحة للإقامة الطويلة الأمد إلا بشكل استثنائي ، كما لا تصلح أن تكون أمكنة لتجدد الأجيال . فالعالم إذاً هو مجموعة البلاد التي يعيش فيهـا البشر وتتوالد . ولكن الحياة وتجديد الأجيال يُعدّان أمراً مؤقتاً في المناطق غير الصالحة للسكن والتي تشغل مساحات شاسعة جداً .

فالانسان يكاد يكون نادر الوجود في المناطق المتجمدة الشماليـة والمناطق المتجمدة الجنوبية . ففي شمـال خط العرض ٦٥ درجة ، لا يتجاوز إحصاء السكان مليون نسمة . فالجماعات البشرية في الشمال الكبير ، هم إما من بقايا سكان المنطقة المتجمدة القدامى ، اندمجوا مع البعثات الأولى الفنية والعسكرية للبلاد الصناعية ، كالاسكيمو وجماعات اللاب ، والساموييد ، الخ ، وإما « وحدات عسكرية » تمركزت بواسطة وسائل مناخية ضخمة في القواعد العسكرية ، أو المناجم ، أو المرافىء . وتبلغ مساحة الصحراء الشماليـة والصحراء الجنوبية ، ٢٧ مليون كيلومـتر مربـع ، تغطي منها آلاسكا ١،٦ مليون كيلومتر مربـع مع ١٣٠ ألف نسمة ، وشمال كندا ٦ ملايين كيلومتر مربع وأقل من مئة الف نسمة ، وغرونلاند مليونين ومئتي الـف كيلومتر مربـع مع ٢٥ ألف نسمة ، والبحر المتجمد السوفياتي ستة ملايين كيلومتر مربـع مـع ٥٠٠ ألف نسمة . والصحراء أكثر اتساعاً في المحيط المتجمد الجنوبي ، باستثناء القواعد العلميـة ، إذ تبلغ ١٢ مليون كيلومتر مربـع . ويحتوي ٢٠ بالمئة من مجموع مساحة هاتين القارتين على أقل ٠،٠٢ بالمئة من سكان العالم .

ومرد انعدام السكان الى قساوة المناخ الاستثنائي في المناطق المتجمدة وما حولها . وليست هذه القساوة صعبة الاحتمال بالنسبة الى الجسم الانساني فحسب ، ولو كانت تحميه الألبسة الواقية المناسبة ، بل تحول أيضاً بنسبة كبيرة دون توفير وسائل المعيشة والحياة . ويلازم الشتاء المناطق المتجمدة الشمالية والجنوبية ، بشكل دائم ، إذ لا يصل معدل الحرارة في الشهر الذي هو أشد قيظـاً الى ١٠

درجات فوق الصفر ، ويتكون الجليد كل يوم ، وتبقى الأراضي متجلدة خلال مدة تتراوح بين ثمانية وعشرة أشهر، إذ تبقى درجة الحرارة بين ٣٠ و ٦٠ درجة تحت الصفر . ولعل مجرد الإشارة إلى أعاصير الهواء الممزوج بالصقيع يتم الفكرة التي أخذناها عن عـــالم مغلق تماماً للسكن ، إلا في بعض مقاطع من السواحل (يُعَدُّ البحر وحده الوَسط الملائم لتقديم الموارد الغذائية المستمرة إلى جماعات بشرية محدودة العدد) .

على أن قساوة المناخ في القطب المتجمد ليست متساوية مع تساوي خطوط العرض، إذ يتوقف ذلك على كون المناطق المعنية واقعة بالقرب من الوجه الغربي للقارات أو وجهها الشرقي . إن شدة التباين في الحرارة ، وقساوة فصول الشتاء وطولها تزداد ضراوة بين الغرب والشرق، بحيث أن الحد الشمالي للعالم في النصف الشمالي من الكرة الأرضية يجتاز القارات بصورة منحرفة بالنسبة إلى خطوط العرض . فثمة مدن كبرى تقوم على خط العرض ٦٠ درجة من أوروبا الغربية ، منها لينينغراد التي يسكنها ٤ ملايين نسمة ، وستوكهولم ، التي يسكنهـا مليون نسمة ، وهلسينكي التي يسكنها ٤٢٠ الف نسمة ، وأوسلو التي يسكنها نصف مليون نسمة . وهنالك مدينة كيبيك في شمال كندا والواقعة على خط العرض ٤٧ درجة ، وفي سيبيريا الشرقية والشرق الأقصى السوفياتي مدينة خابروفسك (على خط العرض ٤٨ درجة) أو فلاديفستك (على خط العرض ٤٣) . لقـد أسهم ترتيب التضاريس بالاضافة إلى الصفة القارية ، في إعطـاء حدود للمجال القابل للسكن على سطح القارات ذات التخوم الملتوية . وفي القارة الأوروبية — الآسيوية خاصة ، فإن كتل الأراضي العالية ، التي نلاحظ فيها حتى ارتفاعات متوسطة في الأوضاع المناخية والزراعة الهزيلة الخاصة بالمنطقة المتجمدة، تُنبت في قلب المناطق الواقعـــة خط العرض ٣٠ وخط العرض ٥٠ ، والحشائش والشجيرات التي تنبته في المناطق الواقعة شمال الدائرة القطبية . وتُعد آسيا العليا حتى جبال هيمالايـــا من حيث شروط الإسكان منطقة صحراوية أو شبه

صحراوية مرتفعة وباردة . إن سكانهـا المؤلفين من أهالي المغول أو التيبت يكاد يبلغون مليوني نسمة ضمن مساحة تقارب أوروبا في اتساعها .

وثمة فجوات أخرى تلفت النظر لدى قراءة الخريطة ، منهـا : المنطقة الصحراوية الكبيرة الواقعة شمال مدار السرطان في القارة الافريقية ، ومجموعة أراضي آسيا الغربية ، باستثناء الأخاديد المؤلفة من الرواسب ، وجنوب غربي إفريقيا ، والقسم الأعظم من قارة اوستراليا . إن عدم كفاية هطول الأمطار ، بالاضافة الى تواتر هبوط الحرارة وارتفاعها الذي يزيد حدة تصاعد البخار ، يقضي على إمكانية الزراعة والسكن المستمر خارج المناطق الغنيـة ، الشبيهة بالمناطق المتجمدة ، والمتعلقة هنا باستثمار المناجم ولا سيما البترول .

إن الصحراء الحلية ليست حادثاً إقليمياً . فإن جزر الآنتيل والمكسيك الواقعتين في مستوى موريتانيا والصحراء الافريقية الكبرى ، تتمتعان بمناخين مرويين وبعيدين عن جفاف المناخ الصحراوي . إن مركز القارة والجزر بالنسبة الى الرياح والتيارات البحرية ، وتأثير الارتفاع ، كل ذلك يحدث فروقاً متعددة تتراوح بين شبه قحط المرتفعات الواقعة في شمال المكسيك وبين الرطوبة الكبيرة السائدة في جزر الآنتيل . وكذلك ، فان الرياح الموسمية التي تهب على جنوب آسيا ، تضع حداً للمنطقة القـاحلة ابتداء من حوض نهر السند ، حيث تقوم الصحارى الشرقية في المنطقة الاستوائية الآسيوية (منطقة الثار) ، التي تتمثل فيها تماماً صورة الصحراء الكبرى او الصحراء السورية ، والمنـاطق المكتظة بالسكان في الهند .

وتلاحَظ المفارقات نفسها في المنطقـة الاستوائية ، غير أن المرتفعات فيها تُعَدّ عنصر التمييز الرئيسي . ويلعب الجبل دوراً ممـدّاً للأوضاع المناوئة في المناطق المنخفضة حيث يقيم السكان بشكل منتشر (كحوض الكونغو ومنطقة الأمازون) ، فالهدف الرئيسي الذي يواجه حياة الانسان فيها هو وفرة الحيـاة في المجال الزراعي والحيواني والباكتيريا ، ويلتقي بأعداء وفيرة ورهيبة في محيط

تساعد الحرارة والرطوبة الدائمتين على توالد الأجناس من جميع القياسات. وتُعد قوة النباتات الطبيعية عقبة في سبيل نمو مشروعاته الزراعية . وإذا استعملنا عبارة يستعملها المزارع الفرنسي ، فان زراعاته في الغابة الحارة هي (زراعات فاشلة) يقوم بها في المناطق التي يحرقون أشجارها ، حيث تنبت الأعشاب البرية بقوة الى جانب النباتات التي يغرسها او يزرع حبها . وعلى الانسان ان يحمي ما يزرعه باستمرار وبأحدث طرق الفن، من النباتات البرية المنافسة، ومن الطفيليات. ويتعذر تربية المواشي بسبب الأوبئة المزمنة التي تنشرها وتنقلها الحشرات (ذبابة تسي – تسي). ويتعرض سكان الأدغال في أجسامهم الى عدد وفير من الأخطار الدائمة من جراء أنواع الحشرات والهوام ، وتهاجمهم مختلف أنواع الديدان والطفيليات والميكروبات ، فيعجزون عن مقاومتها ، وينهارون تدريجياً وقبل الأوان ، وكثيراً ما يصابون في قوة إنجابهم بسبب أمراض فتاكة ولا سيما حمّى الملاريا .

وبذلك ترسم المنافسات الحيوية حداً آخر للعالم ، او بالأحرى مجالاً ضيّقاً ، تُعَدّ الحياة فيها غير ثابتة ومستقرة ، ولا يسكنها بالتالي سوى جماعات ضئيلة العدد . وتشذ عن هذه الأوضاع الرديئة، المناطق المرتفعة حيث تتلاشى وتزول تلك العقبات التي تهدد حياة الانسان، وتصبح الزراعة وتربية المواشي فيها أمراً ممكناً ، وإنما يخف فيها النشاط في الغالب بسبب شدة الارتفاع وانخفاض الضغط الذي يؤثر على الجسم البشري بعد ٢٥٠٠ او ٣٠٠٠ متر (كهضاب الآند الاميركية). إن افريقيا الشرقية والهضاب المذكورة تؤلف في المنطقة الاستوائية بقاعاً آهلة بالسكان في اقليم محروم من الخيرات والمعيشة . وتُعَدّ اندونيسيا بكثافة سكانها في خط الاستواء وخاصة في جزيرة (جاوا) ، الى تكوينها الجغرافي وإلى تأثير الرياح الموسمية .

وباستثناء هذه المجالات الثلاثة ، أي البرد والقحط والعوائق الحيّة ، فإن شروط الحياة – على اختلاف أنواعها – تُعَدّ ملائمة للجنس البشري من

نواحي النمو وقوة الإنجاب وإمكانات زراعة المواد الغذائية وإنتاجها .

إن طبيعة الأراضي وطوبوغرافيتها ، بالإضافة إلى تنوّع النباتات البرية فيها، تحدث تغييرات اقليمية ومحلية في أوضاع السكان . وإنه من الصعب بلا شك ، بل من الامور الكيفية ، محـاولة وضع خريطة تمثل طاقة الإسكان على وجه البسيطة، إذ أن مثل هذه الخريطة قد تختلف كثيراً عن مدى الإسكان الحقيقي. إن تحديد الأمكنة الآهلة بالسكان داخل المجال القابل للإقامة يدهشنا حقاً بما ينطوي عليه من تفاوت وتعارض ظاهر بين إمكانات السكن والسكن الفعلي . وهذا التحديد متقطع بجوهره، ويتألف من حشود سكان يتخللها فراغات نسبية لا تتفق قط مع المناطق ذات طاقة ضعيفة او منعـدمة لاستيعاب السكان . ويلاحظ عدم استمرار السكان هـذا ، على مستويين : عالمي او إقليمي . ولن نبحث هنا سوى عدم الاستمرار ، على مستوى الكرة الأرضية ، على ان نتولى دراسة هذا الموضوع على المستوى الإقليمي في بحث الإسكان .

٢ – التوزيع الحقيقي للسكان

قد يكون من المناسب الانطلاق – على مستوى الكرة الأرضية – من فكرة الاقليم ، لتقصّي عدم الاستمرار في إشغال القـارات بالسكان وتقدير أسبابها الطبيعية ومـا يتصل بها من شذوذ بالنسبة الى الجغرافيـا الطبيعية . إن قساوة المناخ في المنطقة القطبية ، تقصي بشكل عام ، من جميع الاقليم البـارد ، أي إسكان دائم او مستمر . فالانسان غير موجود إلا بصفة زائر عابر لمنطقة ذات مناخ خاص ، إما في محطة رادار ، او مركز متقدم يتعلق بالاستثمار او المراقبة – كالمراكز العـائمة ، والقواعد التكنيكية والاستراتيجية ، وحراسة المطارات وصيانتها – او كفرد من قبائل صيادي السمك المنتشرين على شواطىء الاسكيمو، او كرعاة يتنقلون في المراعي وفي تخوم الغـابة الشمالية الكبيرة المكسوة بشجر الصنوبر والسرو والسندر ، سواء في سيبيريا او في شمـال روسيا ، او في شمـال

كندا ، التي تُعَدُّ جميعها من ناحية الإسكان عبارة عن صحراء مشجرة. والبقاع الفارغة في هذه الغابات نادرة جداً ، وتحلُّ محلها المستنقعات ومناجم التراب النفطي. وتُعَدُّ تربتها ذات خاصة كيماوية ، يصعب تصريف المياه منها ، وذات إمكانية زراعية محدودة جداً ، إذ يسود المنـــاخ فيها فصل الشتاء الطويل والقاسي . وليس فيها مـا يجذب الانسان سوى الصيد وقطع الخشب ، ولذلك فإن كثافة السكان فيها منخفضة جداً ، وتكاد تكون أقل من شخص واحد في الكيلومتر المربع . ويلاحظ أن الحد الجنوبي منحرف بالنسبة الى خطوط العرض ، إذ أنهـا تهبط من ٦٠ و ٦٢ درجة عرض في شواطىء بحر البلطيق الى الدرجة ٤٥ في سيبيريا والشرق الأقصى . أمـــا في شمال أميركا ، فإن الكيان الجغرافي يُقصي هـذا الحد الى الجنوب على شاطىء المحيط الهادىء ، ثم يميل به قليلاً الى الداخل باتجاه شمال المرج الأخضر كما يمر مرة ثانية في المرتفعات المتوسطة في منطقتي لورانتيد ونهاية نهر سان لوران .

١-ان نصف البشر يعيشون في منطقة معتدلة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية . — إن المنطقة المعتدلة — بالمعنى الأنسب لتعريف علم علاقـة الإقليم بالإسكان — تتلاءم مع ثلاثة أنواع من النباتات الطبيعية :

— الغابة المختلطة والغابة ذات الأشجار المورقة .

— منطقة النجيليات التي تسمى (مرجاً) في اميركا الشماليـــة و (سهولاً فسيحة) في اوروبا الشرقية وآسيا الغربية .

— منطقة الأشجار والشجيرات الصحراوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

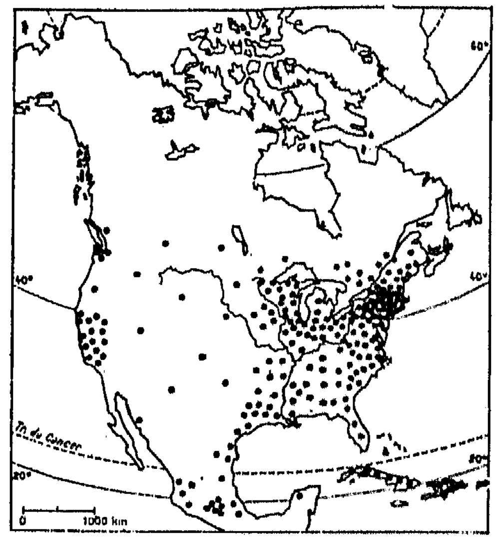
إن هذه الوحدات الإقليمية الثلاث تجمع تقريباً نصف سكان العالم، ولكن السكان غير موزعين فيها بشكل متناسب ، إذ أن القـارة مأهولة بشكل غير متساوٍ او متسق . ففي شمالي اميركا نجد ثلاثة أرباع سكان الولايات المتحـدة وكندا ، البـالغ عددهم ٢١٠ ملايين نسمة ، مُجَمَّعين في شرق خط الطول ٨٥ درجة غرب غرينوتش ، بين محور خليج هدسون ، وبحيرة ميتشيغان ، وبحيرة

ميسيسيبي والشاطىء الأطلسي. وفي القارة الاوروبية الآسيوية ، نلاحظ بقعتين من اكتظاظ السكان ، إحداهما حول بحر الشمال - وتُعدُّ تقريباً مئتي مليون نسمة ، وإنما موزعين على مساحة أصغر بكثير من المجال الذي يشغله سكان اميركا الشمالية (أي أقل من ٥٠٠ ألف كيلومتر مربع) - والثانية في سهول شمال الصين وحول بحر اليابان (٦٠٠ مليون نسمة) . ومقابل ذلك ، نجد ٣٠٠ مليون نسمة فقط من السكان منتشرين بشكل متقطع في مساحة شاسعة تقدر بستة ملايين كيلومتر مربع تكسوها الغابات المورقة وتتخللها البادية التي ينبت فيها النجيل ، ويسود فيها مجال مناخي مزدوج يناسب الاسكان المستمر والكثيف نسبياً . وأخيراً فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط ، في الجنوب ، تبدو ، على خريطة السكان ، كمجال إشغال الأرض من قبل فئات منفصلة : كسهول اسبانيا وأحواضها الشرقية والجنوبية ، والسهول الايطالية والبلقانية ، والطرائد الشاطئية ، والسهول النهرية والأحواض الداخلية في آسيا الغربية ، والتل والساحل المغربيين. ويبلغ مجموع سكان هذه المناطق ٢١٠ ملايين نسمة.

ويتجه الفكر في بادىء الأمر نحو البحث عما إذا كان انقطاع الإسكان يتصل بعدم استمرار الأوضاع الطبيعية لإقامة السكان ، وهذا يقضي أن يؤخذ بعين الاعتبار جميع عوامل جذب السكان أو طردهم . ومن المعلوم ، ان الاقليم المعتدل يتفوق في مجال نمو وتوسع الاقتصاد والشركات الصناعية. فالإسكان فيها منوط اذاً بإمكانات الزراعة التي تُعَد بالنسبة الى جميع البشر أساس غذائهم ، وأساس التجارة والصناعة اللتين تتيحان كثيراً من الشذوذ عن المخطط العادي للعلاقات بين نسبة السكان وطاقة التغذية في المحيط المحلي او الاقليمي .

وتُعَدُّ اميركا الشمالية قارة شبه مربعة بسبب مركز اقليمها بالنسبة الى خطوط العرض واتجاه تضاريسها الجغرافية بموازاة خطوط الطول ، مما يؤثر على الأوضاع المناخية في المنطقة بحيث تبدو واجهتها الغربية كثيرة الري ، يتبعها منخفض داخلي قاري بكل معنى الكلمة وقاحط جزئياً . أما المنطقة الشرقية

الأطلسية، فإن خصائصها الحارة تتصف بكونها قارية تتأثر برطوبة البحر (ومن ذلك أهميــة هطول الثلج في منطقة كندا الشرقية بشكل خاص) . ومن حيث تنوع الموارد المنجمية ، فإن البقعة التي تتمتع بهذا الامتياز هي تلك الواقعــة في غربي القارة ، بينما تتميز البقعة الوسطى بالثروة الزراعية. ويحتل السكان المنطقة الشرقية بشكل كثيف ، وقد وجدت فيها حتماً ثروات منجمية ملائمة جداً ، وامكانات زراعية كافية ، استثمرتها جميعاً بشكل واسع ، غير أن اختلال التوازن ما زال قائماً .



شكل رقم ١ – توزيع السكان في شمال أميركا (كل نقطة تعادل مليون نسمة)

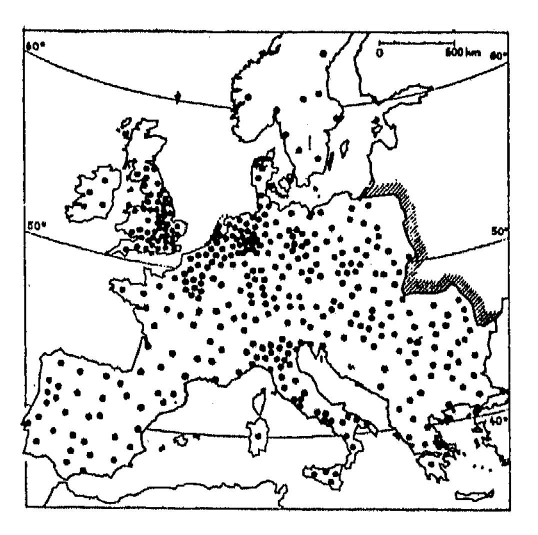
ولا يُعَدُّ سكان أميركا الشمالية ، من الناحية التاريخية ، مرتبطين بالهنود القدماء الذين لم يَعُدْ يمثلهم سوى بقـايا بشرية أصبحت بمثابة طُرَف عنصرية

محفوظة في أنواع من المتاحف الهندية الباقية . وهؤلاء السكان هم إذااوروبيون من حيث منشئهم ، وأطلسيون من حيث إمكاناتهم ونشاطهم . ولم يهمل هؤلاء الأميركيون الشماليون الثروات المتوافرة في داخل البلاد وفي غربها ، ولم يقاوموا نزعات التوسع باتجاه المحيط الهادي ، وما بعده ، وإنما ظلوا مرتبطين جغرافياً بأصلهم وبالموارد التي استخرجوها من جوف الأرض في جبـــال الأبالاش ، وفي حافــة الترس الكندي ، ومنخفض نهر المسيسيبي الذي اتجه نحوه الأوائل ممن احتلوا الأراضي واستثمروها في القرن التاسع عشر .

واضطر الأميركيون ، في العصر الاستعماري ، بسبب زراعة القطن وإنتاجه ، الى نقل أرقاء افريقيين ، أسكنوهم في المناطق الجنوبيــة الحارة ، وفي لويزيانا وجنوب السهل الأطلسي . وقـــد هاجر أعقابهم تدريجياً الى الولايات الشمالية للتخلص من عنصرية السكان البيض المقيمين في الجنوب ، ولذلك فإن نصف الزنوج في الولايات المتحدة مقيمون حالياً خارج ولايات الجنوب التي سبق ان نقل اليها أجدادهم . وعلى هذا الأساس ، فان سكان الولايات المتحدة يتألفون من ٢٥ مليون زنجي ، و ١٦٥ مليون نسمة من السلالة الاوروبية ، وبضع مئات ألوف من السكان الصفر ، موزعين في المدن الكبرى ، ومعظمهم مقيم في الغرب. والعشرون مليون كندي هم أيضاً من أصل اوروبي ، منهم ستة ملايين من أصل فرنسي ، وأربعة عشر مليون من أعقـاب المهاجرين الانكلوسكسونيين او من الأجانب الذين أصبحوا انكليزيين . وبذلك يبلغ مجموع سكان أميركا الشماليـة ٢١٠ ملايين نسمة موزعين في قارة تبلغ مساحتها عشرة ملايين كيلومتر مربع ، غنية بالموارد المختلفة . ولا يشغل السكان كل هـــذا الإقليم الذي يتمكن من استيعاب المزيد من السكان في مستوى الاستهلاك الأميركي . ويمكن تفسير هذا الفارق بناحيتين : أولاً ، إن سكان شمال أميركا لا يشغلون كامل إقليمهم ولا يستثمرونه إلا جزئياً ، او أن أميركا الغنيــة بطاقات مواردها غير المستعملة ، تستطيع ان تجمدها بإمكاناتها التقنية ، بحيث تحتفظ بمواردها التموينية لمساعدة باقي العالم .

وفي القـارة الاوروبية ، وبشكل أوسع في مجموع بلاد القارة الاوروبية الآسيوية المعتدلة المناخ والتكوين الجغرافي ، والتي تمتـــد من شواطىء المحيط الأطلسي حتى هضبات سيبيريا الوسطى ، يبلغ عدد السكان نصف مليار نسمة ، وإنمـا تتراوح الكثافة بين ألف نسمة في الكيلومتر المربع في هولندا وبين ٣٠ نسمة في معظم اوروبا الشرقية . ولدى بحث تفصيل الإسكان الإقليمي ، فإن التضاريس تُعدُّ عامل تمييز شديد الوطأة : فخريطة السكان تكشف بأمانة عن منعطفات المجرى المائي ضمن الجبال ، ونطاق الجبال نفسها ، وهذا يُعدُّ دليلاً على عمران قديم جداً ، وإنمــا يُلاحَظ بنسبة أوسع ، تفاوت كبير في إشغال المجال القــاري . إن الكثافات التي تتجاوز ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، هي القاعدة العـامة في قطاع واسع يمكن تسميته قطاع بحر الشمال ، الذي يضم القسم الجنوبي من الجزر البريطانية واسكنديناڤيا ، والمجموعة الاقليمية الواقعة في القارة ضمن زاوية دنكرك - كولونيا وأمستردام ، والبالغة بين ١٣٠ و ١٤٠ مليون نسمة ، أي تقريباً ثلث سكان اوروبا (باستثناء منطقة الاتحاد السوفياتي الاوروبية) . إن ربع مجموع سكان القارة يعيشون فيها حياة نشيطة ، يسودها النظام الشديد ، في أقل من ٢٠ بالمئة من مساحة القارة . وحول هـــذه البقعة ذات الكثافة الاستثنائية ، التي يشوبها عـدد من الثغرات تُعدُّ بمثابة فراغات طوبوغرافية ، تقوم كتل جبلية ، وتتكون مناطق ذات كثافة ثانوية ، كمنطقة باريس العمرانية التي تضم ثمانيـــة ملايين نسمة ، وملتقى نهري الرين والمين ، ومنطقة باد ومعظم منطقة ورتمبرغ ، التي تضم أكثر من عشرة ملايين نسمة ، وشمال ايطاليا الذي يضم تقريباً ٢٠ مليون نسمة . ويؤلف المجموع محور إسكان يتبع خطاً متجهاً نحو مجموعة رينانيا التي تضم بكاملها ١٧٠ مليون نسمة في كيان إقليمي كثير التنوع ، وإنما لا يشمل سوى مليون كيلومتر مربع ويحتفظ بكثافة سكان تبلغ ٢٠٠ نسمة تقريباً في الكيلومتر المربع .

ويُعدُّ هذا الوضع أمراً شاذاً في اوروبا ، إذ كلما ابتعدنا عن مركز الإسكان ، تنخفض كثيراً حدة إشغال المجـــال الأرضي . ففي غرب فرنسا ، ووسطها ،



شكل رقم ٢ ـ توزيع السكان في اوروبا ـ باستثناء الاتحاد السوفياتي
(كل نقطة تعادل مليون نسمة)

وجنوب غربها ، وفي شبه جزيرة اسبانيا ، وشبه جزيرة ايطاليا وجزرها ، نلاحظ أن مئة مليون نسمة يقيمون في مليون وثلاثمائة الف كيلومتر مربع، ولا يمثلون سوى كثافة وسطية تبلغ ٧٥ نسمة في الكيلومتر المربع . إن أفضل المناطق من الناحية السكانية ، باستثناء الجبال وسلسلة الجبال ، لا تبلغ أبداً أكثر من ١٠٠ الى ١٢٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، باستثناء داخل المناطق العمرانية . و كثافات السكان نفسها تُعدّ أكثر ندرة في أوروبا الرينانية وأقل قوة من حيث العدد . ويقتضي إجراء مثل هذه الملاحظات عندما ننظر الى توزيع السكان في اوروبا الوسطى، شرقي محور يمتد من هامبورغ الى البندقية. ويُلاحَظ هنا أيضاً بعض المراكز ذات الكثافة القوية نسبياً ، في الساكس، وفي شرق بوهيميا وغربها ، ولكن القوة العامة تتجمع في الكثافات الوسطية التي

تتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ ، بالنسبة الى مجموعة مناطق واسعة كالحوض اليـالوني ، او السهل الالماني - البولوني. إن نقاط التجمع تتعلق بالمدن الكبيرة، او بمجموعة مدن أكثر بُعداً بعضها عن بعض ، مما هو الحال في شمال غربي اوروبا ، وتضم بكاملها عدداً أقل من السكان . وليس لجمهورية المانيا الديموقراطية، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، وبلغاريا ، واليونان سوى ١٣٠ مليون نسمة مقيمين في مساحة تقلّ عن مليون ونصف كيلومتر مربع .

ويتزايد امتـــداد المساحة بالنسبة الى السكان في اوروبا الشرقية (القسم الاوروبي من الاتحـاد السوفياتي) ، ولا سيا في المساحة الشاسعة التي تضم سهول المنطقة المعتدلة بين خطي العرض ٦٠ درجة و ٤٠ درجة من خط نهرَي دنيستر— بوغ الشمالي الى خط نهر ينيسّي (Iénisséi) . ويقيم بين الحـــدود البولونيـة والرومانية ، في الغرب ، ونهر الفولغـا في الشرق ، أكثر من ١٥٠ مليون نسمة في مساحة تزيد على ٣ ملايين ونصف كيلومتر مربع . ومتوسط الكثافة العامة هي أكثر قليلاً من ٤٠ نسمة في الكيلومتر المربع . ونقـاط استقطاب المدن يزيد بُعـداً بعضها عن بعض . فالمنطقة الصناعية المركزية في الاتحاد السوفياتي تضم ٢٥ مليون نسمة في قطر طوله ٢٠٠ كيلومتر حول موسكو . وكثـافة السكان هنا تضاهي معدلات اوروبا الغربية . ولكن مدينة ليلينغراد هي على بُعـد ٧٠٠ كيلومتر من موسكو تقريباً ، وكييف على بعـد ٧٥٠ كيلومتر ، وخركوف على بعـد أكثر من ٦٠٠ كيلومتر . وليس فيا وراء نهر الفولغا سوى تجمعات اقليمية فردية : كمنطقة جبال الأورال الوسطى والجنوبية (٢٠ مليوناً) وجنوب سيبيريا الغربية (أقل من ١٠ ملايين) . ويقوم هنـا وهنـاك فراغات شاسعة تقلُّ كثافة السكان فيها عن العشرة .

إن تفاوت إشغال القارة الاوروبية وامتداداتها الآسيوية هي حتماً متناسبة مع بعض معطيات الجغرافيا الطبيعية. إن ازدياد قارية المناخ من الغرب الى جهة

الشرق ، تجعل الزراعة أقل ضماناً وتنوعاً وخصباً ، وتجعل حياة الانسان أكثر قساوة . ويضم قسم كبير من الاقليم المعني أراضٍ خصبة ، غير كاملة التطور ، او مناطق لم تُصرّف مياهها بشكلٍ كافٍ بحيث تحتل المستنقعات والأتربة النفطية قسماً كبيراً منها . ويحتفظ معظم السهل الاوروبي بكميات هــامة من مواد الصخور الجليدية ، وليدة مختلف العهود الجليدية في الحقبــة الأخيرة من تكون الارض ، والتي تُعــدّ بصورة عامة مجالات غير ملائمة للإسكان . إن وعورة جبــال البلقان الاستثنائية ، ولا سيا وعورة الهضبات الكبيرة الكلسية ، تفسر ضعف إقامة السكان في قسم من جنوب اوروبا . وفي الواقع إن هــذه الجبال مكتظة بالسكان بالنسبة الى مدى استيعابها ، إذ ان معطيات التاريخ هي التي وجهت وخففت من وطأة سكن الاوروبيين ، وهنــا بالذات فإن الفتوحات التركية الأخيرة هي التي طردت السكان من السهول .

إن تجمّع السكان في شمــال غربي اوروبا هو نتيجة تمركز الثورة الصناعية في هــذه المنطقة من القارة وتأثيراتها الديموغرافية في القرن التاسع عشر . وقد تمّ هذا التجمع على بُعد درجتين من مقياس هــذا الجزء من القارة وفي داخل ذلك الجزء القاري على مقياس المنطقة الصغيرة ذات الكثافة الصناعية الكبيرة ، وتراكم شديد في عدد السكان . وهــذا التمركز متصل بمبادرات — لا تخلو من نزاعات — قامت بها فئة صغيرة من الامم ، تمركز تاريخها في بقعــة اوروبية صغيرة ، وإنما قامت بمشروعات ذات مهارة عالمية . وخلال عشرات السنين دُعِم الاقتصاد والمعدل الوسطي للدخل الفردي بواسطة نقل الموارد المنتجة في القارات الاخرى . ونشأ عن ذلك إمكانية حصول تقدم سريع وتمركز سكان استثنائي في مساحة كانت تُعدّ عاجزة ، في عهد الاقتصاد المبني على الاكتفاء الذاتي ، عن تحمل مثل هذه الكثافة . ومع ذلك ، فإن الاقتصاد الصناعي الحديث قد عزّز بنفسه وسائله التكنيكية الخاصة بالإنتاج وأنمى طاقتها لصيانة الجسم البشري ، الى حد أن القضاء على الاستعمار لم يؤثر على الكثافات الكبيرة في البلاد الاوروبية المستعمِرة ، ولا على التطور المتصاعد لمتوسط مستوى حياتهم . وقد تولى اقتصاد

الاستبدال ، بواسطة التصنيع ونمو نشاطات الخدمات ، التعويض بنسبة عالية عن الخسائر الناجمة عن الدخولات المنقولة ، وضمنت وسائل اكتساب المنتوجات الغذائية والمواد الأولية الضرورية لنمو اقتصاديات اوروبا الغربية وتغطية حاجات سكانها . إن ازدياد السكان المفاجىء الذي رافق الفترة الاولى من الثورة الصناعية ، قد سبب تضخماً ديموغرافياً في غرب اوروبا ، بالنسبة الى باقي القارة ، وغذّى هجرة قوية خلال فترة تختلف مددها حسب البلاد ، وأوجدت أوضاعاً ديموغرافية مستقرة نسبياً (معدل الزيادة البطيئة) ، وإنما في مستوى عالٍ من تجمع السكان في جو من الاقتصاد الصناعي والمجتمع العمراني .

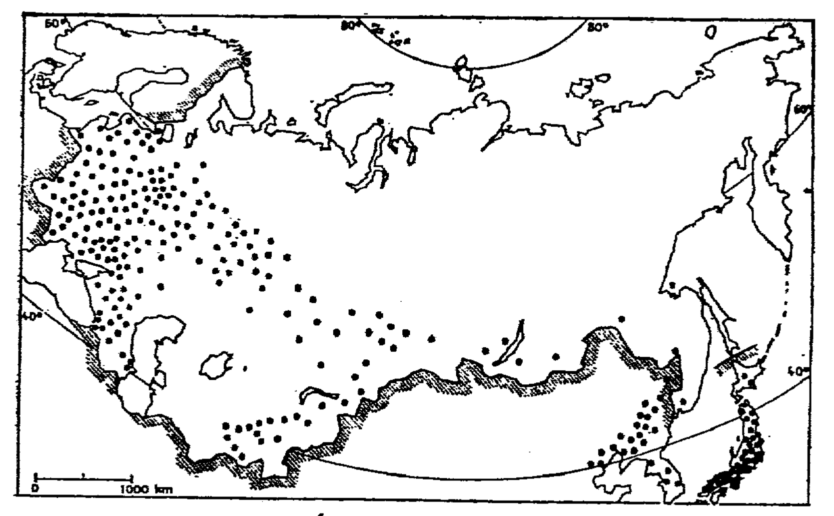
وينشأ تفاوت السكان الإقليمي في اوروبا الوسطى ، فيالغالب ، عن معطيات الجغرافيا الطبيعية والأوضاع التاريخية التي تتناول تطورات طويلة المدى . والأمر يتعلق بسكان الأرياف المرتبطين بنمو الاقتصاد الزراعي الذي خضع مدة طويلة الى أوضاع الأمن . لقد بقيت السهول التي تتألف من أطيب التربة ، مدة طويلة ، خالية من السكان حتى القرن الثامن عشر ، من جراء الفتوحات الآسيوية ، وآخرها الغزو التركي ، وجو الإرهاب الذي كان يعيش فيه السكان الخاضعون لنير الغزاة . وقد نشأ عن ذلك حتى عهدنا الحاضر ، ورغم أهمية وسيلة استثمار السهول في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ورغم قوة إنجاب السكان الريفيين ، نوع من عدم التوازن بين الجبال الطبيعية والفقيرة ، التي ظلت مكتظة بالسكان ، وبين السهول الخصبة التي تمّ استيطانها بصورة متأخرة ، والتي تبدو قليلة السكان .

ولكنه يتعذر الآن إبداء الرأي بشأن إسكان اوروبا الوسطى لمجرد اعتبار الاقتصاد الزراعي . إن الصناعة لم تدرك ، قبل الحرب العالمية الثانية ، سوى بعض المناطق ، منها سيليزيا في شمال بوهيميا ، وبعض مراكز المناجم وضواحي العواصم . ومنذ خمسة عشر عاماً ، بُذل جهد كبير للتصنيع في جميع البلاد المعنية . وألمانيا الشرقية نفسها ، التي ظلت بعيدة عن حركات التصنيع الكبرى

في المانيا القديمة (باستثناء الساكس ، وتورنج ، وكثافة سكان برلين)، أنشأت مناجم جديدة (لاستثمار الفحم الحجري بكميات وافرة) وأحدثت قواعـــد صناعية جديدة لإيجاد نوع من التوازن مع الإنتاج الصناعي الواسع في المانيا الغربية (الجمهورية الاتحادية) . ونشأ عن ذلك ، في جميع هذه البلاد ، تحركات هامة في السكان ، اختلطوا مع هؤلاء الذين فرضتهم القرارات المتعلقــة بتبادل المواطنين . ونجم عن ذلك أيضاً توزيع جديد للسكان ليس بينهم تفاوت كبير في الشبه ،كالذي حصل في الفترة السابقة لدى توطين السكان في اوروبا الغربية . ويتجه التفاوت الاقليمي في يومنا هذا نحو المزيد من الإعراب عن عدم المساواة في توزيع الصناعة . والتاريخ الحديث محا آثار القرون الماضية وخفف من أهمية التناقضات الناشئة عن الطبيعة .

إن توزيع السكان في الاتحاد السوفياتي ، يتفق أيضاً في خطوطه الكبيرة ، مع ترتيب الوحدات الطبيعية . وهو إقليمي ، بمعنى أن الإسكان قـــد حدث بكامله تقريباً بين خطي العرض ٤٥ درجة و ٥٥ درجة ، ويخضع بالتـــالي الى ضغط التأثير القاري ، فيا وراء جبال الاورال ، حيث يتواجد السكان بشكل شبه دائم في بقعــة ضيقة من الاقليم تداني الحد الجنوبي للسهول والهضبات ، في منحدر جبال آسيا العليــا ، وحيث تتراوح كثافة السكان بين عشرة وعشرين وتهبط أحياناً الى عشرة او أقل من خمسة . ولكننا نجد أيضاً في المخطط العـام لتوزيع السكان آثار تاريخ يمتد الى أكثر من قرنين والذي يؤلف تاريخ التوسع الروسي في اقليم الامبراطورية القديمة .

وأخيراً ، فان إنشاء قواعد صناعية جديدة خلال الخمسين سنة الأخيرة، قد أدخل عدة تعديلات على التوزيـع العـــام الذي كان مرتبطاً في الأصل بالاقتصاد الزراعي وحده . وبالإضافة الى ازدياد السكان في منطقــــة روسيا الوسطى وأوكرانيا الشرقية التي كانت أقل كثافــة ، في المجال الزراعي ، من اوكرانيا الغربية ، فقد ترك التصنيـع على خريطة الكثافات او على خريطة التوزيـع غير



شكل رقم ٣ – توزيع السكان في الاتحاد السوفياتي وفي اليابان وشمال شرقي الصين
(كل نقطة تعادل مليون نسمة)

الصافي ، عدة نقاط : في الاورال ، وجنوب سيبيريا ، وخاصة في حوض مدينة كوزنيتسك ، ومن ثم في جوار بحيرة بايكال . ويبقى المنخفض الطوراني الكبير مجرد صحراء ، ولكن السهول الرسوبية الغربية في آسيا العليا قد تمتعت بازدياد السكان بشكل كثيف ، بفضل تقدم وسائل الري .

ولا يمكن ، في المستوى القاري ، عدم اعتبار جبال الاورال بمثابة مقدمة لكثافة السكان . ففي اوروبا الغربيــة نجد في اقليم الاتحاد السوفياتي أكثر من ١٥٠ مليون نسمة مع كثافات تفوق في أي مكان نسبة ٢٠ نسمة في الكيلومتر المربع في البقاع الضيقة القائمة في المرتفعات المتوسطة ، والتي تتضمن خاصة في الجنوب – أي اوكرانيا – أنواعاً من الإسكان شبيهــة بسهول اوروبا الوسطى (أكثر من ٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع) . ونجد في الشرق مساحات شاسعة تابعــة لسيبيريا وآسيا الوسطى (منخفض طورانيا) مع قليل من السكان يبلغ مجموعهم ٦٠ مليون نسمة موزعة فئاتهم على مسافات تمتـــد الى آلاف الكيلومترات .

إن الكتلة القائمة في أقصى الشرق تُعدُّ متحولة في خط الطول بالنسبة الى فئات سكان اوروبا ، وهذا يبدو للوهلة الاولى ، غير مستغرب ، بسبب تحول الحالات المناخية لواجهات القارات الشرقية . غير أنها مركزة مع ذلك في مركز يميل الى الجنوب أكثر من سكان شمال أميركا . وبينما يعيش هؤلاء بشكل خاص بين خطي العرض ٤٥ درجة و ٣٥ درجة ، فان سكان اليابان والصين مزدحمون خاصة بين خطي العرض ٤٠ درجة و ٣٠ درجة (باستثناء سكان جنوب الصين الذين يمكن نسبهم الى منطقة الإسكان الحارة) . والغالبية الكبرى من سكان الصين هم من المزارعين الذين يندمج توزيعهم مع توزيع الأراضي القابلة للزراعة ، او على الأكثر تلك التي يمكن ريّها . إن خريطة السكان تعكس بأمانة خريطة التضاريس والمرتفعات . وتُعـــدُّ كثافات السكان معتدلة في حوض منشوريا حيث تقوم نشاطات صناعيــة الى جانب النشاطات الزراعية ، إذ تتراوح بين

مئة ومئتي نسمة في الكيلومتر المربع على طول محور مدينتي خربين وشينيان ، وبين ٢٠ و ٥٠ في باقي الحوض . وتتجاوز هذه الكثافات مئتي نسمة في السهول الكبيرة الواقعة شمال الصين وفي منطقة سو تشوان ، و ٧٠٠ نسمة في جنوب السهل الذي يرويه نهر يانغ تسه كيانغ . وتبلغ الكثافة الوسطى في معظم المناطق ذات الزراعة الواسعة ، نسبة ٥٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع . وتنهار هذه النسبة فور خروجنا من المجال الزراعي ، إذ تهبط بعد عدة كيلومترات من كثافة تزيد عن ٢٠٠ او ٣٠٠ نسمة الى كثافة أقل من ١٠ نسمات . وقد جذبت بعض استثمارات المناجم عدداً من السكان خارج المنطقة الزراعية ، غير أن انتقالات السكان التي أحدثتها ، لم تعدل التوزيع العام . وبذلك تبقى الصين بلد المتناقضات بين السهول والأحواض الداخلية المكتظة بالسكان ، وبين الجبال الصحراوية .

والجبال في اليابان خالية من السكان ، إذ ان الاقتصاد الصناعي قد أنمى إمكانية الحياة البشرية في السهول التي كان تركّز فيها ، حتى عهد قريب ، جميع سكان اليابان عندما كان موردها منحصراً بالزراعة فحسب. وقد أقيمت الصناعة عند مناجم الفحم في جنوب اليابان وحول المدن الكبرى ، وعلى امتداد السواحل ، وفي الأحواض الداخلية . وتبدأ أقوى المناطق كثافةً على الساحل الشرقي من حوض طوكيو – يوكوهاما ، ويمتد دون انقطاع الى ناغويا ، واوزاكا ، وكوبه ، وعلى طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط الياباني حتى هيروشيا ، وفي جزيرة كيو – سيو حتى ناغازاكي . وفي هذه المناطق تتجاوز الكثافة الألف نسمة في الكيلومتر المربع . ويبدو هذا الساحل الضيق بمثابة خط متسلسل من المدن . إن ثلثيْ مساحة اليابان غير صالحة للإسكان بسبب شدة ارتفاع جبالها ، وقوة انحدارها ، وقساوة المناخ ، وعدم صلاحها للحياة الزراعية . ويدلّ ذلك على أنه يتجمع في المساحة الباقية والبالغة ٨٠ الف كيلومتر مربع قرابة ٨٠ مليون نسمة ، وهذا يؤلف كثافة وسطية بمعدل ألف نسمة . إن الشرق الأقصى يعطي بضعة أمثلة عن هذه الكثافات التي يصعب

تصوّرها ، ولكن النهضة الاقتصادية في اليابان ، التي نمت عام ١٩٤٠ ، وحققت قفزة جديدة نحو التقدم منذ عام ١٩٥٠ ، تستدعي المقارنة مع تجمعات السكان في المناطق الصناعية القائمة في شمال غربي اوروبا ، رغم الفوارق الكبيرة التي تقوم بين هذين النوعين من البلاد ، ونظراً لشكل النمو الياباني ، فان كثافة ألف نسمة في الكيلومتر المربع في منطقة هوندو او في كيو - سيو ، تثير مشاكل اقتصادية واجتماعية أقل مما تثيره كثافة خمسمائة نسمة في سهل هوانغ - هو ، او في حوض سه - تشوان الأحمر .

وتنتهي المنطقة المعتدلة في جنوب النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، بخط متقطع في البحر الأبيض المتوسط مؤلف من حوض هذا البحر ومنطقة الشرق الأوسط من جهة ، ومن جنوب الصين وفلوريدا في الولايات المتحدة ، من جهة اخرى .

ويبلغ عدد السكان في منطقة البحر المتوسط - بمعناها الضيق - أي من حدود المحيط الأطلسي حتى تخوم الهند ، ٢٣٠ مليون نسمة ، منهم ٩٠ مليوناً في شبه الجزر الاوروبية الواقعة في البحر الأبيض المتوسط (باستثناء السكان البعيدين عن هذا البحر كسكان شمال ايطاليا) ، و ٦٠ مليون نسمة في شمال افريقيا (بما فيها مصر) ، و٨٠ مليون نسمة في الشرقين الأدنى والأوسط الآسيويين حتى حدود الهند والباكستان . ولا نجد في أي مكان آخر أن مثل هذه التضاريس قد قسّمت المجال التي يمكن أن تستعملها الحضارات الزراعية . لذلك تتألف خريطة توزيع السكان في هذه المنطقة من نقاط عديدة ، ومن خطوط ضيقة تمثل سهولاً صغيرة ، وأحواضاً ساحلية أو داخلية ، وسهولاً رسوبية أو هضبات تشرف على الأحواض الداخلية القاحلة (ايران) . ولا نجد في أي مكان آخر ضآلة في كثافة السكان بالنسبة الى كل دولة : ١٢ في ايران، ١٤ في العراق ، ٣٠ في المغرب ، أقل من ٥ في الجزائر بسبب امتداد الاقليم الوطني الى قسم من الصحراء . ولم يبقَ هنا أي معنى لفكرة كثافة السكان من

جراء تجزئة السكان وعدم استمرارهم على وتيرة واحدة . ومع ذلك ، فإن ثمة نقطاً أكبر من غيرها تلفت النظر في هذه المناطق ، كساحل المغرب الأطلسي (بسبب وفرة المدن الكبيرة كالدار البيضاء والرباط ، لا بسبب كثافة السكان في الأرياف) وساحل الجزائر ، وشمال تونس ، وسهول تركيا الغربية ، والساحل اللبناني والسوري ، وخاصة مصر مع سكانها الذين يبلغون ٣٠ مليون نسمة متمركزين في وادي النيل . إن منطقة ازربيجان الايرانية ، والطرف الغربي من الحوض الداخلي الكبير للهضبة الايرانية ، والعراق ، جميعها تؤلف بلاداً سكنها الانسان الى جانب المناطق المحرقة والقاحلة . وفي اوروبا نلاحظ ان المناطق الوحيدة ذات الكثافة السكانية القوية هي ساحل اسبانيا الشرقي (مقاطعة بلنسيا وكتالونيا) وايطاليا (منطقة ريفييرا وتوسكانا ، ومنطقة روما ، وكامبانيا ، وبوي ، والساحل الشمالي والشرقي من جزيرة صقلية) .

ويسكن هذه المناطق من أولها الى آخرها – مع تغيرات كثيرة – جماعات من الفلاحين ، فقراء في الغالب ، يتصارعون مع تقلبات المناخ وأوضاع المياه ، والمنحدرات الملتوية. ونلاحظ نموذجاً أصيلاً من البشرية الى جانب تجمعات العالم الصناعي في الغرب ، وأقدم بلد زراعي في الشرق ، ضمن اطار عدة حضارات كان لها تأثير كبير ، مدى التاريخ ، كالحضارات اليونانية – الرومانية ، والحضارة المسيحية ، والحضارة الإسلامية .

وهكذا نرى ان مجموعة السكان التي تغمر الأرض في المرتفعات المعتدلة تتألف من عناصر متباينة جداً . إن كيفية إشغال الأرض تمدّ أول مظهر من مظاهر التباين ؛ وهي متصلة مباشرة بأنواع النشاط التي يمارسها السكان المعنيون وبموارد دخلهم . ويلاحظ أن جميع أنواع البشر ومختلف وجوه الاقتصاد ممثلة في هذه المناطق ، إذ نرى المزارعين والصناعيين وسكان المدن ، وسكان الريف التقليدي والقديم في حوض البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة الى أنواع مختلفة من الاقتصاد الاشتراكي في مراحل مختلفة من النمو الاقتصادي ، والاقتصاد

الصناعي للبلاد التي تمثل تمثيلا واسعاً الرأسمالية في العـــالم الحاضر (كالولايات المتحدة وشمال غربي اوروبا) . ويتجلى تباين الكثافات البشرية وأوضاع الحياة الانسانية حسب التكتلات الجغرافية والديموغرافية . ومهما يكن الأمر ، فإن هذه المجموعة تُعَدّ بلاداً ذات امتياز بالنسبة الى تلك المنطقـــة الكبيرة من الاسكان ، ألا وهي المنطقة الحارة الاستوائية .

٢ – ان ثلثي السكان في المنطقة الحارة هم آسيويون . — إن أكثر من مليار ونصف من البشر يقيمون في المنطقة الاستوائية ويبدو أنهم يكافحون فيها أسوأ الأوضاع الطبيعية. وفي الواقع، إنهم يحتلون في المناطق الحارة الأقاليم التي تنأى عن خصائصها الأساسية من جراء أوضاع شاذة تهمّ أجزاء كبيرة من القارات . ومع ذلك فان الانسان في البلاد الحارة يُعدّ ضعيف البنية ، ويعيش في أوضاع أشد خطراً من باقي أبناء جنسه . والمجموعة الرئيسية في تلك المناطق هي آسيوية ، وتبلغ مليار نسمة على الأقل ، منهم مئـة مليون في جنوب شرق آسيا ، ومئة وخمسين مليون في مجموعات الجزر الممتدة من اندونيسيا حتى تايوان ، ومئتي مليون في جنوب الصين ، وأربعمائة وثمانون مليون في الهند ، ومئة مليون في الباكستان ...

إن مجموع هــذه المناطق تتأثر بالأمطار الموسمية وتعيش من اقتصاد زراعي منسجم تماماً مع استعمال الإمكانات التي تسمح بها هــذه الأمطار . وينشأ عن ذلك تجمّع السكان في السهول حيث يمكن توزيـع الميـــاه او تجميعها . وتختلط خريطة السكان ، أكثر من شمال الصين ، بخريطة الارتفاعات : ويُعدّ توزيـع السكان في شبه جزيرة الهند الصينية مثالاً بارزاً في هــذا الشأن . ولا تشذ الهند والباكستان عن ذلك. وبالمقابل فان مجموعة الجزر تتميز باستقلال أوفر من حيث الإسكان بالنسبة الى التضاريس الطبيعية . إن الزراعة والسكان في جزر الفيليبين يصعدون نحو المنحدرات التي هُيّئت بشكل مدرجات قابلة للري ، وتُعـــدّ جزيرة جاوه مأهولة بكاملها باستثناء الجبال البركانية ، وجزيرة سوماترا ضئيلة

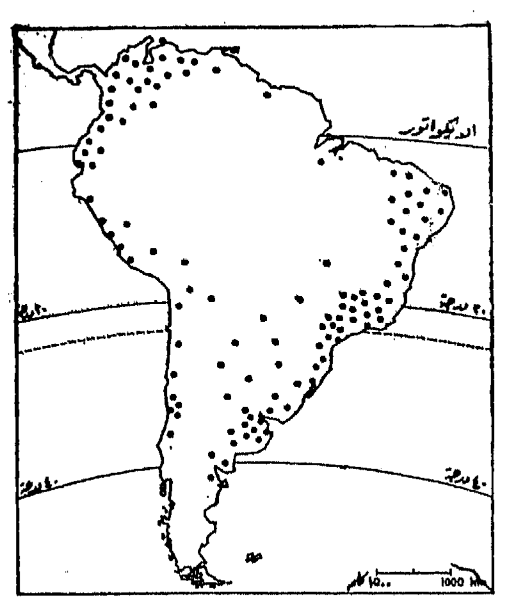
السكان ، في حين ان منطقة كاليانتان (في جزيرة بورنيو) تعدُّ شبه فارغة . وفي شبه جزيرة ماليزيا تمكّن الاستعمار من تحسين المناطق المتضمنة معدن القصدير ، والمناطق المزروعة بشجر المطاط ، مما أوجد خلال القرن الأخير ، تمركزاً للسكان في الساحل الغربي ، في حين أن داخل البلاد والساحل الشرقي ، خاليان من السكان . وقد كان لمختلف الظروف التاريخية آثار عدّلت الصورة المبسطة لخريطة السكان المنقولة عن خريطة المرتفعات ، وفي مقدمتها : احتلال الفلاحين الذين يتقنون فن الحرب ، للمنحدرات والجبال ، وتدخّل المستعمرين. غير أنه لم يكن لهذه العوامل سوى تأثير استثنائي محلي او اقليمي على توزيع أغلبية السكان . إن المليار من البشر المقيمين في جنوب آسيا وجنوب شرقيها ، مؤلفون من فلاحين يسكنون السهول التي يمكن غمرها بالمياه ويعيشون بالدرجة الاولى من زراعة الأرز . ومهما كانت هذه السهول واسعة ، وخاصة في شمال الهند ، فإنها لا تشغل سوى قسم ضئيل من مجموع مساحة هذا الجزء من العالم . ولذلك نشاهد فيه تجمعات بشرية استثنائية في مناطق خالية من الصناعة : ٥٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع في معظم سهل نهر الغانج ، وأكثر من ٦٠٠ نسمة في معظم منطقة البنغال ، وفي ساحل مالابار ، وفي سهول الفييتنام الشمالية ، وسهول لوزون (الفيليبين) وجاكارتا ، وسورابايا في جزيرة جاوه ...

ويوجد في اميركا الاستوائية ٢٤٠ مليون نسمة ، ولكن التجمعات فيها نادرة ولا تبلغ قط نسبة كثافة التجمعات الآسيوية . ونلاحظ أكثف السكان في جزر الآنتيل حيث تتجاوز الكثافة ١٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وفي شرق كوبا ، وفي بورتوريكو ، وفي جزر الآنتيل الصغيرة ، وفي محيط اميركا الجنوبية حيث تشكل خطاً متقطعاً. وأكثر المناطق كثافة بالسكان هي هضبات الانديز ، وهضبات كولومبيا حتى البيرو ، وشمال شرقي البرازيل ، ومنطقة البرازيل الوسطى . ويبلغ سكان هذه البقاع ٣٠ مليون نسمة في الأولى ، و٢٠ مليوناً في الثانية ، و٢٥ مليوناً في الثالثة ، أي في مجموعهم أكثر من نصف سكان

المنطقة الاستوائية في اميركا الجنوبية، علماً بأنهم يشغلون أقل من عُشر مساحة هذه القارة .

إن الأسباب الداخلية تشترك مع الأسباب التاريخية لتفسير توزيع سكان اميركا الاستوائية . ومرد تمركز السكان في اميركا الوسطى وفي الآنتيل، الى نقل السكان في عهد الرق في سبيل زراعة قصب السكر . إن شدة الإنجاب لدى السكان الريفيين من أصل افريقي ، ولدى سكان الهنود في البرازع الأميركية ، قد رفع عدد السكان الى نسبة عالية بالنسبة الى هذه البقعة من الأرض ، والى امكاناتها الغذائية . واستقر السكان الهنود بسهولة في اميركا الجنوبية فوق هضبات الأنديز ، ذات المواصلات الوعرة ، والتي تمتاز بالمقابل بمناخ صحي أكثر من المناطق الغربية في القارة. فهؤلاء يؤلفون معظم سكان منطقة الأنديز وشبه بحيرة ماراكايبو (فنزويلا) وفي حدود بيرو والشيلي . وعلى النقيض من ذلك ، فان قدوم المستعمرين يفسر تمركز السكان في شمال شرقي البرازيل والبرازيل الوسطى . ففي المنطقة الاولى، نلاحظ في الغالب سلالة الأرقاء الذين استقدموهم الى هذا الجزء من القارة في سبيل الزراعة ولا سيا زراعة قصب السكر . وفي وسط البرازيل ، ينتمي السكان الى أصل اوروبي ، غالبيتهم من دول البحر الأبيض المتوسط كالبرتغال واسبانيا وإيطاليا .

ونشاهد داخل القارة عدداً ضئيلاً من السكان الهنود، متمركزين في مناطق الأدغال ، ولا يمثلون سوى نسبة ضئيلة إزاء المحتلين الأوائل الذين تغلغلوا داخل القارة تحت دوافع مختلفة ، وإنما لا يؤلفون بذاتهم سوى عدد ضئيل وكثافات ضعيفة تتراوح بين ١ و ١٠ في الكيلومتر المربع في رقعة ضيقة وقريبة من سواحل الأطلسي ، ولا تزيد عن الواحد في داخل البلاد . ويمكن القول إن أكثر من نصف مساحة القارة مؤلفة من صحراء ، بما في ذلك جميع هضبات البرازيل الداخلية، ومنطقة آمازونيا، باستثناء شواطىء النهر وروافده المتعددة حيث يعيش بضعة آلاف من السكان في حالة بؤس شديد .



شكل رقم ٤ – توزيع السكان في أميركا الجنوبية
(كل نقطة تعادل مليون نسمة)

وتعدُ افريقيا الاستوائية أيضاً ٢٠٠ مليون نسمة تقريباً يشغلون مساحة تبلغ ٢٠٠ مليون كيلومتر مربع . وهؤلاء السكان ينتشرون في بعض بقاع المناطق الشاغرة: كالصحراء الجنوبية في اقليم دول موريتانيا ، ونيجر، وتشاد ، والسودان ، ووسط حوض الكونغو، وجنوب أنغولا ، وجنوب غربي افريقيا. والكثافة الاقليمية هي دائماً ضعيفة جداً . ويتألف السكان من جماعات من الفلاحين يعيشون من زراعة واسعة في فترات متقطعة طويلة المدى . إن تجمعات السكان تهتم وحدها بالمناطق الساحلية حيث توسع اقتصاد الزراعة وحيث

تجذب المدن السكان الذين يعيشون في الأرياف بصهيبة متزايدة ؛ وفي مقدمة هذه المناطق: ساحل خليج غينيا ، ومن ساحل العاج حتى الكمرون التي تلاصقها سهول نيجيريا،ويعيش فيها ٧٠ مليون نسمة، ٦٠ منهم فقط يعيشون في نيجيريا وحدها . وفيما عدا هـــذه المناطق ، فان أنحاء افريقيــا الاستوائية الكثيفة بالسكان ، هي هضبات الشرق وفي مقدمتها الحبشة وسكانها ٢١ مليون نسمة، والهضبات المحيطة ببحيرة فكتوريا ، وأقاليم رواندا وبوروندي ، وكيليــا ، وتانغانيقا ، واوغاندا ، ويبلغ عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة ، وأخيراً الأقاليم الواقعـــة في حدود الكونغو وروديسيا الشمالية (أي دولتي زامبيا ومالاوي الحديثتين) ، ويتراوح عدد سكانها بين ٦ و ٧ ملايين نسمة. ويقيم نصف سكان افريقيا الاستوائية بشكل متقطع ومنتشر في الغابات الصغيرة والأدغال .

٣ — ان الاستعمار الاوروبي يسود المناطق المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية . — إن ضيق مساحة الأراضي المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية لم يكن ليسمح بالإسكان الكثيف . وباستثناء افريقيا فإن السكان الأصليين كانوا قليلي العدد : كسكان أرض النـــار في جنوب اميركا الجنوبية وسكان اوستراليا . إن مصدر السكان الحاليين ناشىء في الغالب عن الهجرات الاوروبية في القرن التاسع عشر. ويبلغ مجموع سكان الأراضي المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، ٦٠ مليون نسمة . وقد بقيت مساحات قارية واسعة مقفرة من السكان ، من جراء صعوبة الاستثمار وندرة السكان النشيطين والقادرين على العمل . وقد ابتدأت اوستراليا حديثاً باستثمار مناطقهـا الاستوائية ، لأن سكانها الذين يبلغون ١٠ ملايين نسمة يكادون يكفون لبث النشاط في المناطق المعتدلة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي من البلاد . وثمة مساحات واسعة ما زالت مقفرة في الارجنتين . وفي جنوب افريقيا ، استثمر الاوروبيون طاقة العمـل لدى السكان الافريقيين . إن البلاد مستثمرة بشكل أكثر استمراراً ، ولكن النزاعات المنصرية شديدة الوطأة فيها ، أكثر من أي منطقة في العالم .

إن تجمعات السكان ليست حتماً هامة جداً : فثمة ١٥ مليوناً حول ريو دولابلاتا في اميركا الجنوبية ، و ٨ ملايين في جنوب شرق اوستراليا ، و ١٥ مليوناً في مناطق المناجم والمدن في جنوب افريقيا ، وفي منطقة رأس الرجاء الصالح . فالبلاد المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية هي التي يكتظ فيها السكان في المدن باستثناء المناطق ذات الاقتصاد الصناعي ، ويتم في المدن الكبيرة استثمار الأرياف شبه الخالية إذ أنها تضم كثافات لا تتناسب مع مجموعة السكان . ونشاهد هنا إحدى نتائج استقرار المستعمرين الحريصين على استثمار المناطق التي يقصدونها الى أقصى حد ممكن دون الحرمان من حياة المدن التي تمثل أصدق وجه الحياة الحديثة .

إن سكان العالم الموزعين بشكل غير متساو ، ما زالوا مختلفي الأوضاع رغم جميع وسائل تعميم طرق الحياة والعقليات المستمدة من توسيع أساليب التكنيك الصناعي في مجالات العمل والنقل ، والمواصلات . ويُعَدُّ اختلاف السلالات على جانب من الأهمية وإن كان البعض قد رفض أن يضفي عليه معنى ذا صفة خاصة . ويقوم الفارق الرئيسي اليوم على مستويات الحياة وأشكال المعيشة اليومية ، ولا يتصل بشكل خاص بالأوضاع الجغرافية ، إذ لكل بلد متناقضاته الاجتماعية والاقتصادية. وحتى في البلاد الاشتراكية حيث يقضي نظام الدولة على التفريق بين الطبقات ، فإن المدن والأرياف لا تتمتع فيها بنفس نوعية الحياة والمعيشة. ولكن المتناقضات الحقيقية ليست قائمة في داخل البلد فحسب، بل هي موجودة أيضاً بين بلدان ذات نمو غير متعادل . ومما يلفت النظر بشكل غريب أن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية هي أكثر اتساعاً بين الطبقات الحاكمة وأغلبية السكان ، في البلاد ذات الفقر الشديد، حيث تعيش جماهير الشعب على حافة المجاعة .

٢ السكان والنمو غير المتساوي

كان ممكناً ان تتضمن دراسة سكان العالم، قبل ٥٠ عاماً، فصلين أساسيين: « العناصر والأديان » ، و « أنواع الحياة » . ولا يوجـــد أي تغيير في توزيع البشر بين الفئات العنصرية الكبرى ... وإذا كان الانتماء الى مجموعة روحية يحدث تأثيراً أخف من الماضي على مجموعة النشاطات والحيـــاة اليومية لمعظم البشر ، فلا يمكن تقليـــل أهمية العامل الديني في أصالة العالم الهندي المحتفظ بها، وفي وحدة الاسلام، وفي مواقف أكثر دقة خاصة ببعض الجماعات القومية. وكذلك فان الحضارات المادية الممثلة بفكرة نوعية الحياة تستمر في الإعراب عن حياة سكان مجموعات اقليمية واسعة لم تتأثر إلا قليـــلا بالانتشار العالمي للعلوم التكنيكية والأنبـــاء ، والعقليات . ومع ذلك فلا تستطيع اليوم عن طريق دراسة السلالات ، والأديان ، وأنواع المعيشة ، من إيجاد فوارق ظاهرة تميز بين النـــاس وتضع حاجزاً بينهم . إن الانقسام الى بلاد ذات اقتصاد رأسمالي وبلاد ذات اقتصاد اشتراكي ، قد اكتسب بعد الحرب العالمية الثانية ، أهميـــة لم تلبث أن اتخذت في بعض الأحيان طابعاً مفجعاً بسبب القوى التي تتمكن «الكتلتان»

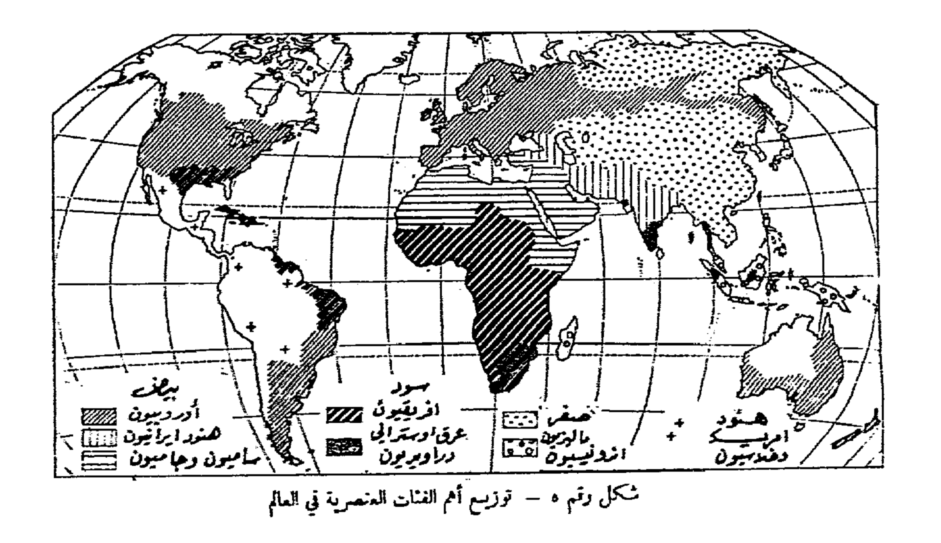
من استعمالهما في حالة نشوب الحرب . ولكن تقلبات التطور الداخلي لدى هاتين الفئتين الكبيرتين تجعل من قضايا توسع الاسلوبين في العـــالم ، قضايا معقدة للجغرافيا السياسية ، او للسياسة وحدها فحسب . وإذا جزأنا العـالم (تجزئة سياسية) بين أقطار تقبل مبادىء الاقتصاد الحر ، وبين جمهوريات شعبية تستمد نظمها الاقتصادية والاجتماعية مباشرة من النموذج السوفياتي ، وبين بلاد حيادية ترفض ان تؤيد احدى الجبهتين ، فان التمييز الحقيقي في العالم الحاضر ، بالاستناد الى عناصر موضوعية ، إنمـــا يقوم على بلاد ذات اقتصاد صناعي ومجتمعـات سُمّيت متقدمة ، وبين البلاد النامية . ولن نتعرض هنا الى تعريف نظرية التطور والنمو ونعدّهما مجرد أحداث جديرة بالملاحظة . والأمر الهام في هــذه الدراسة هو إظهار توزيع الجماعات البشرية بين فئات نامية وفئات متقدمة ، والإشارة ، بالاستناد الى بعض المعطيات الرقمية ، الى الأوضاع المتعلقة بمستوى الحيـــاة ، وطرق المعيشة ، وانتشار التعليم ، وأحوال الحياة الانسانية في كل منها . وليست اليوم الناحية الجديرة بالاهتمام ان يكون الانسان أبيض او أصفر او زنجياً ، او او ان يكون مسلماً او مسيحياً ، او ان يكون واقعـاً تحت تأثير قطاع رأس المال ، او الحياد ، او الاشتراكية ، وإنما ان يكون ناقص التغذية بشكل مزمن او مفرطاً في الأكل مهدّداً بأمراض السعة والرفاهية ، او ان يكون منتمياً الى فئـــات الأميين وعُرضة لشعوذة السحَرَة وأذاهم ، او لتحريضات الراديو « الترانزستور » ، او فريسة سكان يَعدُّون القضايا الثقافيـــة مجرد الخيار بين القيَم الفكرية النقية وجاذبية التكنيك والعلم المبدِع ، او ضحية طبيعة قاهرة وساحقة ، او اضطرار الى النضال في سبيل القضاء على الإنسانية بواسطة الآلات والالكترون .

إن « شواطىء » التجمعات البشرية الكبرى تتغير طبيعتها وتغير أحيـــاناً مكانها . ويترتب على جغرافية السكان أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات الحديثة والسريعة .

١ – نظرة عامة على توزيع الفئات العنصرية

إن فكرة السلالة ، ولاسيا السلالة النقية ، تُعَدُّ غريبة بالنسبة الى الحقيقة الجغرافية ، حيث السكان الذين يبدو أنهم اليوم أكثر انعزالاً من غيرهم ، قد اختلطوا في فترة من الفترات بهجرات مزجتهم بفئات إنسانية أخرى. وينتمي أفراد سكان العالم بأمره الى فئة الخلاسيين المولودين من أبوين ينتميان الى سلالتين مختلفتين . ومع ذلك ، فثمة فئات كبرى مؤلفة كيانها الداخلي من عدة زيجات ، تتصف بخصائص رئيسية تميز بعضها عن بعض . إن لون البَشَرة ، واختلاف الهيكل العام ، وعدة خصائص تتعلق بالهيئة أو الجسم ، تميز بين البيض ، وفي عدادهم الأوروبيين ، والهنود ، والايرانيين ، والساميين والحاميين في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط ، وزنوج المحيط الهندي ، والزنوج الافريقيين ، والصفر أو المغول ، وهنود اميركا . إن معظم هؤلاء الفئات قد استقروا في أراضيهم بأعداد كثيفة ، بينما انتشر القسم الآخر، شاؤوا أم أبوا ، في مختلف أنحاء العالم .

إن الشكل رقم ٥ يبين توزيع مختلف هذه الفئات في العالم. والعنصر الأبيض هو أكثر انتشاراً في أذراعه الأوروبية . إن هذا الامتداد هو نتيجة الهجرة والاستعمار الذي ابتدأ في القرن السادس عشر باتجاه اميركا ، ثم ازداد وانتشر في القرن التاسع عشر . ويبلغ عدد البيض من أصل اوروبي (المنحدرين أنفسهم من الفئة الهندية الأوروبية) قرابة مليار نسمة في العالم أجمع ، ثلثاهم مقيمون في اوروبا الغربية (٤٤٠ مليون) واوروبا الوسطى (١٨٠ مليون) والاتحاد السوفياتي (١٥٠ مليون) ، هذا اذا حسبنا على حدة سكان القارة الآسيوية مع سكان سيبيريا البيض . ويعيش ١٩٠ مليون نسمة في اميركا الانكلو – سكسونية ، في نطاق مغلق إزاء ممثلي الفئات العنصرية الاخرى، و ١٠٠ مليون في اميركا اللاتينية ، يعيشون باتصال وثيق مع السكان غير البيض والكثير من الخلاسيين المنحدرين من سلالتين (من البيض والهنود، خاصة في اميركا الوسطى



شكل رقم ٥ — توزيع أهم الفئات العنصرية في العالم

ومنطقة جبـال الأندين ، ومن البيض والزنوج خاصة في جزر الآنتيل ، وشمال البرازيل . . .) . ويقيم ١٠ ملايين من البيض في اوستراليا ، و ١٠ ملايين في جنوب افريقيا ، بشكل منعزل ، إما وسط جماعات من الزنوج ، او في قـارة اضمحل سكانها الأصليون . وثمة مئات من الالوف يعيشون مع السكان المحليين في مجموعة جزر المحيط الهادىء . غير أنه من الصعب بيان عدد المهاجرين من اليهود الاوروبيين المنتشرين في العـالم أجمع ، والذين يؤلفون في كل بلد ، وفي كل مدينة كبيرة ، مجتمعاً صغيراً متماسكاً . ويتميز طابع هـذه الفئة بوجودها أكثر من أهميتها العددية .

والقسم الثاني من فئة البيض أكثر تمركزاً من الناحية الجغرافية ، وهو مؤلف من الساميين والحاميين ويمثلهم العرب والمصريون واليهود وسكان الحبشة ، ويبلغ عددهم ٨٠ مليوناً في افريقيا ، و ٢٠ مليوناً في الشرقين الأدنى والأوسط ، فضلاً عن عشرة ملايين يهودي مندمجين مع باقي سكان العالم .

والقسم الثالث الذي يعـد أهم عدداً ، مؤلف من الهنود الإيرانيين ، وهم متمركزون بشكل أكثر استقراراً منذ آلاف السنين . وقـد جرى اختلاط العنصرين بشكل مستمر في الهنـد . وإذا كان الإيرانيون والطادجيك والسيخ يمثلون هذه الفئة ، فان معظم الهنود البيض – وفي الواقع ذوو البشرة السمراء – هم من الخلاسيين . ونظراً لتعذر وجود مميزات عنصرية ، فان تحديدهم يتم تقريباً بالاستناد الى اللغة التي يتكلمونها . ويبلغ عدد الذين يتكلمون اللغات الهندية – الآرية ٣٠٠ مليون نسمة . ومن ناحيـة اخرى ، يبلغ عدد الإيرانيين ، وسكان باكستان الغربيـة ، والطادجيك ، والأناضوليين ، والأرمن ، والقفقاسيين ، ٧٠ مليون نسمة تقريباً .

ويبلغ مجموع هـذا القسم – المختلف كثيراً عن فئة البيض – ١٤٠٠ مليون نسمة تقريباً ، أي أقل من نصف البشرية . وفيما عدا أميركا اللاتينية ، فان وجود البيض يعتبر أمراً استثنائياً بين خط الاستواء والمناطق الحـارة المدارية ، إلا

عندما تحوّل التضاريس حالات المناخ الناجمة عن الارتفاع . ومع ذلك فان الفئة الهندية تعيش في الظروف الطبيعية الخاصة بالبلاد الحارة .

والفئة العنصرية الثانية، الكبيرة من حيث العدد ، هي فئة الصفر او المغول، المختلطة بالتزاوج غرباً في المنخفض الطوراني وفي تركيا (كيرغيز ، واوزبك ، وقازاق ، الخ ...) وفي جنوب شرقي آسيا بمخالطة سلالات سكان الجنوب (الممثلين اليوم بقبائل الخمير وبعض سكان ماليزيا والذين يعدّون من أصل أقدم من الهنود والصينيين) . ومن المحتمل ان تبلغ هذه الفئة حالياً أكثر من مليار نسمة اذا أضفنا اليها الفئة المبهمة عنصرياً والمؤلفة من الأندونيسيين المنحدرين من عدة اختلاطات في الزواج بين البيض والصفر وسكان جنوب شرق آسيا . وتعدّ هذه الفئة مركّزة ومستقرة جغرافياً . إن جماعات العنصر الأصفر الذين هاجروا من آسيا الشرقية، لا يمثلون سوى أعداد ضئيلة : بضع عشرات الآلاف في الولايات المتحدة والبرازيل ، مؤلفة في الغالب من اليابانيين .

ويبدو أن الزنوج موجودون في كل مكان ، وهم ينتمون في الحقيقة الى ذريتين جغرافيتين منفصلتين ، إحداهما مركّزة في الساحل الشمالي الشرقي للمحيط الهندي ، والثانية مركّزة في افريقيا ، في جنوب الصحراء الكبرى ، وتنطوي على عدة طبقات عنصرية : طبقة الفيدا ، المؤلفة من زنوج قصار ، منتشرين في الغابات وأدغال جنوب الهند ومجموعة جنوب شرقي آسيا ، وطبقة الدرافيديين ، الذين هم أوفر عدداً والذين يحتلون وسط (ديكان) وجنوبها ، ويبلغ عددهم مئة مليون نسمة ، بالاضافة الى عدد كبير من الخِلاسيين .

لقد تعرّض الزنوج الافريقيون منذ القرن السادس عشر الى الخطف والغزو لتنمية معسكرات الأرقاء والقيام بأعمال زراعة قصب السكر والقطن في أميركا . وهكذا نجد أن البيض أوجدوا بمحض إرادتهم ، جماعات كبيرة من هذه الفئة في القارة الأميركية . وفي الولايات المتحدة ، أدّى التمييز العنصري الى عزلة الزنوج، مهما كان توزيعهم الجغرافي، ويبلغ مدى عددهم اليوم ٢٥ مليون

نسمة . وقد اختلطوا بالبيض عن طريق الزواج خاصة في جزر الآنتيل ، وفي جمهورية الدومينيكان ، وفي المارتنيك والغواديلوب ، وقليلاً في أميركا الوسطى ، وبعدد أكبر في أميركا الجنوبية ، ولا سيما في البرازيل . ويبلغ عددهم في جميع هذه المناطق ٣٥ مليوناً نسمة تقريباً . فعدد الزنوج في القارة الاميركية يبلغ إذاً ٥٥ مليون نسمة تقريباً من أصل افريقي . أمـا الزنوج في افريقيا نفسها ، فيبلغ عددهم ١٨٠ مليوناً ، بحيث يبلغ مجموعهم ٣٣٥ مليون نسمة ، أي ١٠ بالمئة من سكان العالم على وجه التقريب .

وإنه لأكثر صعوبة تقدير عدد الأشخاص المنتمين الى العنصر الهندي الاميركي . ففي أميركا الشمالية ، احتفظ بعدد ضئيل من الجماعات الهندية الأصيلة ، ولكن معظم السكان الهنود قد أبيدوا . وتتباهى المكسيك بوفائها لسلالتها ، ولتقاليد قبيلة الآزتيك المنحدرة منها ، ولكنه يتعذر إجراء تعداد صحيح خاص بالسكان الهنود الأصليين . والوضع مماثل في البيرو بالنسبة لقبيلة الإنكا Ynca ، وبصورة عامة في بلاد الأنديز في أميركا الجنوبية . والتأكيد الموضوعي الوحيد هو ان السكان الهنود يمثلون العنصر الأساسي لسكان أميركا بين ريو غرانده والباراغواي ، بإستثناء الساحل الأطلسي لقارة أميركا الجنوبية وفي مجموعة جزر الآنتيل ، ويتراوح عددهم بين ٨٠ مليوناً و ١٠٠ مليوناً نسمة في عدادهم الكثير من الخلاسيين .

إن مجموع هذه الأرقام المختلفة الآنف ذكرها ، تدل على أن التقديرات الحكيمة المتعلقة بالفئات العنصرية ، بما في ذلك عدد واسع من الخلاسيين ، لا تعطي سوى ما يقارب ٩٠ بالمئة من مجموع البشر . ويمكن تفسير عدم الدقـة هذه بعدم يقين الاحصائيين وبالحقائق المتعددة المتعلقة بالخلاسيين .

وكلما تأثر المجتمع بالاقتصاد الصناعي والتكنيكي ، كلما خفّ تدخـل الاتجاهات الديلية في تحديد خصائصه الجغرافية ، بإستثناء مستوى الحياة المحلية ، كما تخف في مجال علم الاجتماع أكثر من مجال البحث في الجغرافيا البشرية ويختلف

عن ذلك التسرب الديني الى المجتمعات غير الصناعية ، لا سيا إذا كان الإعراب عنه يختلط أحياناً بالشعور الوطني الذي ينشطه الصراع في سبيل الاستقلال . ولا شك أن الاسلام يمثل في العالم الحاضر حقيقة جغرافية يضم تحت لوائه انقسامات عنصرية وجغرافية في افريقيا السوداء، وجنوب آسيا، واندونيسيا[1]. وفي الواقع أبرز السيد دوبلانول خصائص الاسلام الجغرافية في العالم ، ولكنه تجنب بحكمة إثارة موضوع عدد الأشخاص المعنيين ، وقد يبلغون ٣٥٠ مليون نسمة يقيم أكثر من نصفهم خارج الهيئة الجغرافية الأصلية في آسيا الغربية والبحر الأبيض المتوسط .

إن الدين الهندوسي يمثل أيضاً عنصراً هاماً في جغرافية السكان إذ يضم ٤٠٠ مليون نسمة خاضعين لالتزامات اجتماعية وقيود دينية ترهق اقتصادهم . وتعدّ البوذية – التي يبدو ان الاشتراكية الصينية أخذت تمحوها تدريجياً – إحدى نقاط ارتكاز القومية الآسيوية ازاء جميع أشكال النفوذ الأوروبي أو الاميركي في جنوب شرق آسيا . وقد أخذت الحضارة الأوروبية تنتشر في العالم الحديث بتوحيد الفئات المسيحية . ولكن الدين هو ما يعلن أو يختفي في داخل الفرد ، حسب الأحوال . وللحقيقة الدينية مظاهر وأنواع مختلفة ومتموجة ، تبعاً لاعتناق الدين بشكل أصلي وشكلي ، أو بطريقة ارادية ، وممارسة الطقوس والفروض بصورة عَرَضية أو منتظمة . ولا يمكن تقويم كل ذلك بتقديرات رقمية ، فضلاً عن أن فائدة مثل هذه الأرقام قابلة للجدل ، ولاسيا أن المجتمع ينتقل بصورة لا شعورية – وأحياناً بتغييرات عميقة – من فكرة الجماعة الدينية الى فكرة الثقافة أو الحضارة ، دون أن ينتبه الى ذلك تماماً السكان المعنيون . وكذلك فإن حقيقة «العقلية» تحل محل «العقيدة» . وبذلك ننتقل من جغرافية الأديان الى جغرافية علم النفس وهما مجالان تحف بهما الصعوبة ، ولم يتوغل فيهما، من جراء التناقضات والمنازعات التي تنشأ بين التراث الثقافي والضغط الفني

---

١ – يجب أن يضاف الى هذه المناطق شمال افريقيا والشرقين الأدنى والأوسط وبعض البلاد الأخرى . (المترجم)

الحديث ، إذ أصبح هذا التراث منبع الحرية وملجأها تجاه صرامة الاكراهات النابعة من تطبيق الفكرة المبنية على الرياضيات .

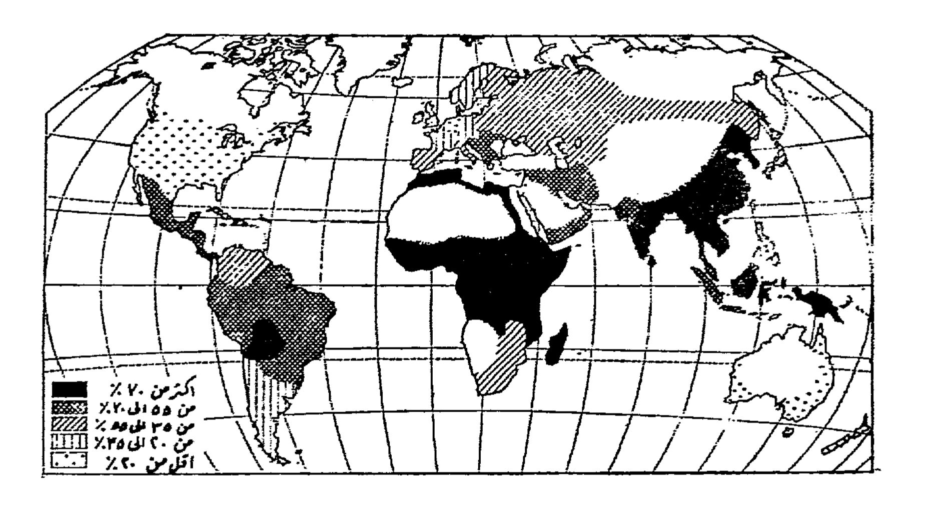
ولن نتعرض هنا الى دراسة أنواع الحياة ، وهي دراسة تحتفظ بأهميتها في المجالين العنصري والجغرافي لمعرفة الجماعات البشرية التي تعيش في بيئة شبه مغلقة ، وفي مناطق لم تستوعب تماماً جميع مظاهر الحياة العصرية . وبالمقابل ، يبدو أنه لا مندوحة عن إظهار كيف يجب وزن التقدير الجغرافي لرقم السكان عن طريق تحديد عدد معين من القياسات التي تسمح بتصنيف جماعة من السكان ضمن فئة معينة من الوضع البشري ، بأوسع معنى الكلمة (المستوى المادي للحياة وجميع ما يتفرع عنه) .

٢ – النشاطات المهنية ومستويات الحياة

لقد أخذ شأن السكان المزارعين يتضاءل من حيث العدد ، بصورة مطلقة ومن حيث الأهمية ، بصورة نسبية ، وذلك خلال سير تطور الاقتصاد نحو نماذج من الاقتصاد الصناعي التي هي أكثر تقدماً ، بحيث أصبحت نسبة السكان المزارعين الى مجموع السكان تُعَدُّ أول معيار مميز للنمو والتطور .

وتتجاوز هذه النسبة ٦٦ بالمئة وأحياناً ٧٠ بالمئة في البلاد الحارة المدارية . وتتراوح بين ٤٠ و٦٦ بالمئة في البلاد التي تم فيها التحول الصناعي منذ أقل من خمسين عاماً ، وأحياناً أيضاً في الدول التي يسمح فيها توافر الثروات الاستثنائية بانتشار نشاطات الخدمات والأعمال المتفاوتة (فنزويلا) . وتهبط هذه النسبة الى ٤٠ بالمئة وأحياناً الى دون الـ ٢٠ بالمئة في البلاد المتقدمة التصنيع (كالولايات المتحدة والنسبة فيها ١١ بالمئة ، والمملكة المتحدة والنسبة فيها ٦ بالمئة) . وتمثل خريطة التوزيع مختلف معدلات الإسكان الزراعي مدخلاً لائقاً لعرض النمو غير المتساوي ، والتباينات البشرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (راجع شكل رقم ٦) [١] .

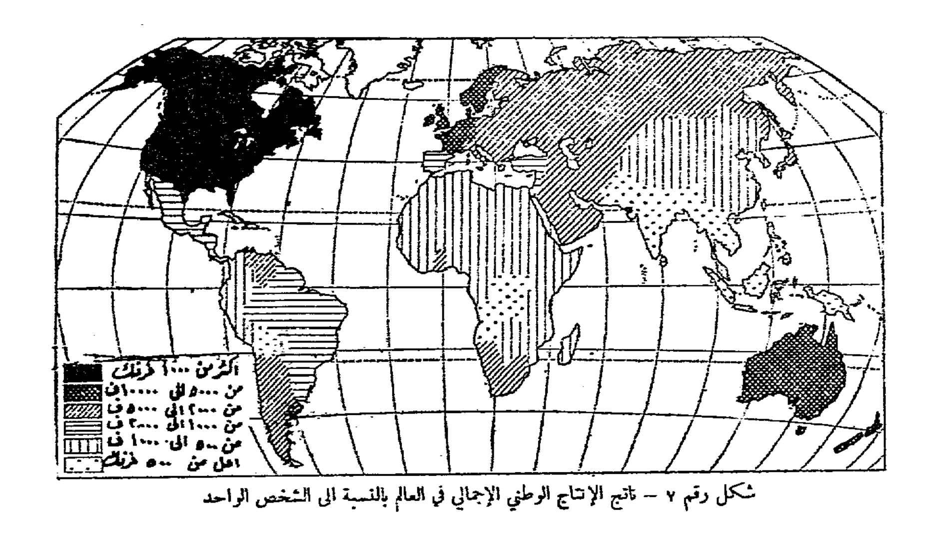
١ – يمكن رسم الخريطة تبعاً لتوزيع السكان المزارعين ، أي الذين يعيشون من الزراعة ، أو وفقاً لتوزيع السكان ذوي النشاط الزراعي ، إذ أن النتائج في الحالتين متشابهة كثيراً .



شكل رقم ٦ — النسبة المئوية للسكان المزارعين العاملين ، بالنسبة الى كامل السكان العاملين .

ويمكن استكمال هذا المخطط بخريطة تتضمن نسب السكان العاملين الذين لا يمارسون مباشرة نشاطاً منتجاً بالنسبة الى باقي السكان العاملين . إن مثل هذا المخطط يبرز أهمية أعمال المصالح الخاصة بوسائل الاقتصاد المعروفة باسم « الاستهلاك » وبتوظيف الأموال لآجال متوسطة او طويلة الأمد (كمكاتب الدراسات ، ومراكز الأبحاث ، الخ ...) . وفي البلاد غير الصناعية ، تُكوّن النشاطات التي لا تسام مباشرة بالإنتاج ، أقل من ربع السكان ، وتتراوح بين ١٢ و ١٥ بالمئة في شمال افريقيا وفي مصر ، وتبلغ ١٥ بالمئة في أميركا الوسطى ، وتتراوح بين ١٨ و ٢٠ بالمئة في الهند والباكستان . وعلى النقيض من ذلك ، فان لدى البلاد ذات الأنظمة التكنيكية والاقتصادية التي هي أكثر تقدماً ، سكاناً عاملين غير منتجين أوفر عدداً من السكان المندمجين مباشرة بنظام الانتاج : ونسبتهم في الولايات المتحدة ٥٥ بالمئة ، وفي المملكة المتحدة ٥١ بالمئة ، وفي سويسرا ٤٥ بالمئة ، وفي السويد وكندا ٤٠ بالمئة ، وفي فرنسا ٣٦ بالمئة ، وفي جمهورية المانيا الاتحادية ٣٤ بالمئة ، وفي اليابان ٣٠ بالمئة ، وفي ايطاليا ٢٧ بالمئة ، الخ ...

إن النسب القوية لنشاطات الخدمات وتوظيف الأموال لآجال متوسطة او طويلة الأمد ، ترافق دائماً نسباً ضعيفة من السكان المزارعين ، وهذه النسب هي ٥١ و ٦ في المملكة المتحدة ، و ٥٥ و ١١ في الولايات المتحدة ، و ٤٥ و ١٥ في سويسرا ، و ٣٥ و ٢٥ في فرنسا. وفي الواقع إن اندماج النسبة المئوية القوية للسكان المزارعين مع النسبة المئوية الضعيفة للسكان القائمين بالخدمات ، يُعدُّ دليلاً على التخلف وتَدَنّي مستوى المعيشة ، والعكس بالعكس . ونجد في الواقع الأسماء نفسها على قائمة البلاد ذات الناتج الفردي متدنياً او متدنياً جداً بالنسبة الى الإنتاج الوطني الإجمالي . إن دراسة مقارنة لمختلف الناتجات الفردية لهذا الإنتاج تُظهر ، بالاضافة الى ذلك ، تطابقاً مقلقاً بين ضعف الإنتاج المذكور وبين تجمع السكان ، الذي يَظهر طبعاً بمعدلات منخفضة جداً . ولا ينطبق التخلف على أي حال على مجرد التجمعات القوية للسكان ، إذ ان بعض البلاد



شكل رقم ٧ – ناتج الإنتاج الوطني الإجمالي في العالم بالنسبة الى الشخص الواحد

القليلة السكان تتمتع بناتجات ضعيفة ، كما انها تستطيع في البلاد الصناعية ذات تجمعات سكان قوّية ، ان تنسجم مع ناتجات مرتفعة للانتاج الوطني الإجمالي .

بعض أرقام الناتج الفردي للانتاج الوطني الاجمالي
التي تدل على النمو غير المتساوي
(الأرقام بالفرنكات وبالنسبة الى عام ١٩٦٣)

فرنسا	٧٥٠٠	هولندا	٦٥٠٠
الولايات المتحدة	١٤٠٠٠	اليابان	٣٥٠٠
سويسرا	١٠٠٠٠	المكسيك	٢٠٠٠
السويد	٩٥٠٠	البرازيل	٧٥٠
جمهورية المانيا الاتحادية	٨٠٠٠	المغرب	٧٢٠
المملكة المتحدة	٧٥٠٠	الهند	٣٧٠
	فييتنام الجنوبية	٣٦٠	

وفي أدنى سلم المعدلات ، يتناسب ناتج الدخل الوطني مع أوضاع قريبة من المجاعة المزمنة بالنسبة الى معظم السكان . إن التخمين غير المُحْكَم الذي يعبر عن تقـــدير الاستهلاكات اليومية والفردية بالوحدات الحرورية ، يبرز تناقضات كبيرة جداً : أكثر من ٣٠٠٠ في الولايات المتحدة ، وفي كندا ، وفي معظم الدول الاوروبية ، وفي اوستراليا ، وفي زيلانده الجديدة ، وأقـــل من ٢٥٠٠ فيالبرتغال واليونان، وأقل من ٢٠٠٠ في معظم البلاد الافريقية (باستثناء افريقيا الشرقية ، ومدغشقر ، واتحاد جنوب افريقيا) . وفي أميركا اللاتينية، فان الأرجنتين والاورغواي والشيلي فقط تتجاوز ٢٥٠٠ وحـــدة حرورية يومياً بالنسبة الى كل شخص . إن معظم بلاد أميركا الوسطى ، وبلاد سلسلة جبال الأنديز تحصل على أقل من٢٠٠٠ وحدة حرورية، كمعظمالبلاد الآسيوية. ومما يزيد الوضع حرجاً هو ان البلاد التيتملك أدنى المعدلات منكميات الوحدات الحرورية المتوفرة ، هي البلاد التي تملك أنواع الأغذية التي هي أقل غنىً بالمواد

المغــذية (كضعف كميــة البروتيد ولا سيا البروتيد الحيواني) ، واهل توازناً وانتظاماً، وأكثرها نقصاً بالفيتامينات المختلفة. والتغذية تستهلك معظم الدخل، إذ ان باقي النفقات هي أدنى منها بكثير . وينشأ عن ذلك نقص في الألبسة ، وعدم العناية بالصحة . وتكون الحياة في هذه البلاد معرّضة للخطر، ويشير أي بيان مقارن للدلالات ومدى أملها بالحياة ، الى الفارق بين المعنى الحقيقي لأرقام السكان في البلاد التي يكون فيها المعــدل الوسطي للحياة أعلى من ٥٠ عاماً ، وأحياناً أعلى من ٦٠ عاماً ، وبين البلاد التي يكون فيها هذا المعدل أدنى بقليل.

٣ ـ عدم المساواة في الوفاة وفي الثقافة

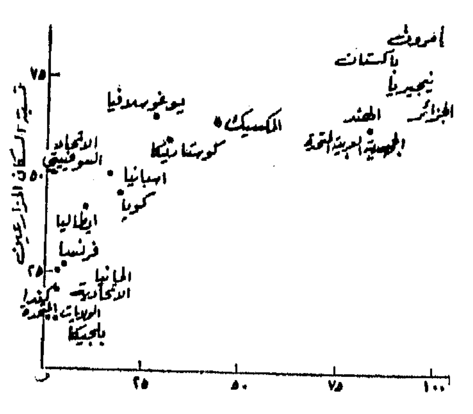
إن طول العمر متفاوت جداً لدى مختلف فئات السكان ، ويبــدو ذلك من مختلف المعدلات التي يمكن تصميمها على خرائط شديدة التعبير . إن تخفيض نسبة الوفاة بشكل عام هو أبرز واقع ديموغرافي في نصف القرن الماضي. ومرد ذلك الى القضاء على الأوبئة ، وزوال الأمراض المستوطنة الفتـاكة ، كالملاريا ، في عدد كبير من أنحاء العالم ، حيث كانت تقضي فيها سابقاً على السكان ، وإلى هبوط النسب الكبيرة جداً من وفاة الأطفال (في العام الاول من سنهم). ومع ذلك يتضح من البيانات الرسمية أنه يتوفى من الأطفال الصغار في الجزائر وافريقيا الاستوائية والجمهورية العربية المتحدة ، أربعــة او خمسة أضعاف الأطفال الذين يتوفون في اوروبا الغربية ، علماً بأن هــــذه البيانات تُبرز في البلاد النـامية ، أرقاماً أدنى من الحقيقة بسبب إهمــال التصريح عن ولادة الأطفال ووفاتهم ، ولا سيا اذا حدثتا بشكل متتابع خلال فترة قصيرة. إن ضحايا السل في البرازيل تبلغ أربعــة أضعاف ضحاياه في فرنسا ، وستة عشر ضعفاً لضحاياه في الولايات المتحدة . وتُعدّ الأمراض المِعَوية فتّاكة في افريقيا ، وأميركا الاستوائية او آسيا ، بنسبة عشرة أضعاف او عشرين ضعفاً أكثر ممـــا هي عليه في اوروبا الغربية . ورغم نوعية الأمراض الخاصة بالبلاد الصناعية (كالسرطان وأمراض الأوعية الدموية) فان حظ الحياة بعد الولادة تعادل في السويد وأميركا الشمالية ضعف ما هي عليه في افريقيا او أميركا الاستوائية .

بيان مقارن لامكانية الحياة بعد الولادة في بعض البلاد

مالي	٢٩	الاتحاد السوفياتي	٦٤
هايتي	٣٢	اليابان	٦٥
كونغو	٣٧	ايطاليا	٦٦
غانا	٣٨	تشيكوسلوفاكيا	٦٧
المكسيك	٣٨	جمهورية المانيا الاتحادية	٦٧
البرازيل	٤٠	فرنسا	٦٧
الصين	٤٠	كندا	٦٧
غواتيمالا	٤٣	الدانمارك	٧٠
الهند	٤٥	السويد	٧١
بلجيكا	٦٢	النرويج	٧١

ويرافق النقص الثقافي البؤس الفيزيولوجي للسكان ناقصي التغذية والمعرّضين للأمراض، فالتعليم هو النعمة التي يُعدّ توزيعها أسوأ ما يكون في العالم الحاضر، إذ ان ثُلثَيّ العالم أمّيون متمركزون في البلاد الحارة المدارية والبلاد الاستوائية حيث نشاهد الاقتصاد النامي والمجتمعات المتخلفة . وتبلغ نسبتهم ٩٠ في المائة من سكان افريقيا ، وتهبط هـــذه النسبة الى ٧٧ في المائة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتهبط الى أكثر من ذلك في تونس حيث بذل جهـد استثنائي للتعليم منـذ خمـسة عشر عاماً ، وتبلغ أكثر من ٨٠ في المائة لدى سكان جنوب آسيا وجنوب شرقيها ، باستثناء تايلاند (٣٩ في المائة) . وتبلغ هـذه النسبة ٥٠ في المائة من سكان أميركا الاستوائية مع بعض الاستثناءات (كوبا ، وكوستاريكا ، وسان دومينيك ، والمكسيك ، وكولومبيا) .

وبالمقابل فان نسبة الأميين تهبط الى دون الخمسة في المائة في اوروبا الغربية ، وأميركا الشمالية ، والاتحاد السوفياتي واوستراليا . وهـذه النسَب ذاتها تطبق على التعليم المتوسط والعـالي وعلى الثقافة العامة . ففي الولايات المتحدة تتراوح



شكل رقم ٨ — نسبة الأميين والسكان المزارعين
بالنسبة الى مجموع السكان في بعض البلاد

نسبة الشباب الذين يتابعون دراساتهم بعد سن الـ ١٤ ، بين ٧٠ و ٨٠ في المائة ، وفي المكسيك تبلغ النسبة ١٥ في المائة ، وفي غواتيمالا ١٠ في المائة ، وفي افريقيا ٥ في المائة . ونلاحظ في الولايات المتحدة وكندا ، أن شخصاً واحداً من عشرة أنهى دراساته العالية او ما زال يتابعها، وفي اليابان شخص واحد من أصل ٢٥، وفي البرازيل شخص واحد من أصل ٥٠٠ .

وليس بوسعنا تقليل أهمية هذا التباين ، في عصر يبحث فيه العالم الثالث عن طريقه ، وتتأثر فيه الجماهير مباشرة بكلام الخطباء والمتحدثين عن طريق الترانزيستور او التلفزيون، في حين انهم محرومون من النصوص الخطية التي تعتبر أداة التفكير الأساسية والتي لا يمكن استبدالها تماماً .

●

وبوسعنا الإكثار من معدلات تقدير عدم المساواة بين مجموعات السكان الكبيرة في العالم الحاضر، غير أن ذلك لا يعطينا سوى صورة مخففة وغير كاملة.

ذلك أن عدم المساواة هذه لا تنشأ عن نقص في التجهيزات فحسب ، بل عن تنوّع كبير للكيانات الاجتماعية . ويتميز سكان الدول الصناعية ذات الاقتصاد الحر بازدياد حديث وسريع (للطبقات المتوسطة) التي تُعدّ محافظة لدرجة عميقة ، رغم أنه تشرف عليها طبقة موجهة مؤلفة من رؤساء المنشآت والمدراء وكبار الفنيين ، وهذا يعدل العلاقات الاجتماعية بالنسبة الى الفترة السابقة حيث كانت طبقة العمال تمثل خصماً عنيداً أمام الطبقة الحاكمة . إن الفوارق الظاهرة في مستويات الحياة قد انخفضت ، وتبدو هذه المجتمعات ، في مظهرها الخارجي على الأقل ، بمثابة مجتمعات منسجمة نسبياً [1] . وعلى نقيض ما تقدم ، تمثل البلاد النامية صورة عن المجتمعات التي هي أكثر تناقضاً ، إذ نرى ثمة طبقة ضئيلة تملك جزءاً كبيراً من الدخل العام ، بينما تعيش الجماهير الريفية في حرمان عميق . وهناك بعض البلاد التي تبنّت وسائل خاصة للتنمية بحيث أصبح لديها طبقات متوسطة تُعدّ من ناحية طراز حياتها ، أقرب الى الطبقة الحاكمة قربها من الجماهير الريفية ، ولكنها تظل مع ذلك في وضع أدنى بكثير من مستوى الطبقة المذكورة . فالتناقض الاجتماعي يختلط حينئذ مع التناقض القائم بين المدن والأرياف . وقد رغبت بعض الدول في حل معضلة التناقض الاجتماعي الصارخ عن طريق إقصاء الطبقة الحاكمة او تجريدها من الأموال ، ولا سيما اذا تبيّن انها ضالعة مع أسياد الاستعمار القدماء . وقد حلّت محلها طبقة بيروقراطية تتهيأ لإحداث طبقة حاكمة جديدة ، وهذه تُعدّ عقبة تهدد جميع المبادهات المنبثقة عن الاشتراكية . ومع ذلك فان السلم الاجتماعي يبدو — في البلاد الاشتراكية — أشد ضغطاً واستقراراً في العمل والنشاط .

إن سكان العالم يختلفون في أوضاعهم ، كما أنهم يختلفون في طريقة إقامتهم على البسيطة ، ابتداء من خيمة القبائل الرُحّل الى المساكن الحضرية القائمة في أبنية مؤلفة من ٢٠ او ٣٠ طابقاً او أكثر ...

---

١ — إن فوارق الدخل تتراوح بين (١) و (١٢) .

٣ أشكال إقامة السكان

إن توزيع السكان على أرض البسيطة متقطع في تكتلاته الكبيرة ، كما هو متقطع من الناحية الاقليمية . فعدم الاتصال مع حادث عالمي متعلق بتفوق أشكال تجمع السكان ضمن فئات متفاوتة الحجم . غير أنه ليس لها الأشكال نفسها في البلاد التي يغلب فيها السكن الريفي ، والبلاد التي يسود فيها القطاع الصناعي حيث يُعَدّ السكان الى حد كبير سكاناً حضريين .

١ — الاسكان المتقطع في البلاد الصناعية

تُظهر خرائط توزيع السكان في البلاد ذات الاقتصاد الصناعي ، كياناً متقطعاً في الإسكان ، مرده الى تمركز الأفراد بشكل متزايد في المدن، ولاسيما في المدن الكبيرة والمدن الضخمة، خلال النصف الأول من القرن العشرين.ومرد هذا الوضع الى أساليب مختلفة تبدو نتائجها متراكمة أو على الأقل متقاربة .

ومرجع ذلك في الدرجة الأولى الى التخلي عن المناطق التي لا تسمح فيها ظروف استثمار الأرض أن تضمن للسكان مستوى معيشة يضاهي المستويات

التي تضمنها مختلف أنواع الأعمال المنبثقة عن الثورة الصناعية : كالجبال المرتفعة أو المتوسطة، والأراضي المالحة التي لم تتمكن الأساليب الفنية الحديثة أن تحولها الى أراض خصبة .

ونلاحظ أينما كان خلال النصف الأول من هذا القرن ، تراجعاً في الحدود الزراعية الى ما قبل تلك التي أدركتها سابقاً في الزراعة والمراعي ، مع ظهور فراغات ديموغرافية . وليس ذلك محصوراً فقط بالجبال العالية التي ضمت في ظروف خاصة سبقت فترة الاقتصاد الصناعي ، سكاناً غير مستقرين يعانون شظف العيش ، وإنما يتناول أيضاً مجموعة أرياف ذات إنتاج ضعيف ومردود ضئيل بالنسبة الى الجهود المبذولة .

وفي يومنا هذا ليست المناطق غير الصالحة للزراعة المرضية هي التي يتضاءل عدد سكانها فحسب ، وإنما جميع الأرياف التي يتجاوز عدد سكانها طاقة الاستخدام في الزراعة الحديثة الآلية التي تقرّب تعادل الدخل بين الأسرة الريفية والأسرة الحضرية والذي تطالب به منظمات الفلاحين. وإذا كانت حركة تخفيف سكان الأرياف غير متساوية في جميع الأمكنة ، فإن الاتجاه في هذا السبيل يبدو واضحاً في البلاد الصناعية ذات الاقتصاد الرأسمالي، باستثناء اليابان، على ما يبدو. ويلاحظ هذا الاتجاه بشكل أخف في البلاد الاشتراكية التي كانت تملك ، حتى الماضي القريب ، عدداً كثيفاً من السكان الريفيين (كرومانيا ، والمجر ، وروسيا الجنوبية والوسطى ، واوكرانيا ، الخ ..) .

ولم تعهد اميركا الشمالية قط كثافة في السكان الريفيين إلا في المنطقة الشرقية كمقاطعة كيبيك ، ومقاطعات كندا البحرية ، وبعض أجزاء من شرق الولايات المتحدة : كمنطقة نيو انكلند ، وأودية ماريلاند ، وكنتوكي الواقعة في جبال الأبالاش. وقد وزعت المروج والسهول الواقعة في ميدل وست على استثمارات كانت مساحاتها تبلغ عشرة أضعاف مساحات الاستثمارات الصغيرة العائدة للأسرة الاوروبية . إذاً ، فالتمارض أضخم بكثير بين المدن وبين الأرياف القائمة على

الزراعة الآلية، والتي يقيم فيها سكان متفرقون مما هو عليه بين الأرياف التقليدية والمدن الاوروبية .

ولم تكن مناطق ومراكز جذب السكان ثابتة دائماً منذ قرن حتى الآن ، فالدور الذي لعبه الفحم في الثورة الصناعية إبان مرحلتها الاولى ، قد أدّى الى تكوين مناطق إسكان كثيف في المربع الذي يضم مناجم الفحم ، ولا سيما أن استثماره قد يتطلب منذ زمن بعيد عدداً ضخماً ومركّزاً من العمال . (ويتردد هـذا الحادث في معظم البلاد التي تتجه اليوم نحو التصنيع ، بمجرد اكتشافها مناجم قابلة للاستثمار) . هنالك تمت الصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من الفحم ، ثم ازدادت وتنوعت قائمة المشروعات عن طريق التجاذب والاندماج ، وكانت سبباً في إحداث وظائف من جميع الأنواع للذكور والإناث . وقد ازداد التنوع وقطع شوطاً بعيـداً في بعض الحالات : منها في مناطق بعيدة كرينانيا ، او أقصى منها ، في حوض الفحم الحجري الفرنسي - البلجيكي، وفي بعض مراكز الأحواض الانكليزية . ومهما يكن الأمر ، فان هذه المناطق تتميز بكثافات تبلغ عدة مئات من السكان في الكيلومتر المربع ، وتجمعات حضرية ذات معدل متفاوت حسب الأماكن .

ولم تجذب استثمارات مناجم المعادن السكان، لأن استخراج المعادن لم يلعب نفس الدور الجذاب للصناعات المختلفة كما فعل الفحم الحجري (إن صناعة الحديد والفولاذ والمعادن الثقيلة وصناعة المعادن غير الحديدية هي التي استقرت وحدها في مناطق استخراج المعادن) وكثيراً ما أصبحت المرافىء التي تستورد المعادن والمواد الأولية مراكز صناعية كبرى ، بدافع الرغبة في تخفيض نفقات النقل الى المدن الداخلية ، وذلك بالتخفيف من نقل المواد الأولية والثقيلة الوزن . فهذه المرافىء تشكل على خريطة السكان ، مراكز تجمّع لعـدة مئات من الالوف ، وأحيـاناً لعدد يتجاوز مليون نسمة ، ومنها المرافىء الانكليزية الكبيرة كمرفأ «تين» (٨٥٠ الف نسمة)،ومرفأ ليفربول (مليون ونصف نسمة)،

ومرفأ غلاسكو (مليونا نسمة) ، ومرفأ روتردام (مليون نسمة تقريباً) ، ومن ثم مرفأ همبورغ (مليونا نسمة). ونجد في القارة الاميركية مرفأ فيلادلفيا (أكثر من أربع ملايين نسمة) ، وسان فرنسيسكو (٣ ملايين نسمة) ، وبوسطن (مليونان ونصف نسمة) فضلاً عن مدينة نيويورك التي تجمع - اسوة بلندن - عوامل رئيسية اخرى بالاضافة الى كونها مرفأ يضم صناعات فرعية.

وأخيراً، فقد أوجدت بعض المدن الكبرى نشاطات صناعية، وشهدت نمواً يزداد كل يوم لمختلف أشكال التجارة الحديثة بالجملة ، بواسطة المستودعات ، أو بالمفرق ، بالاضافة الى الادارة الخاصة أو العامة للمؤسسات والمرافق العامة . وان أبرز أشكال هذا التطور وأكثرها تضخماً ممثلة بتجمعات تلعب دور العواصم السياسية والاقتصادية أو مجرد عواصم اقتصادية (بالمعنى الواسع أي مراكز كبيرة لإدارة المؤسسات) ، كباريس ، ولندن ، ونيويورك ، وطوكيو ، ويوكوهاما ، وحتى موسكو . وتعتبر جميعها تجمعات يبلغ عدد سكان كل منها عشرة ملايين نسمة تقريباً . ويلي هذه العواصم - في مستوى أدنى - تجمعات كبيرة تلعب غالباً دور مراكز تنظيم اقليمي أو عواصم اقليمية، إذ أن الصناعة فيها تستوعب في الغالب ، من حيث الكمية ، السكان الموظفين في الادارات والمؤسسات المختلفة . وتضم هذه الفئة مدناً كبيرة مؤلفة من بضع مئات من الألوف او مليون نسمة ، ومنها في فرنسا مدن تولوز ، وبوردو ، ومرسيليا ، وليون ، وليل ، وروبه ، وتوركوان ، وفي ايطاليا مدن بولونيا ، وتورينو ، وميلانو ، وفي هولندا مدن (الراندستاد) الثلاث التي تؤلف خطاً عمرانياً يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة ، وهي امستردام ، ولاهاي ، وروتردام ؛ وفي المانيا مدن مونيخ ، وشتوتغارت ، وفرنكفورت ، وهانوفر ؛ وفي الاتحاد السوفياتي مدن كييف ، ومينسك ، وخاركوف ، وغوركي ، وباكو ... ومثل هذه الوحدات في الولايات المتحدة هي غالباً أضخم بكثير ، إذ أنها تتجاوز مليون نسمة وتتصل فيا بينها في الشمال الشرقي بمدن أصغر ، بحيث أن جميع المنطقة

مكسوة بشبكة من مجموعة مدن تحيط بمناطق ريفيـــة وغابات فارغة في واقع الأمر .

ويلاحظ في اوروبا الغربية أن الديناميكية الخاصة بالمدن الاقليمية الكبيرة والمدن المتوسطة والصغيرة ، متفـاوتة جداً ، ومن العسير الإعراب عن ناموس عام للنمو والتطور . وثمـة مدن صغيرة وكبيرة أيضاً تتضاءل أهميتها ، في حين أن غيرها من المدن المتوسطة استفادت من إقامة صناعات ناجحة فيها،وأخذت تتوسع بسرعة وتستنزف احتياطي سكان الأرياف المجاورة . ويتكرر التناقض بين نقاط التمركز والمراكز الشاغرة في المناطق الصغيرة .

ونشاهد من جهة ثانيـــة ، اتجاهاً نحو إعادة تجميع الفئات التي هي أكثر أهمية ، في عدد صغير من المناطق ، تتمركز فيها أوسع النشاطات وأكثر كميـة من توظيف الأموال ، وأوفر المضاربات التجارية إنتاجاً . ويتزايد التفـــاوت الاقليمي لصالح هذه المناطق . وتنقل الهجرات الداخلية او الدولية/السكان من المناطق الريفية العديمة المستقبل ، او حتى من المناطق التي كانت مزدهرة والتي تبدو تدريجياً بمثابة مناطق آخذة بالانحطاط. وهذا وضع مدينة (ميغالوبوليس) القديمة الواقعـــة على الساحل الأطلسي في الولايات المتحدة ، وحالة البحيرات الكبيرة والبييمون الواقعة قرب جبال الأبالاش والتي تتصل بها جغرافياً ، المدن الواسعة الواقعـة في منطقة بحيرة (اونتاريو) الكندية ، وتجمعات كاليفورنيا الكبيرة .

وفي اوروبا الغربية ، يتم التمركز لصالح « محور منطقة اللورين » الممتدة من ميلانو حتى روتردام، ولصالح باريس ولندن ومجموعة المدن الكبيرة الانكليزية؛ ويتم التمركز في اليـابان في مجموعة المدينتين الكبيرتين طوكيو – يوكوهاما ، وعلى الخط العمراني للبحر اليـــاباني الداخلي وجزيرة كيو – سيو . ولم ينجُ الاقتصاد الاشتراكي من هذا الاتجاه، ولكنه عمل على توجيهه بواسطة إجراءات التخطيط الجغرافي . فمنطقة موسكو ، بالمعنى الواسع ، أي ما يسميه المؤلفون

الروس (المنطقة الصناعية المركزية) ومنطقة اورال وأوكرانيا الصناعية، جميعها تضم أكثر من ربع سكان الاتحاد السوفياتي .

ونلاحظ من الناحية الثانية من سلم التضخمات ، أن السكان الريفيين يتقلصون هم أيضاً . ولا يتضاءل عدد سكان الأرياف من حيث الأهمية النسبية والعدد الكامل فحسب ، وإنما تتجمع في الأماكن التي تضمن لها شروط حياة أقرب ما تكون الى شروط حياة سكان المدن . وكثيراً ما أطلق اسم قرى مركزية على هذه التجمعات من السكان الريفيين حيث تتجمع الادارات العامة، والتجارات، والمعامل الصغيرة والمؤسسات ذات الصالح المحلي والاقليمي بالاضافة الى قسم من السكان المزارعين أنفسهم . ولم يبقَ خارج هذه المناطق الآخذة بالانحطاط ، سوى بعض المؤسسات الاستثمارية ، وبعض الأشخاص المسنين الذين يتمتعون برواتب التقاعد . ومع ذلك فان الفوارق الاقليمية ما زالت على جانب من الأهمية . وتُعدُّ فرنسا أبرز مثال على ذلك .

وإذا اتخذنا كثافة السكان أساساً لتوزيع الإسكان ، فانه يصلح اختيارها كدليل لمشاهدة الأوضاع العامة لتوزيع الإسكان ، بالاضافة الى تمثيل تمركز السكان الصحيح بواسطة نقاط وإشارات تمثل السكان الحضريين (وهي الطريقة التمثيلية للاستاذ ويلسون أهلمان) . وثمة خرائط ممتازة لأوروبا وأميركا الشمالية واليابان . ومن اليسير أيضاً تصور التوزيع الجغرافي للسكان السوفيات المبيّن في جميع الخرائط الوطنية الكبيرة ، ولا سيما خريطة شعوب الاتحاد السوفياتي .

إن سلسلة أولى من الأمكنة الشاغرة تتناسب مع عدم الاستعداد الفطري للإسكان . وهي تتناول مناطق المرتفعات العالية ، والتكتلات الجبلية الكبيرة . ولكننا نلاحظ أن باستطاعة السكان الوصول الى بعض الجبال أكثر من غيرها ، ولاسيما تلك التي تتمتع بشبكة من الأودية الداخلية . فجبال الألب أسهل عبوراً من جبال البيرينه ، وجبال الغابة السوداء والفوج أسهل من الهضبة المركزية وهضبة الرينان المؤلفة من صخور منقسمة الى صفائح . إن منطقة الاتصال بين

الجبال ومدخل البلاد هي في الغالب منطقة إسكان كثيف ، وهي الحالة العـامة في اوروبا . وتثبت هذه القاعدة في الولايات المتحدة بالنسبة الى جبال الأبالاش، ولكن الجفاف يجدب أرض منحدرات الجبال الصخرية ويُقصي عنها الإسكان . إن خطوط السكان المنتشرين في مقـدمة المناطق الجبلية ناشئة عن اجتماع عدة عوامل: فالاقتصاد التقليدي المبني على التبادل بين الجبل والسهل قد غذّى نشاط أسواق الاتصال القـائمة في مصب الأودية الكبيرة المنبثقة عن الجبل ، وجعلت منها مدناً كبيرة . إن استعمال المياه التي تسيل من الجبـال ، بأشكال مختلفة (للري او الصناعة) يُعدُّ عاملاً آخر لجذب السكان . والعناية الموجهة في مختلف الأحقاب لحراسة الممرات الاستراتيجية ، عبر الجبال ، وأهمية الجبال في النشاط السياحي والرياضي، صيفاً وشتاءً، فضلاً عن سحر وجمال المراكز في منحدرات الجبال (مراكز بحيرات جبـال الألب في سويسرا ، وفرنسا ، وإيطاليا) ، جميع هذه العوامل أسهمت في جذب قسم كبير من السكان واستقرارهم في هذه البقاع الجبلية الضيقة .

إن الكثافات التي هي دون الـ ٦٠ نسمة في الكيلومتر المربع، وأحياناً أقل من ذلك ، تتفق تارة مع المناطق الريفية الآخذة بالانحطاط حيث يعيش السكان في مستوى منخفض نسبياً (كهضبة بافاريا ، وبعض أجزاء منطقة ورتمبرغ ، وبَراحات المانيا الشمالية وشرقي هولندا ، وهضبات شرقي فرنسا ، وهضبات اكيتانيا) ، وطوراً مع مناطق مجهزة تجهيزاً تاماً والتي أقصي سكانها من جراء تمركز الأراضي وانتشار الآلات الزراعية (كسهول زراعـة الحبوب حول باريس) . وثمة مناطق ريفية مـا زالت تحتفظ بكثافات أعلى ، ومرد ذلك في الغالب الى النشاط الصناعي المنتشر في مجموعة من المدن الصغيرة ، (كما هو الحال في الألزاس ، وبلاد باد ، وسهل بلجيكا وسهل سويسرا) .

ولكن الريف الاوروبي يبدو فارغاً حتى مع كثافة ٨٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، بالنسبة الى جماهير السكان المتجمعة في المناطق الحضرية والصناعية :

إذ يوجد ١٥ مليون نسمة في ريتانيا ، و٨ ملايين نسمة في منطقة مدينة باريس، و ١٠ ملايين في لندن الكبيرة ، ويوجد بين مليون ونصف ومليوني نسمة في كل من المدن الانكليزية الكبيرة ، وفي حوض مناجم الفحم الحجري الفرنسية — البلجيكية ، وفي منطقة ميلانو الحضرية ، ويوجد أكثر من مليون نسمة في مدن ليل، وروبيه، وتوركوان، وليون ، وسان إتيين، وفرنكفورت ، وويسبادن، ومايانس .

وعلى غرار ذلك ، نجد ان الثلاثين مليون نسمة في منطقة ميغالوبوليس على المحيط الأطلسي ، والـ ١٥ مليون نسمة في منطقة البحيرات الكبرى وبلسيلفانيا في غرب جبال الأبالاش ، والثمانية ملايين المتجمعة في لوس انجلوس ، كل هذه الأعداد تؤثر بوزنها على ميزان الإسكان بين المدن والأرياف . إن البلاد الأكثر عمراناً هي التي انتقل اليها الاقتصاد الاوروبي بعد ان كانت أراض شبه فارغة . إن الاستثمار الزراعي نفسه يتم أيضاً في المدن بواسطة عدد ضئيل من المؤسسات الريفية . وفي اوستراليا والأرجنتين والاورغواي ، يعيش أكثر من ثلثي السكان في المدن ، ويعيش أكثر من ٣٣ بالمئة في عاصمة هذين البلدين الأخيرين .

ويمثل السكان الحضريون في مجموع البلاد المعنية ، بين نصف وثلاثة أرباع مجموع السكان ، ونجد فيها سبعة تجمعات تزيد على خمسة ملايين نسمة ، وستين تجمعاً يزيد كل منها على مليون نسمة ، ومئات المدن تزيد على ٣٠٠ الف نسمة . فالمدينة هي إذاً الشكل الأساسي للإسكان ، وتتميز بخصائص وديناميكية خاصة بها ، وأصبح لها مدلولها في استيطان السكان جغرافياً ، هذا مع أخذنا بعين الاعتبار الفارق بين المدينة الاوروبية والمدينة الأميركية،المتجه نحو الزوال يوماً بعد يوم .

وإذا استثنينا العواصم ، فان المدن الكبيرة الاولى كانت مدناً صناعية كالمدن الانكليزية ، ومدن ريتانيا ، او مرافىء بحرية تتمتع مع ذلك بنشاط صناعي مثل روتردام وآنفرس وهمبورغ في اوروبا. وأما المجال التجاري،ولاسيا

لمجال مستودعات السلع ، فقد أوجد في أميركا قبل اوروبا ، تجمعات حضرية كبيرة ، تعتبر شيكاغو مثالاً بارزاً لها . وفي يومنا هـذا ، فان المدن تتولى في الدرجة الاولى مهمة التوزيع ، وتقديم الاعمال وإدارة المؤسسات . وينشأ عن ذلك طبيعة جديدة للمدينة وتخطط جديد لحياتها اليومية . وتتجمع نشاطات المدن في المخازن ، ومكاتب الاعمال ، ووكالات السفر والسياحة ، والمصارف ، والجامعات ، ومعاهد الأبحاث ، ومؤسسات التعليم ، والمستشفيات ، والمختبرات ، ومؤسسات التمثيل والسينما ، والادارات العامة التي تزداد اختصاصاتها يوماً بعد يوم . وتقوم هذه النشاطات حتى الآن في قلب المدينة حيث حلّت محل الأبنية الارستوقراطية او البورجوازية القديمة ، وتستخدم عدداً كبيراً من الموظفين ، وتجلب زبائن كان يجب ان يسكنوا خارج هـذا المركز ، باستثناء أقلية من الأجانب المارّين مؤقتاً والذين يحلّون في فنادق قائمة في مركز المدينة . إن حل قضية السكن بالنسبة الى سكان المدن الذين يقيمون في الغالب في الأحياء المركزية ، يحدد الى مدى بعيد طريقة استعمال مجال المدن والضواحي المحيطة بها .
وفي اوروبا تمّ النمو العمراني بشكل ضيق رغم موجة تقسيم الأراضي وبيعها ، ورغم إنشاء (مجموعات السكن المشترك) في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . والمساحة مشغولة بشكل مستمر وكثيف في أهمّ المدن الكبيرة ، ولا تخفّ وطأة السكن إلا في الضواحي . ونظراً لغلاء أسعار الأراضي ، فقد ساد الاتجاه نحو ازدياد كثافة مساحة المدن ، وازدادت الأبنية ارتفاعاً ، وشُيّدت الأبنية الضخمة مكان الأبنية الصغيرة في الأحياء القديمة او فوق الأراضي الزراعية .
إن التنقلات اليومية للسكان العاملين والمقيمين في الغالب في مراكز قريبة من قلب المدينة ، تتم بنظام كثيف على مسافات قصيرة نسبياً (أقل من ١٥ كيلومتر في باريس بالنسبة للأغلبية الساحقة) . ولكن فكرة الوقت تتفوق على فكرة المسافة (ساعة ونصف في باريس) من جراء الكثافة المذكورة . ويسود الازدحام المزمن حياة المدن وبعض الأرياف ، وتزداد المصاعب من جراء التوقف والبطء في حركة النقل والمواصلات البرية . ولذلك فان نمو خط حديدي يسير تحت

الارض ، يُعدّ ضرورة قصوى ، إذ يستطيع وحده ان يضمن تنقلات منتظمة ، ولكنه يزداد ازدحاماً في ساعات معينة من النهار . ولتمركز سكان المدن في مسافات ضيقة جداً نتائج اخرى ، منها : ازدحام الطرق في أيام العطل والراحة ، وتراكم الفضلات والنفايات وانتشارها في الفضاء ، وازدياد الضوضاء ، وسرعة زوال المساحات الخضراء ، وبصورة عامة زوال العَرَصات غير المبنية داخل المدن . وأمام هذا الازدياد في عدد سكان المدن ، فقد انتاب القلق السلطات العامة ، وأقدمت على تنظيمه وتوجيهه ، دون تحديده ، وذلك بقصد تجنب الاختناق الناشيء عن هذا النمو من جراء ازدياد العقبات الفنية كتعذر المرور والتوقف ، وقلة المياه ، وتلوث الجو مما يهدد بتسميمه بشكل دائم ومزمن . إن العقبة الرئيسية لسياسة موضوعية وحازمة لتنظيم عمران المدن هي المضاربة العقارية التي ترفع بشكل فاحش ثمن أقل المشروعات .

إن تطبيق المخططات التنظيمية او مخططات تسوية المدن تصطدم ، أنّى كان ، بنفس العقبات وتثير مشكلات تتعلق بالقانون العام والخاص ، باستثناء بعض الحالات النادرة ، كمدينة ستوكهولم حيث تتمتع البلدية بملكية أرض المدينة وضواحيها منذ أكثر من قرن . وللقضاء على هذه الحلقة المفرغة وعلى توسع بقعة الزيت في مجالي المضاربة العقارية ونمو عمران المدن ، فقد اقترحوا حلاً يقضي بتحوّل المدن الكبيرة الى مدن تابعة (مثل لندن وستوكهولم) ، او نقل بعض النشاطات الى مدن قديمة قائمة على مسافة قريبة ، والتي حال دون نموها حتى الآن نظام المركزية المتزايدة .

إن طريقة نمو المدن الاميركية كانت مختلفة ، إذ بعد انقضاء المرحلة الاولى من تجمع المخازن ، والمستودعات ، والمعامل والمساكن في مركز وحيد ، فقد سهّلت السيارة توزيع سكان المدينة في مسافات شاسعة على طول امتداد نمو العمران المزود بالطرق الفسيحة . وبذلك أصبح قلب المدينة منطقة سكن الفقراء ، إذ أن الطبقات الغنية والميسورة سكنت منازل فخمة متتابعة ومتصلة

بالمركز بطرق كبيرة مُنارة ليلاً إنارة وضّاءة . إن مشاهدة منظر هذه المدن ليلاً من الطائرة يجمع بين مركز البريق المتعـــدد الألوان الصادر عن مجموعة ناطحات السحاب التي تضم مختلف الادارات والتي تسطع بألوان الدعاية الحمراء ، والخضراء ، والصفراء ، والزرقاء ، والبنفسجية الى جـانب شبكة من خطوط الأنوار البيضاء الرقيقـــة تتبيّن من خلالها أنوار السيارات البيضاء والحمراء على طول الطرق المؤدية الى أحياء السكن. وشبكة الطرق هذه لا نهاية لها في المدن: فهنا سبقت السيارة توسع المدينة ، وُشيّدت هذه الأخيرة لاستعمال الاولى . إن تنظيم المرافق العامة، وتجارة التوزيع ، والملاهي بشكل عام، جميعها مركّزة على الطرق وساحات وقوف السيارات: فالمراكز التجارية متصلة بساحات تتسع لآلاف السيارات ، غير أن امتداد المسافات التي يجتازها الانسان بشكل أسرع وأكثر انتظاماً من المدن الاوروبية ، يقضي على الوحدة الاجتماعية في المدينـــة الكبيرة ، ويجعل الحياة الجماعية نوعاً من الخيال. ولذلك فقد كثر مجندو تشييد أبنية جماعية صغيرة في سبيل توثيق الأواصر الاجتماعية المذكورة .

وقد اتجه نمو المدن السوفياتية مباشرة نحو بناء مجموعات كبيرة من الأبنية ذات المساكن المعتدلة ، على أساس وسائل نقل مشترك تستعمل طرقاً واسعـة جداً ، وتنظيم كتل من الأبنية قائمة على مجموعة من الخدمات بدرجات متسلسلة (كتلة المساكن ، والحي ، ومنطقة المدينة ، الخ) .

إن تأثير المدن الكبرى على سكان البلاد ذات الاقتصاد والمجتمع الصناعيّيْن منوط الى حد بعيد بالإمكانات المتوافرة للحصول فيها على جميع الخدمـــات ، وجميع المنتوجات ، وبكلمة موجزة كل الشروط المؤهلة لحياة المدن والتي يرنو اليها جميع سكان البلاد . وهذا ما يجعلنا ندرك غموض معنى (العمران) الذي تتصف به المدن الصغيرة والمتوسطة ، وتدلنا التجربة على أن المدن التي تقـاوِم أكثر من غيرها الاتجاهات نحو المركزية، هي التي تتوافر فيها التجهيزات المختلفة ذات المستوى الرفيع ، أو تلك التي تكون مرتبطة بشبكة خطوط للنقليـات

والتوزيع الفعال بالنسبة الى نشاط وتجهيز المدن الكبيرة : كالمانيا الرينانية ، وورتمبرغ ، وسهل سويسرا ، وفي فرنسا ، طرق جبال الألب الشمالية ، ووادي نهر الرون. ولا ينفر رؤساء المؤسسات وموظفوها من الاقامة في المدن المذكورة بعيدين عن البلبلة اليومية السائدة في المدن الكبيرة ، علماً بأن تلك المدن هي التي تستفيد في الغالب من إنشاء المصانع الحديثة لديها . وليس المستقبل العقاري فيها مثقلاً كثيراً بالأعباء بحيث يمكن تنفيذ المشروعات العمرانيـة فيها ، فضلاً عن أن المقارنة بين الاحصاءات تثبت أن اغراء المدن الضخمة والذي تصعب مقاومته ، ليس الطريق الوحيد لنمو المدن ، خاصة في اوروبا .

وتقوم بين سكان الأرياف أنفسهم فروق كبيرة بين قارة وأخرى . ولقد أصرّوا كثيراً ، وفي مطلع هذا القرن ، على التباين القائم في اوروبا الغربية بين مناطق السكن المتجمعة ، ومناطق السكن المنتشرة ، مما لا يخلو من توافر عدة أنواع للمجتمعات . إن المناطق التي تكسوها الغابات والتي تتمتع بمناخ المحيط الأطلسي في كل من فرنسا وإيرلندا وانكلترا الغربية ،تعتبر نماذج للسكن الريفي المنتشر بشكل طبيعي . وعلى النقيض من ذلك ، فإن هضبات شرقي فرنسا ، وجنوبي ألمانيا تقدم صورة عن سكان متجمعين في القرى حصراً . أما مناطق الجنوب المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وعلى سواحل بحر الأدرياتيك وفي جنوب ايطاليا والجزر الايطالية ، فإنها تضفي على المساكن القديمة المتجمعة طابعاً دفاعياً يذكرنا بالقرون التي كان يسودها انعدام الأمن . غير أن تطور السكان الزراعي في القرن التاسع عشر قد اتجه في جميع المناطق التي نالها نصيب من النهضة الزراعية ، نحو الاكثار من المزارع المنشأة في الأراضي المستثمرة ، وأبرز بشكل واسع جداً المساكن المجمعة والمنتشرة هنا وهناك .

وفي الفترة نفسها ، فإن استعمار الأراضي الاميركية بشكل وحدات استثمار أكبر مما هي عليه في اوروبا،أدى مباشرة الى إيجاد مساكن منتشرة تأثر شكلها بالطريقة الهندسية لتوزيع الأراضي كالمساكن الكندية ، والمساكن المربعة في

السهول الواقعة شمالي الولايات المتحدة . ويبدو من نظرية علماء التنظيم الريفي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، ان التقدم الفني الزراعي وتضخيم الإنتاج مرتبطان بسكن المستثمر في الأراضي التي يزرعها ، رغم أن ثمة من يعترف للسكن المجمّع ببعض السهولة في سرعة تأثر السكان بالأشياء الحديثة. إن مخططات استثمار الأراضي الجديدة تنطوي ، حتى زمن قريب جداً ، على إنشاء مساكن متفرقة للمستثمرين: وهذا ما تمّ في الأراضي المستصلحة قبل عام ١٩٦٢ في خليج زويدرزه (هولندا)، وفي الأراضي التي استثمرتها جمعيات الاصلاح الزراعي في ايطاليا . غير أنه سرعان ما ظهرت التناقضات : فسهولة الوصول باستمرار الى المرافق يُعَدُّ غالباً ، في يومنا هذا ، أكثر أهمية من قرب الأراضي المراد استثمارها . ويبدو أيضاً في اوروبا أن القرية المنظمة عمرانياً، هي المسكن الريفي الوحيد الذي يستطيع ، على المدى الطويل، أن يحتفظ بعدد من السكان، بعضهم من المزارعين ، والبعض الآخر من فئات موظفي المرافق العامــة . إن الأراضي المستصلحة حديثاً في زويدرزه (ولاسيما منطقة اوستفله فولانـد) ، مجهزة بقرى يتمكن فيها السكان المزارعون من التوجه الى عملهم ، باتباع طريق عادية ، في حين أن الاتصال بين المسكن والأرض المستثمرة غير متوافر إلا في المناطق المخصصة لتربية المواشي .

وبقيت اميركا الشمالية أمينة في مجموعها للمساكن المنتشرة التي يتنـاقص عددها كلما تناقص عدد السكان الريفيين . إن توافر الطريق وانتشار استعمال السيارة يسهلان العلاقة مع مراكز المرافق العامة والمدن والمدارس (إذ أن ثمة سيارات مدرسية كبيرة تضمن مواصلات جميع المساكن الريفية) ، ومع ذلك فإن الارتباط بالأرض يظل غير متين .

إن تحويل الأرض في الاتحاد السوفياتي الى الملكية الجماعية ، قـد وطّد في المرحلة الأولى، المساكن المجمعة التي كانت في عهد الامبراطورية مساكن ريفية تابعة للحكومة . وقد أثار اندماج التعاونيات الزراعية (كولخوز Kolkhoz)، المحدثة

في الأصل ضمن حدود المقاطعات القديمة، مشكلة إعادة تجميع المساكن. ولكن القرويين قاوموا فكرة شكل الإقامة الحديث ، وهي المدينة الزراعيـة ، التي تحرمهم من المنافع والحريات المتوافرة في الاقتصاد العائلي الصغير والتي نالوا عام ١٩٣٥ حق الاحتفاظ بها الى جانب المنافع الاقتصادية للتعاونيات الزراعيـة . وبذلك بقيت المساكن مجمعة حكماً في مجموعات صغيرة .

٢ — عدم استقرار السكان الريفيين وبمو المدن الضخمة في البلاد النامية

إن إعمار البـلاد النامية منوط بتوزيع مناطق الانتاج الزراعي ، باستثناء بعض مراكز المدن التي يرجع ازديادها ، أحياناً بشكل سريع جداً ، الى نشوء نشاطات العلاقات الاقليمية ، ولا سيا العلاقات مع البـلاد الصناعية . إن عدم استمرار الإسكان الريفي يتفق مع عدم استثمار الأرض ، ويعبّر في كل بلد ، عن نوع من سلوك الجماعات البشرية تجاه البيئـة الطبيعية ، او عن بعض التوافق مع الإطار الداخلي الذي سيعيشون ضمنه .

وتتعارض في هـذا الموضوع فئتان كبيرتان من البلاد : البلاد ذات الزراعة غير المروية (كاقتصاد الزراعة الخاصة واقتصاد المراعي)، والبلاد ذات الزراعة المروية . إن إسكان الفئة الاولى مبعثر ومنتشر ، في حين أن إعمار الفئـة الثانية مركّز ويتقاطع مع الفراغ المطلق او النسبي للأراضي غير المروية المحيطة بها .

وتنطوي الزراعة في الارض القـاحلة على حقائق مختلفة جداً تبعاً للأقاليم المناخية . ويَحثُّ كثير من المؤلفين على استعمال عبـارة (زراعة بدون مطر) التي توحي بارتباط الزراعة او تربية المواشي بأوضاع المناخ والرطوبة في كل بلد. ويمكن ربط الزراعة المذكورة بالزراعة المروية (في الهند مثلاً) ، ويمكنها ان تكون ثانوية ومؤقتة كما هو الأمر في البـلاد القاحلة (كالأراضي البور في بلاد البحر الأبيض المتوسط والمناطق الواقعة جنوب الصحارى)، او تكون مستمرة ومتعادلة في مناطق الأدغال التي تتمتع بفصلين للأمطار . ويتولى هذه الزراعة ،

حسب الظروف ، إما السكان المستوطنون الذين اضطروا للتراجع والإقامة في مراكز خلفية دفاعية (كسكان جبال البلقان ، والقفقاس ، ومناطق النخاسة في افريقيا) ، او السكان الفاتحون الذين يتوغلون في داخل البلاد كما فعل سكان الأرياف في البرازيل .

إن الكيانات الاجتماعية وطرق الزراعة المتبعة تسهم في سبيل تكوين نوع معيّن من التجمعات . فالاسرة الافريقية الكبيرة التي تعمل تبـاعاً في مختلف أقسام منطقتها عن طريق إحداث أراض جديدة صالحة للزراعة بعد حرق قسم من الأدغال، إن هذه الاسرة تؤلف العنصر الأساسي للإسكان ضمن فئات صغيرة شبه مستقرة ، ومنتشرة في قرى تفصل بينها مساحات كبيرة فـارغة . ومع ذلك ، فقد حمل ضغط السكان في بعض المناطق الافريقية ، على إصلاح بعض الأراضي في بقاع منفصلة أوجدت مساكن متفرقة ، دون ان تقضي على الوحدة الاجتماعية للأسرة الكبيرة او تحول دون تنقلات كيان القرية تبعاً للاستقرار في الأراضي الزراعية لمدة تستغرق عدة سنوات . وتُعدُّ المناطق القاحلة في المغرب والشرق الأدنى ، ذات تمركز قوي في القرى المنقبضة حيث تتنـاثر المساكن ، باستثناء منطقة القبائل في جبال أطلس المرتفعة . والمسافات في الغالب شاسعة بين القرى الكبيرة التي لها طابع المدن وتضم عدة ألوف من الأشخاص. وتتوافر القرى الضخمة التي تتمتع بطابع ريفي صرف في منطقة ديكان وبعض أجزاء وادي نهر الغانج (الهنـد) حيث تختلط الأراضي المروية بالأمطار ، بالأراضي التي تُروى بالأقنية .

وفي أميركا اللاتينية يختلف توزيع سكان الأرياف في البلاد الزراعية المروية بالأمطار ، تبعاً لأوضاع الإسكان الريفية ، إذ ان وطأة نتائج اقتصاد الزراعة تؤثر كثيراً على أوضاع إقامة السكان . إن قرية العمال (Peones) المؤلفـة من الأرقـاء القدامى الذين يتولون زراعة قصب السكر ، تتداخل مع المساكن المبعثرة لفئة الـ (Sitiantes) في المنطقة الخلفية لزراعة قهوة البرازيل . وقـد

احتفظت اميركا الهندية بسكان قرويين يختلفون عن سكان المناطق التي جرفتها الهجرة الريفية والمغامرات الزراعية التي قام بها السكان من أصل اوروبي . إن هذا الإسكان متقطع غير متصل ، وذو كثافة متفاوتة حسب المناطق ، وإن كانت إمكانات الإنتاج فيها متماثلة . وقــد تُركت فارغة مناطق شاسعة لم تُستَثمَر بالزراعة ، او تمّ التخلي عنها بعد (دورات زراعية) ألحقت الضرر بها . إن أضعف معدلات الإقامة البشرية تتوافر في البلاد ذات الاقتصاد المبني على تربية المواشي إما حصراً او بشكل رئيسي . ومع ذلك ، فإن بعض مناطق تربيـــة المواشي في مرتفعات افريقيا الشرقية تتمتع بمعدلات سكانية أعلى من معدلات البلاد الزراعية الصرفة في (مالي) او في افريقيا الوسطى . ومردّ هذا الشذوذ الى الدور الذي تلعبه الجبال كملجأ ، وإلى الظروف التاريخية الخاصة ، فضلاً عن الأوضاع المناخية والجغرافية (اوغاندا ، وروانداً ، وبوروندي ، والحبشة) . وثمة طابع هـام تتصف به مساكن هـــذه المنطقة هي كونها بدائية جداً .

إن كثافة السكان في الأرياف ذات الزراعة المروية بالأمطار تبلغ رقماً قياسياً وذلك في مناطق ذات اقتصاد يسوده البؤس والفاقة كجزر الآنتيل ، واميركا الوسطى ، وجزيرة ريونيون (شرقي افريقيا) ، وفي ظروف مستمدة أيضاً من تراث تاريخي أصيل . وتتراوح هذه الكثافة في باقي المناطق بين نسمة واحـدة وعشر نسمات في الكيلومتر المربع .

وعلى النقيض من ذلك ، فقد أوجد الريُ كثافةً في السكان تتجاوز المئـة نسمة في الكيلومتر المربع ، وإنما في مساحات محدودة نسبياً ، كوادي النيل ، وواحات أطراف الصحراء الكبرى ، والمناطق المروية في العراق ، ووادي نهر الغانج (الهند) وسهول دلتا سواحل الهند ، وشبه جزيرة الهند الصينيـــة ، والسهول والمنحدرات المروية في جزر اندونيسيا والفيليبين. ففي البلاد المذكورة يعيش ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون نسمة في مساحات ضيقة ضمن قرى مزدحمـة

بالسكان ومنشأة على خط شريط ضيق يمتد كالسهم على امتداد الأراضي غير القابلة للري. إن الأراضي المروية والتي تحبس فيها مياه الأمطار بواسطة السدود الصغيرة التي تغمر بعض مناطق الصين، إن هذه الأراضي تمتص عدداً من الفلاحين يكاد يكون متساوياً (ونصل هنا في الغالب الى الحدود الفنية للزراعة المروية بصورة عادية، والزراعة المروية بواسطة مياه الأمطار بواسطة أساليب فنية تحل محل الري العادي) وأخيراً فإن الريف الياباني يماثل الى حد بعيد – في المناطق ذات الاقتصاد الصناعي الأرياف المروية في الشرق الأقصى .

وكثيراً ما أطلقوا على الأراضي المروية صفة البلاد المتمتعة بامتياز خاص – على نقيض الصحارى أو الاراضي القاحلة المجاورة لها – ولكن الحياة تبدو فيها بشكل عام غير مستقرة وغير ثابتة كما هي في الأرياف المروية بمياه الامطار، ومرد ذلك الى كثافة السكان التي كانت سبباً في حدوثها . إن توسيع حدود الأرض المروية أصعب بكثير من إحياء أراض جديدة (قاحلة) ، وإن كان هذا التدبير لا يخلو من محاذير بالنسبة الى توازن الزراعة المتوسطة الأجل . وقد جمدت بعض المناطق المروية جميع مخزونها من المياه التي كانت تتصرف بها ، ولا يمكنها بالتالي تصور توسيع المساحات المروية إلا عن طريق تطبيق برامج مشروعات هندسية كبرى (كسد أسوان مثلا) ، وإن كانت إمكاناتها الزراعية محدودة . وكثيراً ما يتم تجاوز حد ازدياد السكان، مما يعرّض للخطر ضمان التغذية لفئة السكان المعنية. ويمكن تفادي هذا الخطر بتحسين الوسائل الزراعية وطرق حفظ المحاصيل . ويكفي وقوع حادث ما ، كانحباس الأمطار مدة طويلة أو انقطاعها قبل أوانها ، أو حصول فيضانات ، او غزو الحشرات أو الحيوانات المؤذية ، كيما يختلّ التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، بشكل خطير، وتبدأ هجرة قوافل الجياع البؤساء نحو المدن . إن إجراء تعديلات على نظم الاستثمار ، أو إدخال وسائل الآليات في العمل الزراعي قبل الأوان ، قد يسهم في تقوية حركة الهجرة وسرعتها ، مما يعتبر أمراً خطيراً للغاية . ويُعَدُّ هذا

الحادث مسؤولاً الى حد بعيد ، عن قيام عشر مدن تضم أكثر من خمسة ملايين نسمة ، وأربعين مدينة تقريباً تضم أكثر من مليون نسمة وذلك في البلاد النامية حيث لا تتوافر بشكل كامل القواعد الاقتصادية الخاصة بالعمران السليم .

إن إسكان البلاد النامية كان متفاوتاً قبل أن تتأثر بنتائج الثورة الصناعية إما مباشرة (عن طريق الاستعمار) ، أو بصورة غير مباشرة (عن طريق توسع تجارة اوروبا واميركا الشمالية) ولقد كانت في شمال افريقيا ، والشرق الأدنى ، والشرق الأوسط ، والهند ، واندونيسيا ، وشبه جزيرة الهند الصينية ، واميركا اللاتينية ، مجموعة كثيفة من المدن الصغيرة ، يقيم فيها ملاك عقاريون ، وقسم من اليد العاملة في الأرياف ، ومراكز دينية ، ومراكز الإدارة المحلية ، والأسواق ، مع مراكز الصناعات الحرفية كأسواق افريقيا الشمالية وأسواق الشرق . ويقيم في هذه المدن بضعة آلاف من السكان ، وأحياناً بضع عشرات الألوف ، ولا يزيدون عن ذلك إلا في العواصم الكبيرة للدول أو الامبراطوريات وفي مراكز تقاطع الطرق العسكرية والتجارية كمراكش ، وفاس ، ودمشق ، والقاهرة أو دلهي الجديدة . وقلما تزيد المسافة بين مدينتين على بضع عشرات من الكيلومترات . غير أن تلك المدن الصغيرة هي في الغالب غير مستقرة ، إذ أن تعديل الكيانات السياسية أدى كثيراً الى التخلي عن بعض المدن في اميركا اللاتينية او الى انحطاطها ، كما سبق أن جرى في اوروبا .

ويبدو أن المدن لم تكن في افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ، سوى مراكز إدارية عسكرية مؤقتة ، باستثناء منطقة السودان .

ولكن حتى في البلاد التي تبدو أنها تتمتع ظاهراً بمؤسسات عمرانية ، فإن السكان غير الريفيين لا يتجاوزون قط عُشر مجموع السكان . إن ضآلة تبادل السلع وتداول النقد لم تسمحا بوجود نسبة أعلى من السكان يؤمّنون مباشرة وسائل معيشتهم من العمل في الارض .

إن الاستعمار والتجارة الدولية قد شجّعا طريقة عمرانية أفادت بشكل

خاص المدن المختارة كمراكز إدارية ، او مستودعات للمواد الأولية المعدّة للتصدير الى البلاد الصناعية ، او مراكز لتوزيع المنتوجات الصناعية المعدّة للاستعمال او الاستهلاك . إن أكبر المدن الاستعمارية ، وأكبر المدن التجارية في البلاد النامية وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هي عبارة عن مرافىء : بومباي ، وكالكوتا ، وشانغهاي ، وجاكارتا (سابقاً باتافيا) ، وهونغ كونغ ، وسنغافوره ، وريو دو جانيرو ، والدار البيضاء . ويضاف الى هذه القائمة بعض عواصم الدول التي أنشئت فيها عدة فروع مصرفية وتجارية أجنبية : القاهرة ، وطهران ، ومكسيكو . ومنذ نصف قرن ، أوجدت الثورة الديموغرافية حادثاً عمرانياً ضخماً ، إذ تحررت الأرياف فجأة من الضريبة الباهظة التي كانت تدفعها المدن ، من جراء وفاة الأطفال الصغار ، وسجّلت نهضة ديموغرافية دون ان تزداد منتوجاتها بالنسبة ذاتها . وسرعان ما أدركت بداية عهد زيادة السكان ، في حين ازداد تأثر المحاصيل من أقل تغيير يطرأ على المناخ . وبالاضافة الى ذلك ، فإن إمكانات الحياة الهامشية تتوافر في المدينة أكثر من الأرياف ، وهذا ما حمل الفلاحين الذين أنهكهم الجوع ، على النزوح نحو المدن دون ان يساعد نمو هذه الأخيرة على تهيئة الأعمال والوظائف لهم . وكان من نتيجة ذلك أن زخرت طبقة صغار موظفي المرافق التجارية والاقتصادية والاجتماعية بمجموعة خفية من العاطلين عن العمل . واقتضى الضغط الذي أجرته هذه الفئة قيام الدولة او رأس المال الوطني او الأجنبي بتوظيف الأموال في الصناعة . وقد يستدعي منطق التسوية العقلانية للاقليم إجراء توزيع جزئي لهذه التوزيعات ، على ان يؤخذ بعين الاعتبار توزيع الموارد الأساسية واحتياطي اليد العاملة الريفية . ولكن مثل هذا التوزيع يتعارض مع الحركات التلقائية للهجرة الريفية . إن جماهير الفلاحين النازحين يتجمعون في أكبر المدن ، وفي عواصم الدول ، لأن هذه الفئة من الدول تتمكن وحدها من توفير إمكانات الحياة الهامشية . ولذلك يزداد عدد سكان هذه المدن بنسبة أسرع من سكان المدن ذات الأهمية الثانوية . وبهذه الطريقة ، تألفت في أقل من خمسة وعشرين عاماً

تجمعات سكانية ضخمة بشكل مماثل للذي حصل في باريس ولندن، وإن ظلت قواعدها الاقتصادية والمالية والادارية مجهولة . وإذا كان لكل من هذه المدن مشاكلها الاقتصادية الخاصة بها، فإن جميعها تشكو من اختلال خطير في التوازن يتبلور بمظاهر التقهقر في مناظر المدن من جراء قيام مناطق أبنية شيّدت بسرعة (كالأكواخ وما شاكلها) . وقد نشأ عن الدور الذي لعبه اقتصاد الترانزيت في تكوين منظمات المدن الجديدة بأن تجذب، باقتصادها الهامشي، تجمع الريفيين النازحين، أن تمركزت هذه التجمعات الكبيرة، على شاطىء البحر، او في المناطق الساحلية. ويشذ عن ذلك بعض المدن الكبيرة المنبثقة عن استثمار المناجم او تنظيم استغلالها، وبعض المراكز الصناعية الحدثة في مراكز قديمة لتجميع المنتوجات الزراعية المعدّة للتصدير، كمدينة ساو باولو، وعواصم الدول التي أصبحت مراكز رئيسية لإدارة الأعمال (مكسيكو، وبوغوتا، وطهران) .

إن مجرد مقارنة شكلية بين توزيع السكان في البلاد الصناعية وبين توزيعهم في البلاد النامية، قد توحي بتشبيهات خاطئة تماماً . وليس لاستعراض فئة سكانية متراخية وغير كثيفة ذات مراكز عمرانية هامة، ومجموعة تمركزات قوية منتشرة ومدن تضم الملايين من السكان، ليس لكل ذلك نفس المعنى الاقتصادي والاجتماعي في اوروبا الغربية، أو في شمال اميركا، أو في افريقيا، أو في اميركا اللاتينية، أو في بلاد السوق المشتركة، أو في الصين ويجب تصحيح التشابه الكمي من حيث توزيع السكان عن طريق تدقيق الفوارق، والتعارض الكيفي المنبثق عن الفرق في الكيان الاقتصادي، ومجموعات المهن، وتوزيع الدخول، ومستويات الحياة . وثمة مصدر للخطأ في تقدير نماذج الإسكان ينشأ عن نوع من التماثل بين أنماط حياة المدن في المجتمعات العمرانية للبلاد النامية، وبين أشكال الحياة في المجتمعات الصناعية: كحركة مرور السيارات، واستهلاك المنتوجات الصناعية المستوردة، ونمو مجالات اللهو والمرح، والمساكن الثانوية الـخ ...

ومع ذلك فليس من الضرورة بمكان التمتع بقوة الملاحظة لمشاهـــدة أكبر صورة للبؤس والانحطاط الانساني الى جانب السيارة الاميركية الطويلة وأحياناً بالقرب من مدخل أفخم المنازل . وغني عن البيان أن مجرد النظرّ الى متوسط مستوى الحياة لا يعطي أي فكرة حقيقية عن هذه المدن. ولعل عدد الأشخاص الذين يتمتعون بموارد أدنى من متوسط ناتج القسمة للدخل الوطني يبرز الحقيقة بشكل أوضح ، إذ أنها تكشف النقاب عن جماهير بائسة ُتمَدّ امتداداً للمجتمع الريفي في أطراف المدينة ، الى جانب طبقة ضئيلة من الحكام السياسيين، وعملاء الاقتصاد الصناعي ، وطبقة متوسطة من الموظفين ، والتجار ، وأصحاب العمل الدائم الذين يحاولون جهدهم لتقليد طراز حياة الطبقة الحاكمة .وقد يحملنا الأمر – من حيث النتيجة – الى إثارة التعارض بين طبقتين : طبقة الريف المحافظـة على تقاليدها ، وكيانها ، ومعتقداتها ، والتي يلازمهـا الجوع والمرض والموت ، وطبقة المدينة ، حيث نجد الى جانب البؤس الشديد، طبقة حاكمة شبه مستقرة يتفوق لديها تارة الطابع السياسي على الطـــابع الاقتصادي ، وطوراً الطابع الاقتصادي على الطابع السياسي ، تعيش على الطريقة الاوروبية أو الاميركية ، وتجر خلفها مجموعة من المعجبين تؤلف بشكل ما الطبقة المتوسطة .

لقد أخذت الصين على عاتقها إنشاء مجتمع أشد مساواةً، وهذا ما حفز على تقليدها بعض الدول النامية التي نالت استقلالها حديثاً.ويبدو فيها وجه المدينة الانساني مختلفاً ، إذ أن جمهورهـــا أكثر انسجاماً ، وزالت معظم الفوارق الاجتماعية الصارخة. ويجد الاوروبي او الاميركي نفسها غريبين فيها أكثر مما قد يكونان عليه في المدن الهندية او الافريقية ، او الواقعـــة في جنوب اميركا ، لأن كل شيء فيها يختلف عما اعتادوا مشاهدته في المدن . وإذا كان الفقر المدقع قد زال تماماً ، فإن الوضع الانساني قد ظلّ مع ذلك أكثر جحوداً مما هو عليه في أقل مدن البلاد الصناعية تألقاً وتقدماً .

لم تعد الكلمات تعبر عن نفس المعاني والحقائق في مختلف أنحـــاء الكرة

الأرضية . ويجب التعرض الى أي اقتصاد أو أي مجتمع بنظرة جديدة[1] ، وإن كانت الأشكال تبدو متفقة مع تعريف الكلمات والألفـــاظ التي طبقت على الحقائق الاوروبية – علماً بأن الأشكال التي تهمنا هنـــا هي التي تتعلق بفئات السكان – لذلك فإن التطبيق العالمي للمصطلحات المتعلقة بالدراسة الجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية في اوروبا الغربية وشمال اميركا ، أضحى أكثر كذباً وخداعاً من أي وقت مضى .

القسم الثاني

التوقعات

١

الازدياد الطبيعي

خلال السنوات العشر الممتدة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ ازداد عدد سكان العالم بنسبة ٥٠٠ مليون نسمة. وقد كان متوسط الازدياد السنوي ، في السنوات الخمس الأخيرة ، أكثر من ٦٠ مليوناً ، منها ٨ ملايين نسمة تضاف الى سكان شمال أميركا واوروبا (باستثناء الاتحاد السوفياتي) و ٤ ملايين نسمة تضاف الى سكان الاتحاد السوفياتي . أمـــا البلاد النامية فإن سكانها يزداد سنوياً بنسبة ٥٠ مليون نسمة .

إن هذا الاختلاف الطبيعي للسكان ناشىء ، بالنسبة الى أي بلد ، عن الفرق بين عدد الولادات وعدد الوفيات . ويُعدُّ هـذا الفرق ، في أي بقعة من العـالم الحاضر ، ذا اتجاه إيجابي ، باستثناء بعض الاعتبارات المحليـة او بعض المناطق الصغيرة الموجودة في وضع ديموغرافي خاص . على أن الازدياد الطبيعي أبعـد ما يكون عن التساوي ، وتتراوح الفوارق بين أدنى المعدلات وأعلاها في كل دولة او منطقة بين ٢ و١٢ . وتختلف أيضاً فترة الازدياد الأقصى تبعاً للبلاد : فالبلاد

النامية بدأت ثورتها الديموغرافية ، أي انها انتقلت من فترة الازدياد البطيء الى فترة الازدياد السريع جداً ، خلال العشرين او الثلاثين سنة الأخيرة . لذلك فإن سكانهم حديثو النشأة ، وقد بلغوا حالياً معدلات الازدياد القصوى . أما البلاد الصناعية فقد تمت ثورتها الديموغرافية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثم أخذ يخف الازدياد الطبيعي بشكل ملموس خلال القرن العشرين . واذا كانت الأوضاع الديموغرافية تختلف ، خاصة بين اوروبا وشمال أميركا ، فإن المعدل الأقصى للازدياد الطبيعي قد تمّ بالنسبة للقارتين ، في القرن التاسع عشر او مطلع القرن العشرين ، ويُعدُّ معدل العمر أعلى ، كما أن نسبة عدد الشيوخ المسنين أكثر من عددهم في البلاد النامية .

١ – المعطيات الديموغرافية

يفسّر بطء ازدياد سكان العالم خلال حقب طويلة قبل العصر الحاضر بوفرة الوفيات بشكل عام . إن المعدل السنوي للوفيات (العدد السنوي بالنسبة الى ألف نسمة) لا يعطي سوى صورة مُخَفَّفة عن الحقيقة ، رغم تمكّننا من تقييمه للأحقاب القديمة (بعد الرجوع الى سجلات النفوس) . ولقد سبّب تواتر الأوبئة حتى منتصف القرن التاسع عشر في اوروبا الغربية ، وحتى منتصف القرن العشرين في باقي بلاد العالم ، ازدياداً في الوفيات تناولت بشكل خاص طبقة معيّنة من السن تبعاً لطبيعة كل مرض (فالتيفوس مثلاً يسبّب وفاةً أشد لدى البالغين ، أكثر مما يسبّبه لدى الأطفال والشيوخ) . ولقد أثبت المؤلف آ. جيديس (A. Geddes) كيف أن المجاعة والأوبئة المتتابعة قضت ، في عدة مناطق هندية خلال القرن التاسع عشر ، على نمط ازدياد السكان ، كلما تجاوزت حد العدد الذي يتفق مع الحدود القصوى للاستهلاك المحلي . ويبدو أنه في القرن الثامن عشر ، كان المعدل الوسطي للوفيات العامة في اوروبا الغربية ، يحوم حول ٣٠ بالألف ، باستثناء سنوات الوباء الكبيرة . إن نصف الأطفال لم يكونوا قد بلغوا سنهم العشرين . وكان يرافق الحروب ، حتى القرن العشرين ، آثار الأمراض

الفتاكة (كالتيفوس في أوروبا الوسطى ، والرشح الاسباني في جميع اوروبا بعد الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ – ١٩١٨) . ومن المحتمل ان معدل الولادات كان بنسبة ٤٠ بالألف تقريباً ، وكان عدد السكان يزداد في فترة الأزمات والحروب ، والمواسم الرديئة ، والأوبئة ، ثم يهبط الى نسبة تكاد تكون قريبة من النسبة السابقة . واستمر هذا الوضع في البلاد غير الصناعية حتى مطلع القرن العشرين . وهبطت نسبة الوفيات أكثر من ٥٠ بالمئة منذ جيل واحد ، أي بين فترة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاماً . إن تحسُّن الحالة الصحية العامة قد خفَّض نسبة عقم النساء اللواتي في سن الأمومة ووفاتهن قبل الأوان . ولذلك اتجهت الولادات ، بشكل طبيعي ، نحو الزيادة . وازداد التفاوت بين الولادات والوفيات ، إذ بلغت الولادات نسبة تتراوح بين ٤٥ و ٥٠ بالألف بينما تدنَّت نسبة الوفيات الى ١٥ بالألف (لأنها أخذت تتناقص كلما هبط العمر الوسطي للسكان نتيجة ازدياد عدد الولادات) . فالازدياد الطبيعي يتراوح إذاً بين ٣ و ٣,٥٠ بالمئة سنوياً .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ، انخفضت نسبة الولادات في اوروبا الغربية ، بحيث أن الفارق بين الولادات والوفيات لم يكن دائماً واسعاً جداً (٢٠ لمتوسط معدل الوفيات و ٢٥ للولادات في أواخر القرن التاسع عشر ، و ١٥ للوفيات و ٢٠ للولادات في مطلع القرن العشرين ، و ١٢ للوفيات و ١٥ للولادات بين الحربين العالميتين) .

وفي الوقت الراهن ، سجَّل سكان اوروبا وشمال أميركا ، وبصورة عامة سكان البلاد ذات الاقتصاد الصناعي ، ازديادات بطيئة نسبياً ، تتراوح بين ٠,٣٠ و ١,٥٠ بالمئة سنوياً ، رغم مختلف تطورات (استئناف الولادة) ، مع انخفاض خفيف في نسبة الوفيات ، رغم التقدم في السن وزيادة الشيخوخة . فالفارق هو إذاً كبير جداً بين نسق نمو وتطور سكان الفئتين الكبيرتين في البلاد التي تتقاسم العالم الحاضر .

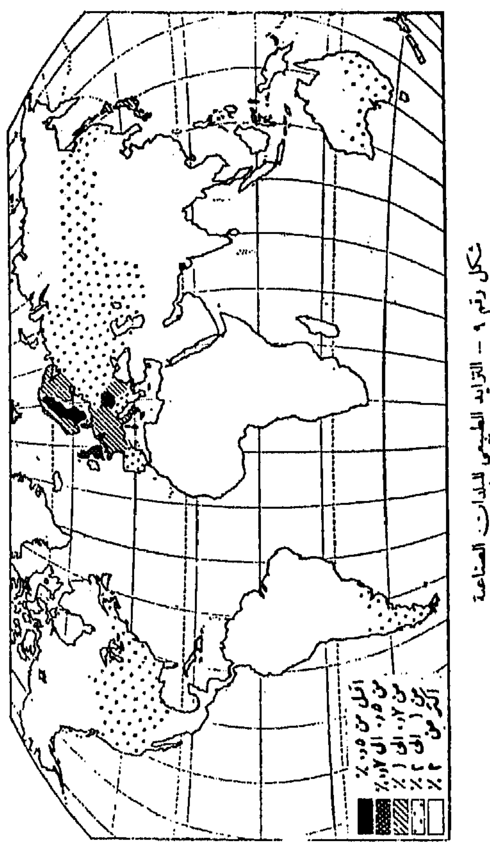
زيادة السكان الاجمالية لاعتبارات مختلفة

معدل الازدياد الطبيعي السنوي

الازدياد الطبيعي بلسنة	الوقت اللازم لكي يتضاعف عدد السكان (بالأعوام)	عدد السكان بعد مرور قرن (نقطة الانطلاق ١٠٠)
٠,٥٠ بالمئة	١٣٩	١٦٠
١, »	٧٠	٢٧٠
١,٥٠ »	٤٧	٤٤٠
٢,– »	٣٥	٧٢٠
٢,٥٠ »	٢٨	١١٨٠
٣,– »	٢٣	١٩٢٠
٣,٥٠ »	٢٠	٣١٢٠
٤ »	١٨	٥٠٥٠

٢ – البلاد ذات الازدياد الطبيعي الضئيل
(أقل من ١,٦٠ سنوياً) ، شكل رقم ١٠

إن اوروبا الغربية التي أنهكتها الحرب العالمية الأولى ، ومن بعدها أزمة عام ١٩٣٠ والأعوام التالية ، اجتازت بين الحربين العالميتين ، فترة حرجة من الناحية الديموغرافية ، بمعنى أن الازدياد الطبيعي انخفض الى حد ضئيل ، وحل محله في بعض السنوات نقص طبيعي . وقد تمكنت حكومات ايطاليا والمانيا وفرنسا تباعاً ، وبوسائل مختلفة ، من استئناف طرق ازدياد السكان ، غير أن نتائجها كانت إما بطيئة الظهور أو ذات أجل قصير . فالحرب العالمية الثانية أوقفت الانطلاق الديموغرافي الايطالي والالماني ، وأخّر سياسة الولادة الفرنسية . وقد لوحظت بعد الحرب زيادة ملموسة في عدد الولادات لدى جميع البلاد المحاربة ،



شكل رقم ٩ - التزايد الطبيعي للبلدان الصناعية

وكان ذلك نتيجة طبيعية لعودة ظروف الحياة العادية. وقد تحدد معدل الولادة لفترات طويلة في بعض هذه البلاد ، كهولندا وفرنسا ، وفيما بعد في المانيا وانكلترا (وإنما بشكل أخف) ، بنسب أعلى بكثير من الفترة التي سبقت الحرب ، ، بحيث تجاوزت ٢٠ بالألف في فرنسا وهولندا و ١٨ بالألف في باقي البلاد المذكورة . أما في ايطاليا فقد بقي المعدل الوسطي للولادة ، أدنى بقليل مما كان عليه بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٠، باستثناء منطقة الجنوب حيث بقيت نسبة الولادة قوية . ومع ذلك ، فإن المعدلات الحالية لجموع اوروبا الغربية تبلغ ١٨ بالألف ، باستثناء السويد التي تنفرد وحدها بمستوى أدنى يعادل أقل من ١٥ بالألف .

ولكن معدل الوفاة - في جميع هذه البلاد - هو أدنى من ١٢ بالألف ، إذ أنها شنت حملة متواصلة ضد الأوبئة والأمراض التقليدية المُعْدِيَة ، وأوقفت انتشار مرض السل ، رغم أن نسبة الوفاة التي كان يسببها تختلف بين دولة وأخرى ، وأنخفضت كثيراً. معدل وفاة الأطفال (بين ٢٠ و٣٠ بالألف بالنسبة للولادات) . ان الرقابة الطبية ، والطبية - الاجتماعية ، ونشر الثقافة الصحية وتنميتها ، وإنشاء المساكن الصحية - وإن لم يكتمل حتى الآن - وإرغام المواطنين على الخضوع للزيارات الطبية او الفحوص التي تهدف الى اكتشاف الأمراض ، واجراء التلقيحات الضرورية ، كل هذه التدابير أسهمت في القضاء على الأوبئة والأمراض المعدية الشديدة الخطورة. إن كثيراً من أمراض الأطفال التي كانت تسبب عدداً وافراً من الوفيات قبل نصف قرن أضحت طفيفة بفضل سرعة التشخيص ، واستعمال الأدوية الملائمة .

غير أن ظروف العمل والحياة المادية ، ولاسيما قضايا المرور ، والأوضاع الحديثة للأواصر الاجتماعية قد تسببت في نشوء أمراض خاصة بالحضارة الصناعية وزيادة طفيفة في الوفاة لدى الشباب من جراء الحوادث والعوارض العصبية ، واضطرابات الأوعية الدموية . ولم تُعرف حتى الآن تماماً أسباب

مرض السرطان، ولكن يبدو من الثابت ان كثيراً من العناصر الكيماوية الضارة التي اكتسحت الحياة اليومية ، ولاسيا في المدن قد أوجدت الأرض الخصبة لنمو هذا المرض . ومن الجائز أيضاً ان امتداد العمر لدى عدد من الأفراد أكثر مما كان عليه في الماضي ، قد أعطى أهميـة خاصة لأمراض الشيخوخة التي لم تلفت الأنظار اليها فيما مضى ، لأن عوامل اخرى كانت تسبّب الوفاة في سن أبكر . إن متوسط العمر لهذه الجماعات قد ازداد عما كان عليه في مطلع هـذا القرن ، وعمـا هو عليه المجتمع في البلاد النامية الذي تجدّد شبابه منذ عشر سنوات او عشرين سنة ، وهذا ما تبدو معه نسبة الوفيات مرتفعة بالنسبة للجهود المبذولة والانتصارات التي أحرزها العلم على المرض . إن البـلاد الاوروبية وحدها التي ما زالت حديثة نسبياً تسجل نسَب وفـــاة أدنى من ١٠ بالألف (كإيطاليا وهولندا) ، علماً بأن كثيراً ما تسجل البلاد النامية هذه النسبة اذا كانت لا تشكو من المجـاعة والأمراض الوبائية او المزمنة بشكل خطير ، او اذا كانت أنمت لديها طبقة الشباب في أقل من عشرين عاماً (كسيلان وبورتو–ريكو بعد زوال الملاريا وأهم الأمراض المعْدِية) .

ولا يمكن ان نتوقع تعديلات هـامة لنسق الازدياد الطبيعي في بلاد اوروبا الغربية ، لأنها في مجموعها – ورغم الزيادة الطفيفة في عدد الولادات منذ ١٥ او ٢٠ عاماً – عبارة عن بلاد قديمة من المتعذر ان ينمو فيها الحجم الوسطي للأسَر. وثمة عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية تسهم في تثبيت عدد الولادات، (ككلفة تربية الاطفال ورفع مستواهم الاجتماعي ، ودخول قسم من النساء ميدان العمل، وهذا ما يدعم الرغبة في « تخطيط الاسرة » الآخذة في الانتشار) . إن أسس المساكن الجديدة نفسها تتناسب مع الاسَر المؤلفة من٤ الى٥ أشخاص والتي أصبحت تعدُّ بمثابة أسَر نموذجية . وتشذ هولندا وحدها عن الموقف الديموغرافي الذي تبلـتّه سائر بلاد اوروبا الغربية ، بمحافظتها في الاسرة على عدد وسطي أعلى من الأطفال . وفضلاً عن ذلك ، فإن التطور الديموغرافي ليس مستمراً وثابتاً ، إذ أن تغيرات عكسية تحـدث في فترات قصيرة لأن هؤلاء السكان قاسوا مرارة

الحروب التي تنعكس آثارها ، عدة مرات، على التغيرات التي تطرأ على الوفيات والولادات .

١ – **البلاد القديمة .** – يتميز سكان اوروبا الغربية بنسبة ضئيلة من الشباب، ونسب أعلى من الأشخاص المسنين او الشباب المتقدمين بالسن: ٢٠ الى ٢٥ بالمئة دون الـ ١٥ عاماً ، أكثر من ٢٥ بالمئة بين الـ ٤٠ والـ ٦٠ عاماً ، ومن ١٧ الى ٢٠ بالمئة من الأشخاص المسنين (أكثر من ٦٠ عاماً) – باستثناء إيطاليا وهولندا – أي ٤٥ بالمئة تقريباً أكثر من ٤٠ عاماً .

٢ – **تنشأ تغيرات الازدياد الطبيعي في الفترات القصيرة الى حد بعيد عن نتائج الحروب .** – إن الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) عضّت بنابها سكان اوروبا الغربية وأخلّت بنسق نموها ، إذ قضت على خمسة ملايين شخص من سكانها . إن طبقات الأعمار التي ابتُليت بها هي من الرجال المولودين بين عام ١٨٨٥ وعام ١٨٩٥ والذين يبلغ عمر من بقي منهم اليوم قيد الحياة بين ٧٠ و ٨٠ عاماً . وفي الوقت نفسه انخفض عدد الولادات انخفاضاً كبيراً بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٩ . وتُعدُّ طبقات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و ٥٠ عاماً طبقات (فارغة) ، إذ أنها زوّدت المجتمع بعدد من الاسَر الشابة أقل من الطبقات العديدة التي سبقتها ، وأنجبت بالتالي أقل منهم أطفالاً . ولذلك تُعدُّ الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٥ وعام ١٩٤٠ فترة ولادات ضئيلة ، وليس مردّ ذلك الى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت تثبط همم الطبقات الشابة فحسب ، بل لأنها كانت أيضاً ضئيلة العدد بشكل بارز . غير أن الحرب العالمية الثانية جاءت في الوقت نفسه لتحدث اضطراباً ديموغرافياً جديداً وعنيفاً للغاية ، إذ أن عدد القتلى ، في هذه البقعة من اوروبا ، بلغ ضعف قتلى الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) معظمهم من السكان الألمان والسكان الذين أبادهم النازيون في البلاد التي اكتسحوها . وكان النقص في الولادات مماثلاً للنقص في الحرب العالمية الاولى ، ومتمماً للانخفاض الذي لوحظ بين عامَيْ

توزيع بعض السكان حسب فئات العمر

		أقل من ١٥ عاماً	من ١٥ الى ١٩ عاماً	من ٢٠ الى ٣٩ عاماً	من ٤٠ الى ٥٩ عاماً	أكثر من ٦٠ عاماً
فرنسا	(١٩٦١)	٢٥	٦,٨٠	٢٧	٢٣	١٨,٢٠
جمهورية المانيا الاتحادية	(١٩٦٠)	٢٠	٧,٥٠	٢٩,٥٠	٢٦	١٨
المملكة المتحدة	(١٩٦١)	٢٣	٧	٢٦	٢٧	١٧
بلجيكا	(١٩٦٠)	٢٣,٥٠	٦	٢٧	٢٥	١٨،٥٠
هولندا	(١٩٦١)	٢٩,٥٠	٨,٥٠	٢٧	٢٢	١٣
السويد	(١٩٦١)	٢١	٨	٢٥	٢٧	١٩
ايطاليا	(١٩٦٠)	٢٥	٧,٢٠	٣١,٥٠	٢٣	١٣,٣٠

١٩٣٥ و ١٩٤٠ . وفي المانيا أدّى فقدان ٩ ملايين شاب الى إحداث خلل في التوازن بين عدد الجنسين وقضى على النتائج المرجوّة من عودة السلم والحياة العائلية . وقد تعرّض استئناف الولادة الذي يُعدُّ ظاهرة عامة في اوروبا الغربية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، الى تغييرات كثيرة تبعاً لتنوع المضمون العددي لطبقات الأعمار التي بلغت سن الشباب . وتختلف كثافة طبقات الأعمار التي بلغت ٢٠ عاماً منذ عام ١٩٥٦ ، حسب البلاد ، ولكنها كانت ضئيلة جداً في كل مكان ، ولا سيما في فرنسا (إذ كانت الولادات منخفضة جداً بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٤٥) . وقد أثّر بلوغ سن الزواج في الطبقات المولودة منذ عام ١٩٤٦ ، والتي أخذت تتكاثر خاصة في فرنسا ، على الولادات التي حصلت خلال السنوات العشر الممتدة بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٥ وما بعدها ، ما دام الحجم الوسطي الأسرة ثابتاً ومستقراً . وقد حال تقدم السكان في السن دون الانخفاض المستمر لمعدل الوفيات منذ خمسة عشر عاماً . ويبدو مع ذلك أن الاتجاه العام يميل نحو زيادة طفيفة في الازدياد الطبيعي ، هذا اذا لم يعترِ موقف الاسرة والجيل الجديد من موضوع الإنجاب أي تغيير او تعديل . ومهما يكن الأمر ، فإن النتائج الديموغرافية للحربين العالميتين قد زالت معظمها اليوم، باستثناء المانيا حيث ستظل النتائج الديموغرافية للحرب العالمية الثانية مستمرة فترة طويلة من الزمن .

شمال اميركا . — لم يتأثر كثيراً التطور الديموغرافي في شمال أميركا من جراء الحربين العالميتين ، اللتين لم تلحقا الضرر بها كما فعلته في اوروبا ، رغم الجيوش التي أسهمت بها الولايات المتحدة . فالازدياد الطبيعي في هذه الدولة يبلغ حالياً ١٫٣ بعد ان بلغ ١٫٦ عام ١٩٥٤ . وقد استقر معدل الوفيات منذ عشرين عاماً على رقم أقل من عشرة، بحيث يتراوح بين ٩٫٢٠ و ٩٫٦٠ من عام الى آخر (وقد كان يتراوح قبل الحرب العالمية الثانية بين ١٠٫٥ و ١٠٫٧) . أما معدل الولادة فقد هبط خلال الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في عام ١٩٣٠ والأعوام التالية ، من ٢٢٫٥ الى ١٦ او ١٧ ، وبلغ نسبة ٢٥ بالألف خلال السنوات العشر

الممتدة بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ . وقد هبطت هذه النسبة قليلاً منذ أقل من عشر سنوات ، إذ بلغت معدل ٢٢٫٥ بالألف في السنوات الخمس الأخيرة . ويُعدّ تطور الولادة في كندا مماثلاً لما هو عليه في الولايات المتحدة ، ولكنه يفوقها عددياً بنسبة ضئيلة (٢٥ عام ١٩٦٤) . أما معدل الولادة فهو أدنى ، إذ يتراوح بين ٧ و ٨ بالمئة . لذلك فما زال الازدياد السنوي الطبيعي أكثر من ١٫٧ ولكنه يسجل اتجاهاً خفيفاً نحو الهبوط .

توزيع سكان شمال اميركا حسب فئات الأعمار

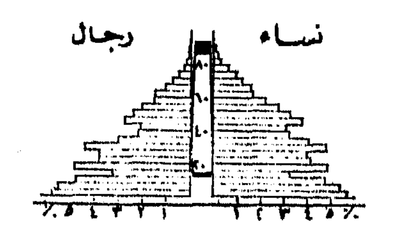
	أقل من ١٥ عاماً	من ١٥ الى ١٩ عاماً	من ٢٠ الى ٣٩ عاماً	من ٤٠ الى ٥٩ عاماً	أكثر من ٦٠ عاماً
الولايات المتحدة . .	٣١	٧٫٥	٢٥	٢٢	١٤٫٥٠
كندا	٣٣	٧٫٦	٢٧٫٥٠	٢٠	١١٫٩٠

وتبدو أميركا الشمالية بلداً حديثاً بالنسبة الى اوروبا الغربية ، وإن كانت تُعدّ قديمة بالنسبة الى أميركا اللاتينية . ويبلغ اليوم الازدياد السنوي الطبيعي في الولايات المتحدة مليون ونصف نسمة (وهو رقم أضخم بكثير من أعلى الأعداد السنوية للمستوطنين في البلاد منذ مطلع القرن) ، ويبلغ أكثر من ٣٠٠ الف في كندا (يقابل ذلك مليون و ٣٠٠ الف نسمة في اوروبا الغربية لقاء عدد من السكان أعلى بقليل إذ يبلغ ٢٣٠ مليون نسمة) .

والموضوع الذي يقضّ مضجع الأميركيين هو عدم المساواة في نسق ازدياد السكان البيض والسكان الزنوج ، إذ ان معدل الولادات لدى الفئة الأخيرة هو أعلى من معدل الفئة الاولى . ففي الجنوب تظل نسبة الوفيات قوية وتخفف جزئياً الفارق في الولادة . ولكن عندما يقيم الزنوج في مدن الشمال ، فإنهم يستفيدون من نفس الأوضاع الصحية التي يتمتع بها السكان البيض ، وتخف بذلك نسبة وفياتهم ، دون ان تهبط نسبة الولادة ، على الأقل في الجيل الأول . ويبلغ معدل

ازديادهم الطبيعي نسبة ١,٥٠ بالمئة في الجنوب ، وتقترب هذه النسبة من ٢ بالمئة في مدن الشمال الكبيرة كمدينة شيكاغو .

ويتمتع الاتحاد السوفياتي بتطور ديوغرافي أكثر شبهاً بأوروبا الغربية من شمال أميركا ، رغم ان معدل ازدياد السكان الطبيعي السنوي في الوقت الحاضر أقرب الى معدل شمال أميركا من معدل اوروبا الغربية . وفي الواقع ، لقد قاسى الاتحاد السوفياتي كثيراً من الحربين العالميتين ، وخسر ما لا يقلّ عن خمسة ملايين نسمة من جراء الحرب العالمية الاولى ، والحرب الأهلية ، والأوبئة التي انتشرت إثر مرور الجيوش (كالتيفوس ، والكوليرا ، والتيفوئيد ، والديزانتريا ، والرشح). ومن الصعب ان تنعكس النتائج الديوغرافية لهذه الخسائر على اهرام الأعمار ، وعلى التطور الكمي للسكان خلال الفترة التالية وفي الحقيقة ، اذا كان عدد الذين قُتلوا في الحرب يتراوح بين مليون و ٦٠٠ الف ومليون و ٨٠٠ الف رجل



شكل رقم ١٠ — أهرام الأعمار لسكان الاتحاد السوفياتي

(حسب التقديرات) فإن الأمراض سبّبت وفاة ثلاثة ملايين ونصف نسمة شملت الجنسين وجميع طبقات الأعمار . ويُظهر وضع السكان عام ١٩٢٦ نقصاً كبيراً في الذكور بما يعادل ٨٤ رجلاً مقابل ١٠٠ امرأة تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ عاماً .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن الولادة انهارت تماماً خلال فترة الحرب

والاضطرابات ، ثم شرعت بالارتفاع تدريجياً ابتداءً من عام ١٩٢١ . وقد كانت أكثر من ٣٠ خلال عشر سنوات ثم هبطت ببطء من ٣١ الى ٢٤ بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٩ . وكذلك هبطت نسبة الوفيات من ٢١،٥٠ عام ١٩٢١ الى ١٥ عام ١٩٣٨ ، وبلغت الزيادة السنوية الطبيعية عام ١٩٣٨ ، واحداً بالمئة . ولكن الطبقات (الفارغة) أسهمت في الفترة الواقعة بين عام ١٩١٥ وعام ١٩٢١ في تخفيض الولادات منذ عام ١٩٣٥ حتى الحرب العالمية الثانية . وقد كبّدت هذه الأخيرة السكان السوفيات خسائر فادحة ، إذ بلغ عدد القتلى ١٧ مليوناً ، وهذا أخلّ من جديد وبشكل خطير بالتوازن بين عدد الجنسين. وقد بلغ عدد سكان الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٦ ، ٣٢ مليون رجل تتراوح سنهم بين ٢٠ و ٤٩ عاماً ، مقابل ٤٢ مليون امرأة من السن نفسه (شكل رقم ١٠) .

إن النسب السنوية للولادات أثناء الحرب لم تتجاوز قط مليونين ونصف ، في حين أنها بلغت ٤ ملايين و ٤٠٠ الف في الفترة السابقة لها مباشرة، ثم ارتفعت بين عام ١٩٥١ و ١٩٥٥ الى ٤ ملايين و ٧٠٠ الف . لذلك ظلّ الخط المنحني للازدياد الطبيعي غير منتظم. ومنذ حوالي ١٥ عاماً ، أخذت الولادة تنخفض ببطء ، إذ كانت نسبتها ٢٦ بالألف بين عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٥ ، فتدنّت الى ٢٢ و٢٣ بالألف بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ ، ومردُّ ذلك جزئياً الى أن الشبان والشابات المولودين أثناء الحرب بلغوا سن الزواج ، وكان عددهم أقل مرتين من الطبقات التي هي أكبر سناً او أصغر سناً . ويبدو في الوقت نفسه أن الحجم النموذجي للاسرة السوفياتية المقيمة في المدن قد اتجه نحو التقلص. وتدلّ تنبؤات تجهيز المدارس في أحياء المدن على أن الادارات العامة تستند الى معدل الولادات المبني على نموذج اوروبا الغربية . أما نسبة الوفيات فهي ضئيلة جداً إذ أنها أدنى من ثمانية . لذلك فإن نسبة الازدياد الطبيعي تبلغ حالياً ١،٥٠ ، ويجب ان تبقى في العقد التالي بين (١) و (١،٦) ، وهذا يمثل ازدياداً إجمالياً في السكان يتراوح بين مليونين و ٣٠٠ الف وبين ثلاثة ملايين ونصف نسمة سنوياً .

وتحتل اليابان مكاناً خاصاً في عداد البلاد الصناعية والبلاد التي تتمتع بمعدل ازدياد أدنى من ١،٦ وقد انضمت حتى الحرب العالمية الثانية الى الفئة الديموغرافية الخاصة بالبلاد النامية ، مع تدني معدل الوفاة الذي ظلّ مع ذلك مرتفعاً ، ومعدل ولادة قريب من المعدل الطبيعي الإنجاب (أي بين ٣٥ و ٤٠ بالألف) . إذ ان ازدياد السكان الطبيعي يتراوح بين ١،٧ و٢ بالمئة . وقد أدّى القلق المنبثق عن القصف الذري وانهيار كامل النظام الاقتصادي والسياسي المُنشأ قبل الحرب ، الى تدخل جهاز الدولة كلياً ، بمساعدة الوصي الأميركي ، في سبيل تخفيض نسبة الولادة الى النصف. وهذا ما تمّ فعلاً خلال بضع سنوات عن طريق تطبيق وسائل منع الحمل ، وإضفاء الصبغة الشرعية على الإجهاض . ومنذ عشر سنوات ، أصبحت نسبة الولادة تتراوح بين ١٧ و ٢٠ بالألف ، أي بمستوى الولادة في اوروبا الغربية . وفي الوقت نفسه ، انخفضت الوفيات بنسبة بالغة ، وظلّ الازدياد الطبيعي السنوي قوياً ، أي بنسبة ١ بالمئة تقريباً ، وإنما بشكل مختلف جداً عن الأعوام الواقعة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ .

٣ ـ البلاد ذات الازدياد السريع

(أكثر من ٢ بالمئة سنوياً)

تُعدُّ جميع البلاد النامية بلاداً ذات ازدياد سريع في الولادة ، إذ أن أدنى المعدلات تتراوح بين ٢ و ٢،٥٠ بالمئة (الصين والهند) ، وتتجاوز أقصاها ٣ بالمئة (المكسيك وغواتيمالا) . إن البلاد ذات الازدياد السريع هي أيضاً حديثة العهد بالازدياد ، او أن نسق الازدياد لديها كان حديثاً جداً . ويمكن تفسير التغيير الذي طرأ على هذا النسق بانخفاض معدل الوفيات ورفع مستوى الولادة الى مستوى أعلى .

إن الجهد المبذول في المجال الطبي ، وحملات التلقيح ، والقضاء على الملاريا في مساحات شاسعة ، والإكثار من دور الولادة وفحص الرُضّع دورياً ، ونمو الوسائل الصحية كلّ ذلك سمح بتخفيض معدل الوفاة بنسبة تفوق ٥٠ بالمئة ،

وتضاؤل وفاة الأطفال بشكل يلفت الأنظار . ومع ذلك فإن البؤس البـــالغ الذي يعيش فيه السكان وسوء التغذية، وعدم كفاية المساكن، واستمرار الحالات المرَضية المرتفعة، جميع هذه العوامل تسبب زيادة في الوفاة لا تستطيع إخفاءها إلا جماهير السكان التي تفيض بالشباب الغض. وقد انخفض معدل الوفيات خلال العقدين السابقين الى نسب رقمية تقارب النسَب السائدة في اوروبا او شمـــال اميركا ، أو تعادلها في بعض الأحيان، وذلك لدى فئة السكان الذين يُعَدُّ معدل عمرهم أدنى بعشرين عاماً .

إن الولادة تتناسب مع الإنجاب الطبيعي ، وقد ازدادت المعدلات خـلال العقود الأخيرة ، تبعاً لتحسن الحالة الصحية العامة ، وتخفيض أسباب العقم كلياً أو جزئياً (كالقضاء على الملاريا ومعالجة الأمراض الزهرية) وفي البلاد التي تكاثر فيها النساء اللواتي يبلغن سن اليأس . ومرد الفوارق التي نسجلها بين بلد وآخر أو بين منطقة وأخرى ، الى اختلاف الأنظمة الاجتماعية والأسروية ، وتبـاين العادات والمعتقدات (كتعدد الزوجات ، ووحدة الزواج ، وحـالات التحريم من الزواج ، ومدة الترمل) ، ومدى أهمية هجرة الشباب ، وعدم المساواة في استمرار بعض الأمراض المستوطنة أو المزمنة ، وفي بعض الحـــالات شروع السلطات العامة باتخاذ إجراءات مشتركة وتخفيف الإنطـــلاق الديموغرافي عن طريق تخفيض الولادات. إن المعدلات المسجلة هي في الغالب أدنى من الحقيقة ، إذ لا يتم التصريح في الغالب إلا عن الأطفال الذين يتجاوزون خطر الوفاة في الأسابيع أو الأشهر الأولى. وتتراوح هذه المعدلات بين ٣٥ و ٥٠ بالألف . ولقد أحدث تخفيض نسبة الوفيات في الأرياف الهندية أو الافريقية ، خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ، من ٤٠٠ الى ٥٠٠ بالألف الى ٢٠٠ وأحيـاناً الى ١٠٠ بالألف ، ثورة ديموغرافية كان من أولى نتائجها حداثة سن السكان ذوي الازدياد الطبيعي المرتفع .

إن نزوح السكان الريفيين بعدد وافر الى المدن يُنمّي أيضاً الأهمية العددية

الشباب والأحداث في المدن ، ولاسيما في مناطق ضواحي المدن حيث تُشيَّد المساكن بسرعة على طريقة (الأكواخ) .

ورغم عدم دقة إحصاءات البلاد النامية ، والتفاوت بين فوارق الخطأ الذي قد ينشأ عنها ، فإنه من الممكن التمييز بين الفئات العددية داخل كتلة البلاد النامية الكبيرة ذات الازدياد الطبيعي الشديد . غير أن التحريات التي تجريها السلطات المحلية تصحح لحسن الحظ أخطاء الإحصاءات الإجمالية .

وعلى هذا الأساس ، يمكن تحديد ثلاث فئات من البلاد :

ـ البلاد ذات الإنجاب الطبيعي غير المحدود ، مع ازدياد طبيعي بطيء نسبياً بسبب استمرار المرض الدائم وارتفاع نسبة الوفيات .

ـ البلاد ذات الإنجاب الطبيعي غير المحدود وازدياد طبيعي سريع جداً (يتراوح بين ٣ و ٣،٥٠ بالمئة سنوياً) .

ـ البلاد التي تتدخل فيها السلطات العامة لتخفيض الولادات والتي يصبح التزايد الطبيعي فيها بطيئاً .

على أن تدخّل بعض العوامل الطبيعية المحددة للنسل ، والتدابير المتخذة لتخفيض نسبة الولادات ، تعقد الى حد ما هذا التصنيف .

١ ـ البلاد التي خفّ فيها الازدياد الطبيعي بوسائل تقليدية . ـ إنها تلك البلاد التي لا يحول دون الإنجاب الطبيعي فيها سوى العادات والمعتقدات . ولكن انتشار الوسائل الطبية والصحية ليس متساوياً في جميع الأمكنة . فالاضطرابات السياسية ، والحروب مسؤولة مباشرة عن زيادة الوفيات وسوء أوضاع الحياة المادية ، مما يؤخر تأثير النشاط الطبي والاجتماعي ذات النفع العام ، وتطهير البيئة ، وتمنع بالتالي إنشاء أُسَر مستقرة . وتتميز البلاد غير المجهزة بشكل كافٍ ، والمعرَّضة الى الاضطرابات بشكل مستمر ، بنسبة وفيات مرتفعة ، ونسبة قوية من وفاة الاطفال ، بالاضافة الى نسبة ولادات منخفضة من جراء الأمراض الدائمة .

توزيع بعض السكان حسب فئات الأعمار

(يُقابَل مع البيان السابق)

	أقل من ١٥ عامـاً	من ١٥ الى ١٩ عاماً	من ٢٠ الى ٣٩ عاماً	من ٤٠ الى ٥٩ عاماً	أكثر من ٦٠ عاماً
غانا	٤٥	٨	٣٠	١٢	٥
الجمهورية العربية المتحدة	٤٢	٨	٢٧	١٧	٦
تونس	٤١	٩	٢٨	١٦,٥٠	٥,٥٠
المكسيك . . .	٤٣,٥٠	١١	٢٧	١٢	٦,٥٠
المارتينيك . .	٤٢	٩	٢٦	١٦	٧
البيرو	٤٤,٥٠	١٠,٥٠	٢٨	١٣	٤
تركيا	٤٠,٥٠	٨,٥٠	٣٠	١٤	٧
ايران	٤٢	٧,٥٠	٢٨	١٥	٧,٥٠
ماليزيا	٤٣	٩,٥٠	٢٧	١٥	٥,٥٠
الباكستان . . .	٤٥	٨	٢٧,٥٠	١٥	٤,٥٠

وتعدّ الكونغو – حتى قبل نشوب الحوادث التي جرت في الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٤ – مثالاً بارزاً لهذا النموذج من البلاد . والتحريات في هذا الصدد تعطي نتائج أضمن من التعداد الإحصائي، وهي تشير الى معدلات ولادة أدنى من ٤٥ بالألف ، ومعدلات في الوفيات تقارب الـ ٢٥ بالألف . وتبلغ وفيات الاطفال نسبة ٢٠٠ بالألف . أما معدل الازدياد الطبيعي فهو بنسبة ٢ بالمئة ، فضلاً عن أن طابع السكان لا يعكس نضارة الشباب التي تتمتع بها البلاد المتوافرة فيها الوسائل الصحية والتي تنهكها وفاة الاطفال .

وفي آسيا ، يمكن اتخاذ كمبوديا مثالاً لدراستنا ، إذ أن نسبة الولادات ، الثابتة بوسائل التحقيق والأبحاث ، تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ بالألف ، وتزيد نسبة الوفيات على ٢٠ بالألف (علماً بأن وفيات الاطفال تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ بالألف) . ويمكن تطبيق هذه الأرقام على فييتنام الجنوبية ، بصرف النظر عن زيادة الوفيات الناشئة عن الحرب والاضطرابات الداخلية . أما الازدياد الطبيعي للسكان فإنه يتراوح بين ٢ و ٢،٥٠ بالمئة سنوياً .

ونجد في أميركا الجنوبية – حيث الجو السياسي أكثر هدوءاً [١] – وضعاً مماثلاً من الناحية الديموغرافية في الباراغواي ، حيث أثبتت الإحصاءات الكاملة أن معدل الولادات يبلغ تقريباً ٤٥ بالألف، ومعدل الوفيات يقارب ٢٠ بالألف، وأن وفاة الاطفال يتجاوز ١٠٠ بالألف. أما الازدياد الطبيعي فهو بنسبة ٢،٥٠ بالمئة تقريباً .

ويمكن تعميم هذه الأمثلة الثلاثة المنتخبة عمداً في القارات النامية الثلاث ، بعد إجراء التحقيقات الدقيقة على المستوى الاقليمي ، إذ أن قسماً كبيراً من افريقيا ، وجنوب آسيا ومجموعة جزر جنوب شرقي آسيا ، وأميركا الاستوائية ،

---

١ – أستغرب رأي المؤلف في هذا الشأن ، لأن أميركا الجنوبية مشهورة بتعدد انقلاباتها العسكرية واضطراب حياتها السياسية ، مع الاعتراف بعدم اشتراكها بالحربين العالميتين .
(المترجم)

وخاصة مناطق نهر الأمازون وجبال الآند، تتوافر فيها الأوضاع نفسها ، رغم أن الإحصاءات المبلية على بيانات غير كاملة او على تحليل الوضع في مناطق المدن التي تتمتع بأوضاع صحية أفضل ، تتجه نحو إعطاء صورة مختلفة عن الحقيقة .

٢ — البــــلاد ذات الازدياد الطبيعي الحر في ظروف صحية ملائمة . — لقد تحققت الأوضاع الطبية والاجتماعية لزيادة السكان القصوى ، في عدد كبير من بلاد العالم الواقعة معظمها في القارة الاميركية ، وذلك دون ان يطرأ ما يغير تصرف السكان او عقليتهم لحملهم على الرغبة في تحديد هذا الازدياد . إن معدل الولادات لدى السكان السالمين من الأمراض المزمنـــة ومن أهم عوامل العقم الطبيعي، يقارب نسبة ٥٠ بالألف لدىالفئات المؤلفة من عناصر اقليمية معتدلة. وتزداد هـــذه النسبة بحيث تبلغ أرقاماً أعلى لدى فئات (المهاجرين الأوائل) حيث يسود لديهم عنصر الشباب . وتنخفض نسبة الوفاة كلما كان السكان متمتعين بحيوية الشباب ، وكلما انخفضت نسبة وفـاة الاطفال الى ١٠ بالألف ، وأحياناً الى أقل من ذلك . وفي هـــذه الظروف يبلغ معدل الازدياد الطبيعي الأقصى نسبة ٤ بالمئـة في الأقاليم التي تنعم بأوضاع أكثر ملاءمة ، وتهبط الى ٣ او ٣،٥٠ بالمئة في سائر الدول. إن مثل هذه الازديادات الطبيعية السنوية تؤدي الى مضاعفة عدد السكان في أقل من جيل واحد ، هذا مع أخذنا بعين الاعتبار تطبيق حساب الفائدة المركبة على زيادة السكان السنوية .

٣ — البلاد التي تقوم فيها اجراءات تحديد الولادات . — لقد اجتاحت الثورة الديموغرافية بـــلاد الصين كما اجتاحتها التغييرات السياسية والاجتماعية العميقة الأثر ، إذ بلغ معدل الولادة الطبيعية نسبة ٤٥ بالألف ، وهبطت نسبة الوفيات الى ١٢ او ١٠ بالألف، وهذا يضمن ازدياداً طبيعياً يقارب نسبة ٣،٥٠ بالمئة سنوياً ، أي أكثر من ٢٥ مليون نسمة. ولا شك في أن الاقتصاد الصيني لا يتحمل هـــذه السرعة في الازدياد . ويبدو أن الاسرة الصينية حاولت تحديد نسلها ، فجأةً ، ومنذ عدة عقود . لقد كان معدل الولادة منذ خمسة عشر عاماً

معدل الولادة والوفاة وازدياد السكان الطبيعي

في بعض البلاد ، خلال عام ١٩٦٠

	معدل الولادة	معدل الوفاة	معدل الازدياد الطبيعي
المكسيك . .	٤٦	١٠،٤٠	٣٤
كوستاريكا . .	٥٠،٢٠	٨،٥٠	٤٢
سلفادور . .	٤٩،٩٠	١٠،٥٠	٣٤
اكوادور . .	٤٤،٢٠	١٣،٥٠	٣٠،٧٠
كولومبيا . .	٤٣،٤٠	١٢،٢٠	٣١،٢٠
الفيليبين . .	٥١	١٥	٣٦
بولينيزيا الفرنسية	٤٥	١١	٣٤

أدنى من ٤٠ بالألف أي بين ٣٥ و ٣٧ بالألف . إن وطأة الازدياد الطبيعي ، حتى ولو كان بنسبة ٢،٥٠ بالمئة ، يلحق الضرر بأي مشروع إجمالي للتجهيز الوطني او لنمو المرافق العامة . وإذا كان صحيحاً أن الصين تستطيع – بفضل طاقة مواردها وتمكنها من إنشاء اقتصاد منظم – أن تتوقع نظرياً ودون أي قلق تجاوز المليار من السكان في عام ٢٠٠٠ ، فهي عاجزة عن ان تضمن في آن واحد تجهيز مرافقها ومعيشة الازدياد السنوي للسكان الذي سيبلغ ٨٠٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ . وتحاول الحكومة الصينية جهدها للتخفيف من الازدياد الطبيعي للسكان بطرق مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة ، كتشجيع عمل النساء ، وإقرار مشروعية الإجهاض فيحالات معينة يحددها الأطباء والسلطات الادارية المحلية ، وتأخير سن الزواج ، والقيام بشكل خاص بدعاية إعلامية لحمل السكان على تخفيض الولادات. وقد ثار كثير من الجدل حول نتائج هذه الجهود المبذولة. غير أنه يبدو من الثابت أن معدلات الولادة قد تدنت اليوم الى نسبة ٣٥ بالألف، وإذا تذكرنا أن نسبة الوفاة تتراوح بين ١١ و١٢ بالألف فان الازدياد

الطبيعي يتدنى الى حدود ٢ بالمئة ، وهـذا يُعدُّ حقاً الحد الأعلى المتناسب مع التمويل الذاتي لنمو البلاد .

ولقد اصطدمت الهند بمصاعب مماثلة ، وإنما تتميز بطابع البطء من حيث الأرقام، مع وسائل أقل أهمية في سبيل تخفيض نسبة الولادة . وتنطوي الهند، في الواقع ، على إحدى حالات التداخل بين تأثير البيئة والنشاط الحيوي، وبين الاجراءات التي تقرر لتخفيض نسبة الولادات . فالحالة الصحية تُعَدُّ ناقصة في معظم أنحاء البلاد، كما أن نسبة وفاة الأطفال مرتفعة. على أن عدم السماح بزواج الأرامل يسهم في تحديد إمكانية الإنجاب لدى النساء. ومع ذلك فإن نسبة الولادة (العفوية) ظلت مرتفعة ، وقد قدرت بين ٤٠ و٤٥ بالألف ، وهي نسبة أعلى من المعدل المسجل والمنشور رسمياً . ولكن نسبة الوفـــاة ظلت أيضاً قوية إذ تتراوح بين ٢٠ و٢٣ بالألف تقريباً . غير أنه من المتوقع أن ينخفض معـــدل الوفاة ، ولو بشكل قاسٍ ، في حال التغلب على أسبابهـا ، ولاسيما بالقضاء على الملاريا ، وإرغام السكان بشكل فعّال على إجراء التلقيح .

وفي هذه الحالة يمكن أن يتحول الازدياد الطبيعي ، خـــلال فترة وجيزة جداً ، من ٢ و٢,٥٠ بالمئة الى ٣,٥٠ بالمئة ، وهذا يُعَرِّض للخطر جميع مـا تقوم به الحكومة الهندية من مشروعات تنمية تُعَدُّ عسيرة جـداً . وفضلاً عن ذلك ، فإنه يُخشى عودة شبح المجاعة التي عانتها البلاد حتى مطلع هـذا القرن ، رغم المساعدات الأجنبية التي كانت وما زالت لا مندوحة عنها لتأمين غـــذاء السكان اليومي . وهذه الأوضاع تجعلنا ندرك قيمة الاهتمام الذي تبذله الحكومة الهندية لتوعية السكان حول إنجاب الأطفال وتنميـة الأسَر . إن بعض القرى النموذجية قد أفادت من حملات الإعلام المنظمة وحصلت على الوسائل المـــادية لتحديد الحمل . ولكن ما زالت المهمة المطلوب إنجازها كبيرة بالنسبة لسكانٍ معظمهم ريفيون، ويبلغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة (وقد كان عددهم ٤٦٨ مليون نسمة في منتصف عام١٩٦٤، ومن المتوقع أن يبلغوا ٦٦١مليون نسمة عام١٩٨٠).

والموضوع نفسه قيد الاهتمام في افريقيا الشمالية ، وإنما بدرجة اخف . ان الحكومة التونسية قامت وحدها ، حتى الآن ، بحملة رصينة لتحديد الولادات في سبيل تخفيف ضغط الازدياد الطبيعي — ونسبته ٣،٢ بالمئة — على الاقتصاد، (علماً بأن معدل الولادات هو ٤٣ بالألف وان معدل الوفيات هو ١١ بالألف).

ويبدو ان الازدياد الطبيعي لن يتناقص في المستقبل القريب ، بشكل ملحوظ ، في البلاد التي تتميز حالياً بمعدلات عالية جداً . وحتى في حالات الشروع بتخفيض الولادة ، فان هذا التدبير يرافقه انخفاض في الوفاة يحول دون تحقيق النتيجة المتوخاة. إن مثال اليابان — التي تعدّ نموذجاً استثنائياً — يؤيد ذلك بشكل واضح، رغم كونها بلداً صناعياً ومتحضراً لاقت فيه حملات الدعاية في سبيل تخفيض الولادة صدىً ممتازاً . ولم ينخفض معدل الازدياد الطبيعي الذي كان بنسبة ٢ بالمئة قبل الحرب العالمية الثانية (نسبة الولادة ٣٨ بالألف ونسبة الوفاة ١٨ بالألف) إلا الى ١ بالمئة ، لأن نسبة الوفاة انخفضت الى ٠،٨ بالمئة، في حين أن الولادة انخفضت من ٣٨ بالألف عام ١٩٢٦ الى ١٧ بالألف عام ١٩٦٠ . ولذلك لا يمكن في أي حال بحث تعديل جذري للتطور الديموغرافي . الاقتصادية التي يثيرها الازدياد الديموغرافي يمكن تبسيطها قليلاً ولكن لا يمكن القضايا إن حلها كلياً .

٢ هجرة السكان

إن تاريخ البشرية مؤلف من سلسلة طويلة من الهجرات جرت في تواريخ مجهولة من أزمنة ما قبل التاريخ وبداية التاريخ . والذي نعرفه حتى الآن أن المركزين الأولين لإسكان البشر هما افريقيا الوسطى وأندونيسيا مع جنوب شرقي آسيا . وما أكثر الهجرات التي تمّت ، والتي نجهل عنها كل شيء في سبيل نقل الناس الى القارة الاميركية ، وإلى حدود المناطق الجليدية حيث كانوا يصطادون الأيائل . كم من هجرات فرضتها تغيرات المناخات التي تحتفظ بآثارها في النقوش المحفورة على الصخور في العصور الحجرية وما بعدها .

وتنحصر مهمة عالم الجغرافيا بدراسة الهجرات المعاصرة ، وليس من السهل تحديد مدى تطبيقها ، تبعاً لاتساع تغير الهجرات واختلاف أشكالها خلال نصف قرن . ولسنا نبالغ اذا قلنا إن احتلال العالم قد تمّ في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مع انتقال السكان الى أميركا الشمالية ، وسيبيريا ومنشوريا . ومن حقنا ان نرى في الهجرات الكبيرة التي قام بها الاوروبيون نحو الولايات المتحدة وكندا ، والمناطق الجنوبية وسيبيريا ، قبل الحرب العالمية

الاولى، والهجرات الصينية الى منشوريا ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٠ ، ختام سلسلة شُرع بها لدى الغزوات الهندية - الاوروبية خلال الألف سنة الاولى التي سبقت عصرنا الحاضر . أمـا الزمن الحاضر ، بمعناه الضيق الذي ينحصر بمدة جيل واحد ، فهو ينطوي على ثلاثة أنواع من الهجرات : فالنوع الأول عَرَضي لأنه نتيجة تنقلات فرضها قرار سياسي إثر نشوب حرب بين فئتين وطنيتين . والنوع الثاني يتعلق بتنقلات لمدد متفاوتة تلبية لطلب اليد العاملة غالباً من الفئة غير المتخصصة . والنوع الثالث يُعـد امتداداً لهجرات الإعمار الكبرى التي جرت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين : أي الهجرات الدولية والقارية والتي تتصف مبدئياً بكونها نهائية .

١ – نقـــل السكان

تتناول أهم تحركات السكان ، في عصرنا الحديث ، نقل السكان الذي فرضته القرارات السياسية إثر الحرب العالمية الثانية . ولا نجد له بعـد الحرب العالمية الاولى سوى مثـال واحد ، وهو تبادل السكان اليونان والأتراك المقيمين على طرَفَيْ بحر إيجه . إن المعاهدات التي رسمت الخريطة السياسية لأوروبا الوسطى والشرقية في تلك الحقبة من الزمن ، قـد أحدثت تسويات بين سلخ قسم من الأراضي الوطنية ، وإلحاق (أقليات وطنية) بدول ذات حدود معينة لجعلها قابلة للحياة عسكرياً واقتصادياً . غير أن إخفاق هـذه التجربة قد أدّى الى تعميم اسلوب تجميع الفئات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية . وقـد نشأ عن ذلك نقل أعداد كثيفة من السكان تناول ملايين النـاس ، منهم عشرة ملايين ألماني ، ومليون ونصف بولوني ، وذلك قبل التمكن من تطبيق المبـدأ المقرر بشكل مطلق وجذري . وكذلك فإن عشرة ملايين من الهنود الهندوسيين والهنود المسلمين قد بدلوا إقامتهم ، بحيث تجمعت الفئة الاولى في الاتحاد الهندي ، وتجمعت الفئة الثانية في الباكستان (وقـد بقي بعض الأقليات في كل من هذين البلدين) . إن نقل عشرين أو خمسة وعشرين مليون شخص ، بعد نفي جماهير غفيرة من السكان بعد الحرب ، وصعوبة توطين الأشخاص المنقولين ، أي جميع

الذين لم يتسنّ لهم الاستقرار في بلدهم الأصلي بسبب ما حدث فيها من تعديلات سياسية واجتماعية ، بالإضافة الى بضعة ملايين من اللاجئين السيـــاسيين ، جميع هؤلاء يشكلون حركة سكان يفوقون عددياً ما كنا نعده بمثابة حادث هجرة ذي حجم أولي ، كانطلاق مليون اوروبي الى اميركا بقسميهـــا الشمالي والجنوبي في مطلع القرن العشرين .

ومع ذلك ، فإن التحركات قد تمت في إطار جغرافي أضيق ، إذ أن إغلاق أبواب شمال اميركا أمام الهجرة الكثيفة ، وهجرة الأشخـاص غير المنتخبين ، وقد اقتضى إعادة توزيع معظم الأشخاص المنقولين وتوطينهم في اوروبا . وقد استوعبت جمهورية المانيا الاتحادية بشكل مذهل المواطنين الالمان القـادمين من بولونيا والسوديت والنازحين من جمهورية المانيا الديموقراطية ، وقُبِلَ قسم ضئيل من المهاجرين في بلاد ما وراء البحار ، وذلك ، إما بعد إقامة طويلة ، أو بعد جمعهم في معسكرات بغرض إعادة تثقيفهم ومن ثم انتقاء الصالح منهم ، أو بعد قبولهم في أول بلد مضيف . وقد انتهت عام ١٩٥٥ أكبر موجة من تنقـــلات السكان المنبثقة عن تصفية الحرب ، غير أنها لم تتناول اوستراليا واميركا الشمالية والجنوبية إلا بنسبة ضئيلة جداً .

وثمة ظاهرة أخرى للهجرة الناشئة عن أسباب سياسية كالتي رافقت تصفية المستعمرات . وهي تشتمـــل على مرحلتين : أولاً عودة بعض الاوروبيين الى بلادهم ، ومن ثم قيام القسم الآخر منهم بمغامرات فيما وراء البحار ، وخاصة في جنوب اميركا . فأولى حركة من هـــذا النوع تناولت الهولنديين المقيمين في اندونيسيا ، وقد أدى انسحابهم الى عودة فئة صغيرة من السكان الأصليين الى وطنهم الأول بعد أن أقصتهم الأحداث عنه . وأحدث نقل للسكان الاوروبيين هو الذي تمّ في افريقيا الشمالية ، وخاصة من الجزائر الى فرنسا (على الغالب) [١] ويبلغ عددهم أقل من مليون نسمة . وقد استقبلت الأرجنتين

---

١ - يضاف الى ذلك نقل الايطاليين المقيمين في ليبيا الى وطنهم الأصلي بعد تأميم ممتلكاتهم عام ١٩٧٠ . (المترجم)

والبرازيل بمض فئات من هؤلاء المستعمرين الجزائريين .

وفي الطرف الثاني من العالم، قاست اليابان الأحداث نفسها ، إذ رافق انهيار امبراطوريتها ، إثر الحرب العالمية الثانية ، عودة المواطنين اليابانيين الذين كانوا هاجروا الى كوريا ، وجزر المحيط الهادىء وجزيرة سخالين .

وتبدو مختلف هـذه الحركات ، الى حد ما ، بمثابة تجمّع الفئات الوطنية في اقليمهم التاريخي، وختام مغامراتهم الكبيرة التي قاموا بها في القرن التاسع عشر، والمبنية في آن واحد على غزو اقتصادي وسياسي وعلى هجرة عـدد متفاوت من السكان تبعاً لطبيعة الاستعمار ، كأن يكون « استعمار إسكان » ، كما كان الأمر في الجزائر، او « استعمار استثمار» كما كان الأمر في أندونيسيا ، حيث كان يؤلف الهولنديون كياناً يوجه السكان الأصليين في الأعمال المنتجة الحديثة .

٢ ـــ الهجرات الاقتصادية المؤقتة

عندما لا يرغب المستخدِم او السلطة التي تتولى الوصاية على المستخدِم ، ان تأخذ على عاتقها إقامة مزيد من السكان يتفق مع حاجتهم الى اليد العـــاملة ، وتأمين مستلزماتهم الاجتماعية ، فإن أبسط حل لمشكلة الاستخدام المباشر ، هو اللجوء الى استقدام مهاجرين مؤقتين من العمال ، وذلك باستدعاء شباب يتمتعون بكامل قوتهم للعمل ، على ألاّ يظلوا في البلاد أكثر من عدد ضئيل من السنوات ، وأن يستعاض عنهم على أساس تبديل الفئات او الاشخاص . ولا تسمى الهجرة، في هذه الحالة ، هجرة إسكان ، وإنما هجرة عمال تتناول أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاماً. فالبلاد التي تقدم اليد العاملة تجد في هذه الهجرة تخفيفاً لضغط الاستخدام لديها وموردأ للربح الإضافي ، وهي في الغالب بلاد متخلفة اقتصادياً ، دون ان تكون بلاداً ناميـة بكل معنى الكلمة ، وذات ضغط في السكان الريفيين . إن الاسرة الريفية ، ذات العدد الوفير في الغالب ، توافق على هجرة قسم من أبنائها لمدة بضع سنوات ، لقاء إرسال كمية من الدراهم من أصل اجورهم لتأمين معيشة بقيـة الاسرة التي بقيت في القرية . وفي الواقع ، إن المهاجرين هم عمـــال غير

متخصصين ، ترغب فيهم البلاد ذات الاقتصاد المتقدم التي لا يقبل سكانها القيام بأعمال وضيعة وضئيلة الأجر . وعليهم ان يقبلوا أكثر المهـام كراهية ، وغالباً غير الصحية او المحفوفة بالخطر ، لقـاء اجور قريبة من الحد الأدنى الذي ضمنه القـانون . ولكي يتمكنوا من تحويل المبـالغ الطائلة الى بلدهم الأصلي ، فإنهم يضطرون الى تحمّل ظروف معيشة بائسة : كالإقامة في مساكن جماعية في أسوأ أوضاع عدم الرفاهية وفقدان الشروط الصحية ، فضلاً عن نقص في التغـذية وارتداء ألبسة غير كافية لمجابهة شروط العمل والمناخ المفروضة عليهم . وبالاضافة الى كل ذلك ، فان هذه الهجرة تعاني كثيراً من شدة الأخطار وقسوة الأمراض .

والهجرة في اوروبا تتناول سكان إيطاليا الجنوبية ، خاصة سكان جزيرتي صقلية وساردينيا الذين يعملون في المناجم الفرنسية والالمانيـة والإيطالية ، وفي ورشات الأشغال العـامة ، وهجرة الاسبانيين والبرتغاليين الذين يقومون بالعمل ذاته ، او في ورشات الغابات والبناء ، وفي الاستثمارات الزراعية الكبيرة .

وتستقبل اوروبا أيضاً مهاجرين مؤقتين من القارات المجاورة ، وفي مقدمتهم عمال من شمال افريقيا (التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي) ولا سيما من منطقتي القبائل او الاوريس، للعمل في المناجم ، والصناعة الكيماوية ، ومصانع الكهرباء والغاز ، والخطوط الحديدية ، الخ ... وهم يَفِدون اليوم الى فرنسا بصفة عمال أجانب ، كما يفدون الى بلجيكا وألمانيا . وقد انضمّ اليهم بعض الزنوج الافريقيين من بلاد السنغال او مالي . وتستخدم انكلترا عمالاً من جامايكا ، ولوحظ منـذ عام ١٩٦٠ أسماء عمال أتراك ، في سجلات عمال المؤسسات ، ولا سيما في جمهورية المانيا الاتحادية .

أما في الولايات المتحدة ، حيث يشكل السكان الزنوج الاحتياطي التقليدي للعمال الذين يكلفون بشكل خاص بأدنى مستويات العمل ، فقـد تبين من الضروري اللجوء الى مصادر أخرى لليد العاملة للقيام بالأعمال التي ترفض (الفئة المتطورة) القيام بها ، والتي يعهد بها في الغالب الى عمال قادمين من بورتوريكو .

وقد جرت هجرات من هذا النوع في المناطق الاستوائية ، ونشأت عن الحاجة الى اليد العاملة في المزارع او الشركات الصناعية او المناجم التي يدير شؤونها الاوروبيون . وأبرز هذه الهجرات هي التي ساقت خلال ثلاثين عاماً قوافل الافريقيين الشباب على طرق تمتد مئات الكيلومترات وتبلغ أحياناً ألف كيلومتر ، وتؤدي الى مناجم النحاس في كاتانغا وروديسيا . واستخدم الاوستراليون ، قبل الحرب العالمية الثانية ، مهاجرين مؤقتين من الهنود في مزارع قصب السكر في المنطقة الاستوائية من قارتهم . وقد كان همّهم الأكبر تجنب استقرار الهنود في اوستراليا والإقامة فيها ، ولذلك حرصوا على إضفاء الطابع الوقتي الصرف على هذه الهجرة .

وتتميز جميع هذه الهجرات بطابع مشترك ، ذلك أنها عقيمة بالنسبة الى العمال المضطرين للعيش خلال عدة سنوات بشكل غير طبيعي ، معرّضين لجميع أنواع الإغراءات والإذلال ، وتعيد الى بلاد المنشأ نسبة عالية من الاشخاص بعد ان يعتريهم الفساد والذل وانحطاط الأخلاق. إن تغير أنواع الاستخدام في سوق العمل ينعكس مباشرةً على حركات الهجرة هذه التي أخذت تتباطأ حالياً في اوروبا الغربية .

أما هجرة الفنيين والاختصائيين فهي تختلف عنها كلياً . وليس من شبه بينها وبين الهجرات الآنفة الذكر سوى قصر مدة الهجرة (بضع سنوات) . وهي تتناول أشخاصاً تخصصوا في مجال معين ، فتستدعيهم الحكومات او الشركات الصناعية ، او الشركات التجارية لممارسة نشاطهم خارج بلدهم الأصلي . وتختلف أشكال هذا الاستدعاء : فهي تارة القيام بمهمة لدى مؤسسة ، وطوراً الوضع تحت تصرف حكومة او مؤسسة تجارية أجنبية ، او أحياناً تقديم المساعدة الفنية ، الخ ... ويشمل حالياً هذا المجال قسماً كبيراً من هجرة الاوروبيين والاميركيين الشماليين ، وهو يقتضي من المعنيين مستوىً مرتفعاً ، وأحياناً مرتفعاً جداً من الاختصاص الفني والمهني . ولذلك فهو محصور بالدول المتقدمة

علمياً . وقد اكتسبت بعض الدول شهرة عالمية كبيرة تمكنها من تلبية طلبات الفنيين والمختصين في مجالات محددة: كهولندا والدول الاسكندينافية، وسويسرا، وإيطاليا ، فضلاً عن البلاد الصناعية الكبرى[1] .

٣ – الهجرات الدائمية الكبيرة

لا يمكن التمييز بين الهجرات الدائمية والهجرات المؤقتة إلا بعد حصولها . وفي الواقع ، إن قسماً من المهاجرين المؤقتين يستقرون في البلد المضيف عندما تحملهم المصلحة الاقتصادية على ذلك ، ويسمح لهم القانون بالاستيطان . وإنه من الصعب دائماً ان نميز في فرنسا مثلاً بين مهاجر إيطالي مؤقت وبين مهاجر مستقر، ولا سيا أنه يجهل هو نفسه في الغالب ، عند إقدامه على الهجرة ، فيما اذا كان سيعود الى وطنه او اذا كان سيقيم في البلد المضيف فيستقدم اليه اسرته او يتزوج فيه . والأمر يختلف في حالات الهجرة الى ما وراء البحار ، إذ أن نفقات السفر تدفع من قِبَل مكتب الهجرة او من قِبَل المستخدِم الذي يمنح المهاجر عقداً للعمل ، وهذا ما يجعل أمر العودة موضع الشك . فإذا نجح المهاجر وحصل بسهولة على مبلغ نفقات السفر ، فإن نجاحه بالذات يغريه بالبقاء في البلد المضيف. أما اذا كانت معيشته محاطة بهالة من الصعوبات ، فإن رغبته في العودة تصطدم دائماً بمشكلة الحصول على ثمن بطاقة السفر ، والدراهم التي يحتاج اليها للعيش وللاستقرار في وطنه الأصلي .

وينتمي المهاجر، كما هو الأمر في المثال السابق، الى منطقة ريفية في الغالب، تتميز بنسبة عالية من السكان بالنسبة الى الدخل الاقليمي، وهو فلاح لا يتمتع بأي تدريب مِهَني ، ما لم يكن قد مرّ في بلده وقبل هجرته بمرحلة عمل في ورشة بناء ، او في مصنع (وهذا وضع سكان جنوب إيطاليا ، الذين يعملون في الشمال خلال بضع سنوات ، ومن ثم يهاجرون بعد ان يكونوا قد اكتسبوا

---

١ – ويضاف الى هذه البلاد الاتحاد السوفياتي وبعض بلاد اوروبا الشرقية واليابان الخ ... (المترجم)

خبرة مهنية) . غير أن الحاجة محدودة ، في يومنا الحاضر ، الى اليد العاملة المجردة من الخبرة المهنية . وفي بداية فترة استثمار البوكسيت في غويانا البريطانية ، نقلوا اليها عمالاً من الهنود استقروا فيها بعد في البلاد . ولكن معظم الدول الكبرى تملك اليد العاملة القوية ، حتى تلك التي تولت إيجاد « مناطق جديدة » ، او إحداث قطاع صناعي عن طريق إنشاء المصانع ، او مدّ خطوط حديدية ، او فتح طرقات كبيرة ، كما فعلت البرازيل مثلاً . إن أوضاع النمو والتطور قد حصرت الحاجة الى عمال غير متخصصين ، بالبلاد المتقدمة ، ذات معدل ازدياد معتدل في الولادة ، والتي يرفض سكانها المواطنون القيام بأعمال وضيعة . ولكن هذه البلاد ، وأوروبا بصورة خاصة ، تفضل المهاجرين المؤقتين على المهاجرين الدائمين . ومع ذلك ، فإن فرنسا تحتفظ بفئات عديدة من سكان البحر الأبيض المتوسط ، كالإيطاليين ، والاسبان ، والبرتغاليين . وتُعدّ ، لهذا السبب ، مثالاً للبلد الذي يتعذر فيه التمييز بشكل موضوعي بين الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة .

والبلاد التي كانت تُعدّ « بلاداً حديثة » في مطلع هذا القرن ، وكانت بحاجة الى اليد العاملة القوية لزراعة أراضيها ، وإنشاء التجهيزات الأساسية ، أصبحت اليوم تستعمل الآلات الميكانيكية ، ولذلك فقد أغلقت أبوابها أمام المهاجرين المجردين من الخبرة المهنية . فالهجرة بين القارات هي اليوم أقل مما كانت عليه في مطلع هذا القرن ، ومحصورة بالعمال والفنيين وموظفي ادارة المؤسسات التجارية والاقتصادية . وأصبح مصدرها محصوراً بالبلاد المتقدمة التي لا تتردد في تهيئة من يرغب في الهجرة مستقبلاً ، وتدريبهم على العمل الذي سيقومون به فيما وراء البحار : كهولندا ، والبلاد الاسكندينافية ، والمانيا ، الخ ...

وما زالت الولايات المتحدة وكندا تقبل عدداً قليلاً من هذه الفئة ذات الأصل الاوروبي . وكذلك تستقبل اوستراليا أيضاً العمال المهنيين وموظفي إدارة المؤسسات المختلفة ، مع تفضيلها الانكلوسكسونيين بشكل خاص . وتستقبل

البرازيل والأرجنتين الفنيين والمهندسين ورؤساء مؤسسات الاستثمار الزراعي المتصفين بالخبرة اللازمة ، والمزودين برؤوس أموال كافية . وتختلط هـذه الفئة من هجرة الفنيين بالتنقلات المؤقتة التي يقوم بها الأشخاص الموظفون لدى المؤسسات ذات الطابع الدولي [1] او الذين استُقدِموا للقيام بأعمال فنية مختلفة .

وثمة نوع جديد من الهجرة ذات طابع عالمي ، وهو هجرة التجار . فكثير من البلاد تشجع هجرة تجار الجملة وصغار التجار الى بعض مناطق معينة : فالتجار السوريون واللبنانيون يملأون افريقيا ، ويعمل التجار الهنود في مدغشقر . أما التجار الصينيون فإنهم منتشرون في جنوب شرقي آسيا . وفي شمال افريقيا ، يحتل الموزابيط والجربيين مركزاً هاماً في التجارة الثانوية في المدن .

ومهما يكن الأمر ، فإن نتيجة هذه الهجرات (أي الفرق في كل بلد بين عدد الوافدين وعدد المهاجرين) تُعدُّ اليوم ضئيلة جداً . إن أميركا الشمالية تستقبل سنوياً أقل من ٤٠٠ الف مهاجر ، وتستقبل أميركا الجنوبية مئة الف مهاجر ، وتستقبل اوستراليا وزيلانده الجديدة ١٥٠ الف مهاجر ، بحيث يبلغ مجموعهم ٦٥٠ الف مهاجر ، وهو عـدد يمثل أقل من جزء من مئة من الازدياد السنوي لسكان العالم . إذاً ، فإن حركات الهجرة الطارئة — والتي تسمح بها قوانين مختلف الدول — لا يمكن ان تُعدّ اليوم بمثابة حل للمعضلات التي يثيرها ازدياد السكان في البلاد العاجزة عن تأمين معيشتهم ورفع مستوى الأجيال المتزايدة إن الهجرة بين القارات كانت تؤلف في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وسيلة لتخفيف زيادة السكان النسبية في مناطق اوروبا الريفية (اوروبا الشرقية والجنوبية) ولكن مهاجري الدول التي تتميز بشدة كثافتها ، كالهند والصين ، كانوا في الوقت نفسه غير مقبولين . وفي يومنا هـذا ، تُعدُّ الهجرة مغامرة لا تقوم بها إلا أقلية ضئيلة . أما بالنسبة للكثيرين ، فإن الهجرة المنظمة مسبقاً ، لا تنطوي على أي مجازفة .

---

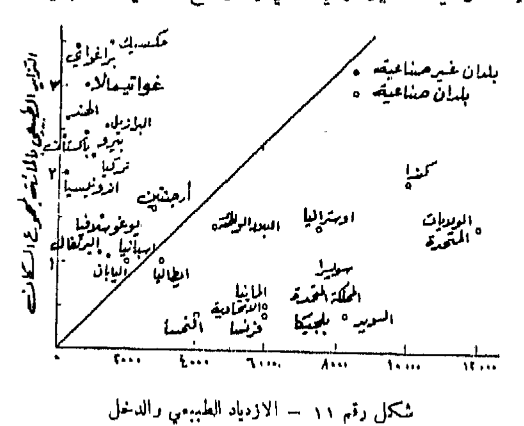
١ — الخبراء الدوليون التابعون لمختلف مؤسسات منظمة الامم المتحدة . (المترجم)

خلاصة البحث

وفي نهاية هذه الدراسة التي تولينا فيها وصف توزيع سكان العالم ومدى حيويتهم، لا بد لنا من إبداء بعض الملاحظات وطرح بعض الأسئلة. إن المقارنة بين خريطة توزيع الدخول، الموضوعة بشكل موجز بالاستناد الى المعطيات التي تنشرها مختلف الدول على أساس دخلها الوطني، تظهر تناقضاً كبيراً. ومردّ ذلك الى سببين: أولهما الازدياد المستمر في الدخل الوطني للبلاد الصناعية مقابل ضآلة واردات البلاد النامية، وثانيهما عدم المساواة في ازدياد سكان هاتين الفئتين من البلاد خلال النصف الأول من هذا القرن. وإذا انتقلنا من مجرد المقارنة بين المعطيات الإجمالية الى فحص الناتج النظري للدخل الفردي فإن تنوّع العالم الحاضر، ولا سيا ازدواجه، يظهران بشكل مفجع: إن التطور خلال العقود الأخيرة ما زال يبعث على القلق، إذ رغم الجهود التي بذلتها البلاد النامية التي تفهمت معضلاتها، ورغم المساعدة الناقصة التي ما زالت تقدمها لها البلاد الصناعية، فان الهوّة بينهما ما زالت تزداد عمقاً.

وهذا ما يحملنا على ان نبني على معطيات دقيقة القضايا النظرية لزيادة السكان، والحد الأعلى للسكان. وإذا كان صحيحاً أنه لا يوجد، ولا يمكن ان يحصل زيادة في السكان على ظهر البسيطة، في مستقبل يمكن ان يتنبأ بها العقل، فما من شك في أن بعض المناطق في العالم قد بلغت او تجاوزت أيضاً عدد السكان الذين تسمح بإعاشتهم بشكل لائق الظروف الراهنة لاستثمار مواردها الطبيعية واستغلال قوة الإنتاج المتمثلة بسكانها الذين ما زالوا في سن القوة والنشاط. إن

هـذه المناطق هي دائماً تلك البلاد التي يتضاعف عدد سكانها خلال جيل واحد او في أقل من خمسين عاماً . وبالفعل تعاني هـذه البلاد وضعاً جدياً من زيادة نسبية في السكان تزداد خطورة عاماً بعد عام . غير أنه ، في الوقت الراهن ، لا تتمكن سوى البلاد الصناعية وحدها ذات الطاقة القوية في توظيف الأموال ، وذات المرافق النامية جداً ، من زيادة دخلها الوطني بنسبة تزيد على ٥ بالمئـة سنوياً . إن التوظيف الديموغرافي الذي يتفق مع مقتضيات التجهيز الاجتماعي ،



شكل رقم ١١ — الازدياد الطبيعي والدخل

والمدرسي ، وافتتاح قطاعات الاستخدام التي تتناسب مع ازدياد طاقة السكان العاملين ، يمتص ، بالنسبة الى ثلاثة بالمئـة من الازدياد الطبيعي السنوي ، من ١٥ الى ١٨ بالمئة من مجمل الإنتاج الوطني ، أي أكثر من ١٠ بالمئة من الدخل السنوي على أساس السنة السابقة .

وفي هذه الحالة ، فان زيادة السكان النسبية تتبلور ، عاماً بعد عام ، باختلال متزايد في التوازن بين احتياجات السكان وعرض المنتوجات او الدخل . إن إمكانات اقتطاع قسم من المبالغ الموظفة من أصل الدخل الوطني أصبحت محدودة

جداً، ويلعب تجميد وسائل الزيادة الديموغرافية دوراً كبيراً في إيقاف الازدياد، إذ أنه يوقف معـــدل الازدياد للانتاج الإجمالي . ولا يمكن ان يتم الازدياد إلا باللجوء الى المساعدة الخارجية التي يضعف مفعولها اذا جُمّد الدخل الذي تستطيع تأمينه ، بسبب زيادة الاستهلاك الوطني. وهكذا نجد أنفسنا أمام حلقة مفرغة لا يُعلَم أين طرفاها . وقد حاولوا القضاء على هذه الحلقة بتحويل السكان الى عامل إنتاج وزيادة الدخل الوطني، عن طريق تجميد زيادة وسائل إنتاج العمل. ولكن لا توجد زيادة في هـذا المجال إلا في بعض قطاعات محدودة من الانتاج وفي مستوى فني معين للتنمية والتطوير . وان نجد ، بعد ذلك ، سوى مكافأة ناقصة للعمل بقصد إنشاء رأسمال وطني الذي لا يُعدُّ سوى شكل من الاقتطاع المتزايد لمجمل الانتاج الوطني (غير الموزع) في سبيل التنمية والتطوير . غير أن جميع التجارب أثبتت بأن لتخفيض الاستهلاك حـــدوداً معينة . ومن حيث النتيجة ، فإن الازدياد الديموغرافي بأعلى المعدلات (أكثر من ٢ او ٢،٥٠ بالمئة سنوياً) ، يُعـدُّ عامل خسارة للبلاد النامية عن طريق وضع شروط الوجود والتقدم تحت رحمـة توظيف الأموال الأجنبية . ونشاهد ، في الوقت نفسه ، ظهور تنـاقض غريب بين المرمى الاقتصادي للعلاقات القـائمة بين الانتاج والاستهلاك على المدى القريب او المدى الطويل . ولم يعـد قط مستحيلاً ان نتصور بأن بلداً نامياً في الوقت الحاضر ، يستطيع ان يزيد مجمل إنتاجه الوطني أكثر من مئة بالمئة خـــلال جيل واحد . فالانتاج الزراعي ، المتأخر دائماً ، يستطيع ان يتضاعف خلال ٢٥ او ٣٠ عاماً . إن تجميـــد موارد المناجم ، وإحداث نشاطات صناعية ، ورفع المستوى الثقافي ، كل ذلك يجعل من الممكن إظهار نشاطات الخدمة في المجال الدولي ، ويستطيع بالتالي ، اذا أضيف اليه ، ان يضمن تجاوز معدل الازدياد بنسبة مئة بالمئة . فليس ثمة مـا يحول مبدئياً دون مضاعفة السكان خلال ٢٥ او ٣٠ عاماً ، ما دام يبدو ملسجماً مع زيادة الناتج الفردي للدخل الوطني. ولكن الفائض الطبيعي الذي يبلغ نسبة ٣ بالمئة، او أكثر من ٣ بالمئة التي تضمن مضاعفة السكان خلال جيل واحد ، يجعل من

المتعذر القيام بأي عمل خلال فترة قصيرة ، والتوظيف السنوي الذي يتمكن من زيادة الانتاج، ومن باب أولى، مضاعفة الدخل الوطني خلال الفترة نفسها.

ونظراً للفرضيات المختلفة المتعلقة بالتنمية ، عن طريق زيادة الانتاج الزراعي ، وإنشاء صناعات تنتج للسوق الداخلية ، او صناعات تجمّد في سبيل السوق الدولية طاقة العمل غير المستخدمة فيالظروف الراهنة، فإنه يمكن إقامة نماذج للحد الأقصى للسكان ، والحد الأقصى للتنمية الديموغرافية ، لمدة عشرين او خمسة وعشرين عاماً . غير أن ممارسة ذلك ، أمر على غاية من الصعوبة، لأنه يفترض قبول بعض المميزات الكمية والكيفية المتعلقة بمستوى الحياة والمرجو إدراكها او الاحتفاظ بها . و تعد وسائل العمل متفاوتة في اتساعها ، حسب الظروف ، او أن الحد الأعلى للإسكان قد تمّ تجاوزه بشكل واسع ، بحيث أنه لا يمكن ان نتوقّع من الجهود المبذولة لزيادة مجمل الانتاج الوطني، سوى زيادة البؤس العام ، دون ان يلوح أي أمل لتحقيق توازن مُرضٍ بين الموارد وعدد السكان .

ويبدو أن أشد المشاكل خطورة ، في الأمد القريب ، هو عجز البلاد ذات الزيادة الطبيعية السريعة، وذات العدد الكبير من السكان ، عن زيادة إنتاجها الزراعي بالنسبة ذاتها .

وإزاء هذا الوضع ، يظهر مجال آخر للاختيار ، نظراً لعدم كفاية حركات الهجرة كحلٍ لزيادة السكان في مناطق كاملة . فالعمل الارادي في سبيل التطور الديموغرافي ، يبدو كمخرج ممكن نظرياً ، وقابل للتطبيق عملياً ، خاصة لمدد قصيرة . إن المثال التاريخي للتطور الديموغرافي في اوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر يُبيّن كيف يتمكن هذا العمل الإرادي ، في بعض حالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أن ينشأ عن قرارات فردية متخذة على مستوى كل اسرة مدركة لالتزاماتها المعنوية والاقتصادية تجاه أولادها وأعقابها. وكلما بدا هذا التطور ضاراً بقوة الأمم وسلطتها، ولا سيا في فرنسا،

فقد أثار رد فعل لدى المنظمات التي تضغط على الرأي العام ، وتدابير تشريعية تنطوي على مساعدة ماليـة للأسرة ذات آثار ملموسة ودائمة . ففي الولايات المتحدة ، كان مجرد إقصاء التهديد بنشوب الأزمة ، كافياً كيما يزداد قليلاً الحجم الوسطي الأسرة . ولا يتعلق الأمر في يومنا هذا بإحداث زيادة في الإنجاب لدى البلاد القديمة العهد بالصناعة ، وإنما بإيقاف الازدياد الديموغرافي المنبثق ، في البلاد النامية ، عن التخفيض الكبير في الوفيات ، ولا سيما وفاة الأطفال ، منذ أقل من ثلاثين عاماً . إن اليابان هي البلد الوحيد الذي طبّق ، حتى الآن ، بشدة لا هوادة فيها ، سياسة مقاومة الإنجاب ، معتمداً على رأي عام ، متأثراً مسبقاً من الدعاية المتعلقة بتحسين النسل ، والذي أحدثت لديه قنبلة هيروشيما صدمة عنيفة . وبنتيجة ذلك هبطت نسبة الولادة اليابانية في أقل من عشر سنوات ، من ٣٦ بالألف الى ١٧ بالألف ، وهبطت نسبة الزيادة الطبيعية من ٢٠ الى ٨ بالألف . والبلاد التي تعاني بشكل خطير الضغط الديموغرافي تدنو من فكرة التحول الدقيق من مبدأ الحرية في التصرف العائلي الى مجال تدخل الدولة، بنسبة متفاوتة من التردد والاستمرار والفعالية . ولقد اتبعت كل من الهند ، بواسطة التعليم ، والصين ، بتدعيم نتائج التشريع المشجع لرقابة الولادات ، وتحديد وسائل المعيشة الموضوعة تحت تصرف كل أسرة حسب حجمها ، طريقاً لن يمنع كلتيهما من بلوغ رقم عدد السكان لدى كل منهما ، مليون نسمة ، قبل نهاية هذا القرن ، وإن كان اتجاه خط ازدياد السكان ينحني خلال العقد الحالي[1] . وقد شرعت الأندية غير الرسمية في أميركا اللاتينية تتطرق الى هـذا الموضوع حيث يعتبر ازدياد السكان أكثر لديها من أي مكان آخر .

ويُعدُّ التنبؤ في هـذا المجال تمريناً خطراً . ومن الثابت أنه ثمة اتجاهات لا يمكن مقاومتها لمدة جيل او جيلين . إن معظم الأطفال المولودين بين عـام ١٩٥٠ وعـام ١٩٦٠ أدركوا سن الانجاب قبل عـام ١٩٧٠ ، وإذا ظلّ حجم

---

١ – ١٩٧٠ – ١٩٨٠ . (المترجم)

الأسرة العالمي ، في هـذا التاريخ يتراوح بين ثلاثة أو أربعة أولاد ، فإن نسق زيادة السكان في العالم يظل سريعاً . غير أن كل تقدير لحجم الأسرة ، حتى في الأمد القريب ، يدخل في باب الفرضيات . وإذا كان الحصول على وسائل فنية فعالة لتحديد الإنجاب لا يعني تعميمها في جميع أنحاء العـالم ، فإنها تستطيع أن تحدث « ثورة ديموغرافية معاكسة » في بعض الظروف النفسانية ، والاجتماعية أو الاقتصادية التي لا فائدة من محاولة تحديدها مسبقاً . ولا يُستبعد أيضاً أن يؤدي ضغط العدد الى الإسراع بتجميد أنواع جديدة للموارد. وفي كلتا الحالتين، نلاحظ حيوية ديناميكية لدى السكان ، والجغرافيـا تسمح باستيعاب مختلف مظاهرها على ظهر البسيطة ، وهنا ينتهي هدفها واختصاصها .

فهـــرس

الصفحة

الصفحة

القسم الثاني

التوقعـــات

منشورات عويدات ١٧١ / ١٠ / ١٩٧٠

زدني علما

٣٤ ـ المؤسسات العامة.
٣٥ ـ المسألة الفلسفية.
٣٦ ـ تاريخ السوسيولوجيا.
٣٧ ـ الفدرالية.
٣٨ ـ أمراض الذاكرة.
٣٩ ـ المذاهب الأخلاقية الكبرى
٤٠ ـ نقد الأيديولوجيات الكبرى.
٤١ ـ الفلسفات الكبرى.
٤٢ ـ العواطف والحياة الأخلاقية.
٤٣ ـ المكتبات العامة.
٤٤ ـ منظمة الأمم المتحدة.
٤٥ ـ الدستور واليمين الدستورية.
٤٦ ـ هذه هي الحرب.
٤٧ ـ الممارسة الأيديولوجية.
٤٨ ـ المواطن والدولة.
٤٩ ـ فلسفة العمل.
٥٠ ـ مونتاني.
٥١ ـ علم الجمال.
٥٢ ـ تدريب الموظف.
٥٣ ـ فلسفة التربية.
٥٤ ـ السوق النقدية.
٥٥ ـ الإنسان المتمرد.
٥٦ ـ تيار دو شاردان.
٥٧ ـ التربية الحديثة.
٥٨ ـ كيركيغارد.
٥٩ ـ تقنية المسرح.
٦٠ ـ المذاهب الأدبية الكبرى.
٦١ ـ النقد الجمالي.
٦٢ ـ الحضارات الإفريقية.
٦٣ ـ ديكارت والعقلانية.
٦٤ ـ العلاقات الثقافية الدولية.
٦٥ ـ البيبليوغرافيا.
٦٦ ـ علم السياسة.
٦٧ ـ الاعلامياء.
٦٨ ـ سوسيولوجيا السياسة.
٦٩ ـ الأدب الطبيعي.
٧٠ ـ الجمالية عبر العصور.
٧١ ـ فن تخطيط المدن.
٧٢ ـ علم النفس التجريبي.

٧٣ ـ أصول التوثيق.
٧٤ ـ دينامية الجماعات.
٧٥ ـ تاريخ العرقية.
٧٦ ـ قيمة التاريخ.
٧٧ ـ سوسيولوجيا الصناعة.
٧٨ ـ الماركسية بعد ماركس.
٧٩ ـ معرفة الذات.
٨٠ ـ تاريخ الطيران.
٨١ ـ التعليم المبرمج.
٨٢ ـ السلطة السياسية.
٨٣ ـ سوسيولوجيا الحقوق.
٨٤ ـ الخطوط... لفلسفة ملموسة.
٨٥ ـ مدخل إلى التربية.
٨٦ ـ معرفة الغير.
٨٧ ـ القيمة.
٨٨ ـ عظمة الفلسفة.
٨٩ ـ الإنسان الأول.
٩٠ ـ اللحظة العدمية المتعالية.
٩١ ـ الجمالية الماركسية.
٩٢ ـ تاريخ بابل.
٩٣ ـ الفلسفة والتقنيات.
٩٤ ـ جغرافية العالم الصناعية.
٩٥ ـ فلاسفة إنسانيون.
٩٦ ـ الحرب الأهلية.
٩٧ ـ أصل الموحدين الدروز.
٩٨ ـ من الرأي إلى الإيمان.
٩٩ ـ التسويق.
١٠٠ ـ دفاعاً عن الأدب.
١٠١ ـ الذين يحضرون غيابهم.
١٠٢ ـ الجماعات الضاغطة.
١٠٣ ـ الأسطورة.
١٠٤ ـ التوفير والتثمير.
١٠٥ ـ الإحصاء.
١٠٦ ـ الوظيفة العامة.
١٠٧ ـ الكلام.
١٠٨ ـ النظام السياسي والإداري في بريطانيا.
١٠٩ ـ الثقافة الفردية وثقافة الجمهور.
١١٠ ـ توظيف الأموال.

١١١ ـ الأدب الألماني.
١١٢ ـ المحاسبة التحليلية.
١١٣ ـ النظام السياسي والإداري في فرنسا.
١١٤ ـ الأمومة والبيولوجيا.
١١٥ ـ الحريات العامة.
١١٦ ـ قانون الفضاء.
١١٧ ـ تلوث المياه.
١١٨ ـ النقد الأدبي.
١١٩ ـ النظام السياسي . . . في الاتحاد السوفياتي.
١٢٠ ـ التلوث الجوي.
١٢١ ـ النسبية.
١٢٢ ـ السوريالية.
١٢٣ ـ حلول فلسفية.
١٢٤ ـ التلفزيون الملون.
١٢٥ ـ مدخل إلى الاقتصاد.
١٢٦ ـ الأخلاق والحياة الاقتصادية.
١٢٧ ـ مناهج علم الاجتماع.
١٢٨ ـ استطلاع الرأي العام.
١٢٩ ـ وحدة الوجود العقلية.
١٣٠ ـ الأدب الإيطالي.
١٣١ ـ المذاهب الاقتصادية.
١٣٢ ـ الفن التكعيبي.
١٣٣ ـ التربية الجنسية عند الولد.
١٣٤ ـ فلسفة القانون.
١٣٥ ـ الطفولة الجانحة.
١٣٦ ـ الرواية البوليسية.
١٣٧ ـ التحليل البنيوي للحكاية.
١٣٨ ـ تاريخ الجزائر المعاصر.
١٣٩ ـ الكوميديا.
١٤٠ ـ تاريخ علم الآثار.
١٤١ ـ السيكولوجيا الصناعية.
١٤٢ ـ الدولة.
١٤٣ ـ البحث العلمي.
١٤٤ ـ المجتمع الصناعي.
١٤٥ ـ التوجيه التربوي.

Pierre GEORGE

GEOGRAPHIE DE LA POPULATION

Texte traduit en arabe
par
Dr. Samouhi FOKELADEH

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris